



البنك المركزي العراقي
Central Bank of Iraq

مجلة الدراسات النقدية والمالية
Journal of Monetary and
Financial Studies

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
يصدرها البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

المجلد (١) العدد الثاني: اب ٢٠١٧

مجلة الدراسات النقدية والمالية

• هيئة التحرير :

معالي محافظ البنك المركزي العراقي

نائب المحافظ

مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين

- مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

الاستاذ علي محسن العلق

د. منذر عبد القادر الشخلى

د. محمود محمد داغر

جنان إسماعيل البيروتي

• المتابعة الفنية :

- إنتصار محمد علي

- سرمد جاسم حمودي

- قيس حسوني الملا

- أحمد أياد طارق

دائرة الإحصاء والأبحاث

المكتب الإعلامي

• العدد الثاني: اب – 2017 .

• الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن سياسة البنك المركزي وانما تمثل آراء الباحثين.

أسفرت سياسة البنك عن مجموعة من الإنجازات ،
يمكن تلخيصها على وفق الآتي:

1. تواصل التنسيق المشترك والتعاون المثمر على أعلى المستويات بين السياستين المالية والنقدية، عبر تشكيل لجنة مشتركة تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي أخذت على عاتقها مهمة إجراء مشاورات بصورة دورية بينها وبين مجلس الوزراء بخصوص السياسات وتطورات الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد.
2. تحديث التصنيف الائتماني للعراق من قبل وكالات ومجموعات التصنيف الدولية ستاندرد وبورز (S & P) وفيتش (Fitch) للمرة الثانية عند درجة (B-/B) مع نظرة مستقبلية مستقرة ، "وإن النظرة المستقرة تعكس بأن انضباط أوضاع المالية العامة سيستمر على مدى السنوات القليلة القادمة".
3. تطوير آلية دفع رواتب موظفي دوائر الدولة وتحويلها من نظام تقليدي إلى إلكتروني، عبر توظيف رواتبهم في حسابات ودفعها باستخدام البطاقات الإلكترونية، إذ بدأ البنك المركزي العراقي بالتعاون مع عدد من المصارف الحكومية والخاصة بتوظيف رواتب موظفي البنك، ومن المؤمل خلال العام الحالي تطبيق هذه الخطوة الرائدة في معظم وزارات ودوائر الدولة.
4. تمخضت الخطوات الفاعلة التي إتخذها البنك المركزي العراقي في تطبيق قواعد ومبادئ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن خروج العراق من المنطقة الرمادية ضمن التصنيف والتقييم الدولي لمنظمة العمل المالي (FATF)، ما أبعد البلاد عن شبح دخول منطقة الخطر الدولي، وجنبته تهديدات غلق أبواب ومنافذ النظام المالي الدولي أمامه.

في خِصَم أجواء محلية وإقليمية مشحونة وأحداث دولية متسارعة، خيمت عليها غيوم التوترات والتقاطعات السياسية والمشاكل والتعقيدات الأمنية والتداعيات والأزمات الاقتصادية، واصلت قوات الجيش والشرطة الاتحادية وفصائل الحشد الشعبي العراقية فعالياتها العسكرية والقتالية البطولية لتحرير المدن المغتصبة من أيدي عناصر عصابات تنظيم داعش الإرهابي، التي تكللت آخرها بإحراز وإعلان النصر العظيم في مدينة الموصل، حاضرة العراق التاريخية والثقافية، ما عزز من زخم المعركة لتحرير آخر شبر مغتصب، وانتزاع كامل التراب الوطني من براثن أتباع منهج الخرافة والتحريف والضلال، ذلك النصر الكبير ربما لم يتحقق أبداً لولا سواعد وهمم ونخوة أبناء الرافدين الغياري وتضحياتهم بالغالي والنفيس، رغم كل محاولات أعداء العراق والمراهنات الدولية على صعوبة تحرير أم الربيعين" بمدة زمنية قياسية قصيرة.

ومع بشائر النصر وعلائم التحرير ...

ما انفك البنك المركزي العراقي، عن إصراره على مواصلة مسيرة التحرير والبناء عبر تسيير سياسته النقدية، ودعمه اللا محدود لتحفيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن مسعاه الرامي لتعزيز الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بصورة عامة والقطاع المالي بشكل خاص.

فمنذ بزوغ فجر عام 2017، حُفِّل هذا العام، لاسيما في نصفه الأول، بحزمة من الإجراءات المهمة، وطيف واسع من الخطوات الجادة والطموحة، التي تضافرت على تنفيذها جهود العاملين في البنك المركزي العراقي .

5. أولى البنك المركزي العراقي موضوع الامتثال أهمية قصوى من خلال تطبيق معايير دولية من قبل المصارف لتمكينها من الحصول على درجة ملائمة ومقنعة في معيار الامتثال تسمح للمصرف بالدخول في نافذة بيع العملة الأجنبية، وحدد البنك المركزي مدة شهر للمصارف التي لم تحرز درجة النجاح في معيار الإمتثال البالغة (أكثر من 50% من درجة معيار الإمتثال)، وبعبكسه سيتم إيقافها من دخول النافذة حتى تصحيح أوضاعها.

6. اعتمد البنك المركزي تعليمات ونماذج جديدة لبيع العملة الأجنبية، بدأ العمل بتنفيذها مطلع شهر آب 2017، بغية تسهيل إجراءات بيع العملة، وتفعيل آليات الرقابة والتحقق من عمليات البيع اليومية، وضمان عدم مخالفتها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأهم ما نصت عليه تلك التعليمات (قيام البنك المركزي العراقي بتعزيز أرصدة المصارف لدى مراسليها في الخارج بالعملة الأجنبية، لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانوناً، فضلاً عن تحديد سعر بيع الدولار لتلك العملية عند (1190) ديناراً لكل دولار، على أن لا يتجاوز هامش البيع عشرة دنانير لكل دولار، للوسطاء كافة).

7. تفعيل الرقم الدولي الموحد للحساب المصرفي (International Bank Account Number-IBAN) على نظام المدفوعات (RTGS-ACH)، وهو رقم مبني على مواصفات دولية خاصة ومعتمد على مستوى العالم أجمع داخلياً وخارجياً، ويمثل تنميطاً خاصاً لأرقام حسابات زبائن المصارف، ويتيح لمستخدميه التحقق من صحة رقم الحساب المحوّل إليه، وتم توجيه المصارف باعتماد الرقم المحاسبي الموحد في التحويلات الداخلية بدءاً من مطلع العام الحالي.

8- منح البنك المركزي العراقي ثلاثة إجازات لممارسة العمل المصرفي الإسلامي لثلاث شركات مالية لتعديل أنشطتها من شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية، وهذه المصارف هي (القابض الإسلامي للتمويل والإستثمار، الراجح الإسلامي للإستثمار والتمويل، والقرطاس الإسلامي للإستثمار والتمويل) مطلع عام 2017، مع مراعاة قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، وقانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، على أن تكون المصارف خاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي إستناداً للقوانين أعلاه، شرط زيادة رؤوس الأموال إلى الحد المقرر البالغ (250) مليار دينار خلال مدة لا تزيد على (3) سنوات من تاريخ منح الإجازة، وحسب ما ورد بقانون المصارف الإسلامية النافذ.

من اجل قطاع مصرفي عراقي رصين

لتحقيق واقع مصرفي عراقي رصين يجب معالجة اهم الظواهر السلبية التي يعاني منها القطاع المصرفي والتي تشكل معالجتها اساسا للنهوض والارتقاء بأداءه ، ونسعى لتحفيز الممارسات الافضل وترسيخ المبادئ والقواعد التي من شأنها ان تحقق الاستقرار والتقدم والنهوض ، من خلال رقابة البنك المركزي العراقي الاستباقية والوقائية والتحوطية التي تكشف جهود التشكيلات والجولات التفتيشية والاطلاع المباشر على اوضاع المصارف وما تكشفه تقارير المدققين الخارجيين عن ظواهر مفصلية تتطلب العمل الحثيث من اجل معالجتها وتصحيحها .

ننطلق من ذلك في حرصنا لتطوير اداء قطاعنا المصرفي والارتقاء به ونحن على ثقة بان فرص النجاح والتقدم مفتوحة اذا ما توفرت الارادة والحرص وفي ذلك مصلحة للجميع .

In the midst of a fraught local and regional atmosphere and accelerated global events overshadowed by clouds of tensions and political intersections along with the problems and security complications and economic repercussions and crisis, the army forces with the Federal police and the Iraqi Ha'shid Sha'bi troops their military and combat heroic activities to liberate the usurped cities from the hands of Daesh terrorist organization gangs, which was culminated lately by achieving and announcing the great victory in Mousel City, to representing Iraq's historical and cultural capital enhancing the battle momentum to liberate the last usurped inch ,grabbing the entire national territory from the clutches of the followers of the superstition, misrepresentation and misguidance approach; this great victory would never have been achieved without the endeavors, chivalry and courage of the ardent Raffidian Sons, sacrificing the precious and costly, in spite of all attempts of Iraq enemies and international wager over the difficulty of liberating "Um Al Rabea'ain" in a short time record.

With victory and liberation signs...

The Central Bank of Iraq still insists on continuing the march of liberation and construction through the management of its monetary policy and unlimited support to stimulate economic growth in addition to its endeavor aiming to enhance stability on the level of macro economy in general and financial sector in particular.

Since the dawn of 2017, this year was overflowed, especially in the first half, with a package of important measures and a wide spectrum of serious and ambitious steps, over which the efforts of the Central bank of Iraq employees collaborated for their implementation.

The most important results of that phase of achievements can be summarized according to the following:

- 1- Continue the joint coordination and fruitful cooperation on the highest levels between fiscal and monetary policy through establishing a joint committee which includes in its membership representatives of Ministry of Finance and the Central bank of Iraq undertaking the task of holding consultations with the cabinet regarding policies and the developments of the general economic conditions of the country.
- 2- Updating Iraq credit rating by International rating groups and agencies S&P and Fitch for the second time to become(–B/B) with a stable outlook. "The stable outlook reflects that fiscal consolidation will continue over next few years".
- 3- Develop the mechanism of state employees salary payment by converting the traditional system to an electronic one through the localization of their salaries in accounts and cash them via electronic cards; the Central Bank of Iraq started with the cooperation of a number of public and private banks, settling the salaries of the Central bank employees, it is expected that during the current year this leading step will be applied in most of the state Ministries and agencies.
- 4- The effective steps taken by the Central bank in implementing the rules and principals of anti-money laundry and terrorism financing resulted in Iraq exit from the gray zone within the International classification and evaluation of the financial action task force FATF which kept the country away from the specter of International prohibition zone evading the threats of closing doors and outlets of the international financial system in front of the country.
- 5- The central Bank of Iraq gave an utmost importance to the compliance issue through applying international standards by banks to be able to gain a proper and satisfactory degree at the compliance standard that allows a bank to participate in the window for buying and selling foreign currency,

, the central Bank has determined a month period for banks that didn't achieve the level of success of compliance standard, (more than 50% of compliance standard degree), otherwise banks will be deprived of accessing the window till they adjust their conditions.

- 6- The Central Bank adopted new instructions and models for buying and selling foreign currency effective early August 2017 in order to facilitate currency sale procedures and activate verification and control mechanisms for the daily selling operations ensuring their non – violation of Anti money laundry and terrorist financing Law; the most important provisions of those instructions were: the Central bank of Iraq should enhance banks' balances with their correspondent banks abroad in foreign currency to finance the legally authorized banking operations , in addition to determining the Dollar sell rate for that operation at 119 Iraqi dinar per dollar ,provided that it should not exceed the sell margin 10 dinar per Dollar for all mediators or brokers.
- 7- Activate the International bank account Number –IBAN on the payment systems RTGS-ACH, this number is based on special International specifications and is adopted all over the world internally and externally, it also represent a specific format for bank customers account numbers allowing their users to verify the number of the account transferred to it . Banks were required to adopt the unified accounting number in internal transfers starting from the beginning of this year.
- 8- CBI granted three licenses (permits) to practice Islamic banking business to three financial companies to amend their activities from Financial transfer companies to become Islamic banks early 2017 ; those banks were (Islamic AL Quabuth for Finance and Investment, Islamic AlRajeh for Investment & Finance, Islamic Al Kurtass for Investment & Finance), with consideration to CBI Law No.56 of 2004, Islamic Banks Law No.43 of 2015, and AML/FT Law No 39 of 2015, stipulating that banks should be subject to CBI surveillance according to the above mentioned laws.

, which stipulate the capital increase to the prescribed limit amounting to 250 billion ID within a period not exceeding 3 years of the date of granting the license, according to what was set forth in the valid Islamic banks law.

For a sound Iraqi banking sector

and AML/FT Law No 39 of 2015, stipulating that banks should be subject to CBI surveillance according to the above mentioned laws, which stipulate the capital increase to the prescribed limit amounting to 250 billion ID within a period not exceeding 3 years of the date of granting the license, according to what was set forth in the valid Islamic banks law.

In order to achieve a sound Iraqi banking reality the most important negative phenomena ,from which the banking sector is suffering should be addressed, and which treatment represent basics to promote and improve its performance, we seek to stimulate best practices and establish rules and principals which achieve progress and advancement through Central Bank of Iraq proactive ,preventive and precautionary supervision that reveal the efforts of departments and inspection tours along with direct access on the banks conditions and what external auditors reports reveal of articulated phenomena which requires hard work in order to address and adjust.

We proceed from this in our commitment to develop and improve our banking sector performance; we are confident that progress and success opportunities are open if there is will and diligence; and that is the interest of all.

تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2015-2004

إعداد الباحثة: نجله شمعون شليمون - م.رئيس ابحاث/دائرة الإحصاء والأبحاث

المستخلص

لا تخفى أهمية سعر الصرف كونه أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي في تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد ، إذ يعتبر ركيزة اسمية في البلدان التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت او الثابت بحكم الواقع ، وبالتالي فان تحديد العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ، المتمثلة بمزيج من العوامل الحقيقة والنقدية والسياسية بالاضافة الى التوقعات، والاجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية للبنك المركزي العراقي فيما يخص نظام سعر الصرف و نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية.ومن ثم القيام بتحليل تلك العوامل وتحديد اثارها السلبية يتيح للبنك المركزي الوصول الى اهم الوسائل والتدابير التي من الممكن ان تسهم في علاجها والعمل على تدعيمها . تناولت هذه الدراسة اولاً : تحديد العوامل المحددة لسعر صرف الدينار العراقي بالسوق الموازي ، ثانياً: تحليل تلك العوامل للمدة من 2015-2004 .

Abstract

The importance of the exchange rate is obvious as a tool to link the local economy to the global economy in determining the competitiveness of economy, since it is considered a nominal anchor in countries that follow fixed exchange rate system or fixed de facto, therefore identify the specific factors Iraqi dinar exchange rate trends against the US dollar, represented by a mix of real,monetary and polycytical factors In addition to the expectations, and the actions taken by the monetary authorities of the Central Bank of Iraq with regard to the exchange rate system and buying and selling foreign currency window. And analyze these factors and specify its negative effects which allows the Central Bank to access to the most important means and procedures which can contribute to its treatment and work to support it. This study dealt with first: identifying specific of factors Iraqi dinar exchange rate in the parallel market, and secondly, analyzed these factors for the period 2004-2015.

المقدمة :

تسعى معظم الدول إلى تحقيق استقرار سعر صرف عملاتها ، عن طريق انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان ذلك الاستقرار ، لتجنب دولها التقلبات الشديدة للعملة من مدة لأخرى ويعتبر استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية خاصة للدول النامية السائرة في طريق النمو ، التي تتميز بمحدودية موارد التمويل الذاتي .

إن سعر الصرف الأجنبي من بين المتغيرات التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي وهذا الموضوع استأثر بجدل ونقاش طويلين، فالكنزيون يعدون العوامل الحقيقية والتدخل الحكومي هو المؤثر على كل النشاطات والمتغيرات الاقتصادية ، في حين يركز النقديون على أن سبب

الاختلال في النشاط الاقتصادي هو القرارات غير الدقيقة من جانب السلطات النقدية التي تسبب الاختلال في الأداء الاقتصادي ، وكتصنيف لأفكار هذه المدارس تجاه العوامل المؤثرة على سعر الصرف ، فالكنزيون وجماعة اقتصاديي العرض يؤكدون على الجوانب الحقيقية بينما النقديون يؤكدون على الجوانب النقدية¹.

إن لسعر الصرف تأثيراً مباشراً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، عن طريق انتقال تأثيره على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، كما أن الوقوف على العوامل المؤثرة في سعر الصرف إجمالاً سيمنح السلطات النقدية فرصة السيطرة عليه عن طريق الإدارة الصحيحة لهذه العوامل، وقد تم التركيز على العراق كإحدى الدول التي تتحكم بتلك العوامل المؤثرة فيه بما يخدم النشاط الاقتصادي والوقوف على هذه العوامل للسيطرة عليها قدر الإمكان لتوجيه سعر صرفها الوجهة التي تخدم اقتصادها ، إذ إن من أهم مهام السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق تحسين سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية الأخرى ومكافحة التضخم والحد من معدلات نموه غير المرغوب فيها .

1- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أن تقلبات سعر الصرف لها تأثير على قيمة العملة الوطنية ، الأمر الذي ينعكس على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

مشكلة البحث

الإجابة على الأسئلة الآتية :-

- 1- هل التغيرات في أسعار الصرف تعد كظاهرة توازنية مرتبطة بحركة العوامل الاقتصادية مؤثرة على أسعار الصرف أو أنها تعكس الانحراف عن أسعار الصرف الحقيقية التوازنية (المتماثلة بسعر الصرف في السوق الموازي) والتي قد تتطلب إجراءات تصحيحية؟
- 2- هل أن هذه العوامل تبين أسباب تغير أسعار الصرف عبر الزمن وتبديرات الانحراف في أسعار الصرف؟ وماهي المتغيرات أو العوامل الأكثر تأثيراً بسعر الصرف؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن هناك عوامل اقتصادية (حقيقية ونقدية) وغير اقتصادية تساهم في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي وعدم استقراره .

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، ومن ثم القيام بتحليل تلك العوامل وتحديد آثارها السلبية ، للوصول إلى أهم الوسائل والتدابير التي من الممكن أن تسهم في علاجها والعمل على تدعيمها .

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين ، خصص المبحث الأول للجوانب النظرية في تعريف سعر الصرف والعوامل المحددة لاتجاهاته ، في حين تناول المبحث الثاني الجانب التحليلي للعوامل المحددة لسعر صرف الدينار العراقي ، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ، من أهمها أن العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي هي مزيج من العوامل الحقيقية والنقدية والسياسية بالإضافة إلى التوقعات، والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية للبنك المركزي العراقي في ما يخص نظام سعر الصرف وناذفة بيع وشراء العملة الأجنبية ... الخ . بينما كانت أهم التوصيات هي ، اتباع سياسة سعر صرف مرن مدار بحيث يسمح بتعديل سعر الصرف بالاستناد إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في حركته.

المبحث الأول

الجوانب النظرية في تعريف سعر الصرف والعوامل المحددة لإتجاهاته

أولاً: مفهوم سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف، عدد الوحدات من العملة المحلية التي تبادل بوحدة واحدة من العملة الأجنبية في سوق تداول العملات، أو هو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدة من العملة المحلية⁽²⁾.

ثانياً: أشكال سعر الصرف في سوق الصرف

تعود فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا ، حيث اضطرت الرغبة إلى تخفيض التزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقاً لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق، ولذلك وجدت عدة أنواع من المارك الألماني لها أسعار مختلفة⁽³⁾ ، وتبعاً لذلك ظهرت أشكال مختلفة لأسعار الصرف*، كالآتي:-

1- سعر الصرف الاسمي : يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة محلية بدلالة وحدات عملة أجنبية ، وفي سياق هذا المفهوم فهو يعني سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات مابين البلدين، كما أنه يتغير يومياً تدهوراً بانخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أو تحسناً بارتفاع سعر العملة المحلية⁽⁴⁾.

2- سعر الصرف الموازي: وهو السعر الذي يتقرر يومياً تبعاً لقوى السوق ، ويستخدم على نطاق واسع محلياً وخارجياً خاصة من قبل القطاع الخاص⁽⁵⁾، كما أن سعر الصرف الموازي يقع بين سعر الصرف التوازني وسعر الصرف الرسمي⁽⁶⁾.

*المزيد من التفاصيل عن أشكال سعر الصرف انظر ، عوض مروان ، التجارة الدولية نظرية وسياسات ، الطبعة الأولى ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن 1995 ، ص 351-352.

ثالثاً: العوامل المحددة لسعر الصرف

لا يوجد إجماع في الأدبيات على العوامل المحددة لاتجاهات أسعار الصرف وتقلباتها⁽⁷⁾. وعادة ما يتم تقسيمها إلى مجموعتين، العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (التطورات السياسية ، نفسية ، توقعات ، الخ) .

- المجموعة الأولى يمكن التمييز بين عوامل حقيقية وعوامل نقدية⁽⁸⁾، كما يأتي:-

أ- العوامل الحقيقية :

تلعب العوامل الحقيقية دوراً مهماً في التأثير على قيمة العملات المحلية للبلدان، وتشمل :-

1- **التضخم (Inf)**، يُعد التضخم من العوامل الحقيقية التي تؤثر على سعر صرف العملة ، سواء كانت هذه العملة دولاراً أو أي عملة أخرى⁽⁹⁾، والعلاقة بين التضخم وسعر الصرف تأتي من أن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات وانخفاض الصادرات وبالتالي يزداد الطلب على النقد الأجنبي مقابل العرض عليه مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع (انخفاض قيمة العملة المحلية)⁽¹⁰⁾ .

2- **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP)**، يعد الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي لأي بلد وذلك كونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها، إن النمو بالناتج يولد طلباً إضافياً على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية (ارتفاع قيمة العملة المحلية) أي أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية، وفي العراق يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة كونه يعتبر مصدر الاحتياطيات الوحيد تقريباً الذي يلعب دوراً مهماً في الموازنة الحكومية ودوراً كبيراً في ميزان المدفوعات وفقراته وهذه كلها متغيرات تؤثر في سعر الصرف⁽¹¹⁾ ، إذ إن زيادة قيمة الصادرات البترولية ، تدعم عملية تكوين احتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الواردات وبالتالي المحافظة على استقرار سعر الصرف⁽¹²⁾.

3- **الموازنة الحكومية GB (الفائض أو العجز)** ، يرتبط سعر الصرف الأجنبي بعلاقة وثيقة بالموازنة الحكومية سواء عن طريق العجز والفائض ، فالعجز في الموازنة يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية ورفع سعر الصرف الأجنبي ، أما الفائض في الموازنة فإنه يدعم قيمة العملة المحلية ويقلل من سعر الصرف الأجنبي⁽¹³⁾، أي بمعنى آخر تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تخفيض الطلب وتخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات وإلى تحسين الحساب الجاري الذي يؤدي إلى رفع قيمة العملة وخفض قيمة سعر الصرف الأجنبي، وهذا بالتأكيد يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي.

4- **الاستيرادات (IMP)**، تلعب الاستيرادات دوراً كبيراً في زيادة الطلب على العملات الأجنبية مع ارتفاع الأسعار العالمية للواردات ، لغرض تغطية حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات في ظل انخفاض الأهمية النسبية لمنتجات القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى تدني كبير في الطلب على الصرف المحلي، إذ إن زيادة المستوردات تعني اتساع الفجوة بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليه في السوق، ومن نتيجته زيادة الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي⁽¹⁴⁾ .

ب- عوامل نقدية لتحديد سعر الصرف وتشمل:-

1- **سعر الفائدة (IR)**، يعتبر سعر الفائدة من العوامل المهمة في التأثير باتجاهات سعر الصرف ، إذ إن ارتفاع سعر الفائدة المحلية يجتذب رؤوس الأموال الباحثة عن الإرباح فيحصل تدفق داخلي لرؤوس الأموال والذي يخلق طلباً قوياً على العملة المحلية وعرضاً وافراً من النقد الأجنبي مما يرفع قيمة العملة المحلية ويدفع بسعر النقد الأجنبي (سعر الصرف) إلى الانخفاض⁽¹⁵⁾.

2- **عرض النقد (M0 ، M1 ، M2 ، M3)** ، لعلاقة عرض النقود بسعر الصرف أهمية كبيرة، إذ إن هذا المتغير يقيس علاقة مهمة بين العملة المحلية للبلد والعملات الأجنبية، وإن الزيادة في عرض النقود تعني تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية فإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الأجنبية سيصبح أكبر، أي إن سعر الصرف الأجنبي سيصبح أكثر ويحصل العكس عندما ينخفض عرض النقود فإنه سيدفع نحو تخفيض سعر الصرف الأجنبي⁽¹⁶⁾.

3- **ميزان المدفوعات BOP (الوضع النهائي لميزان المدفوعات)**، يعد التوازن والاختلال الاقتصادي من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وأن التغير في فقراته هو تغير في الخزين وليس تغيراً في التدفق، واستناداً إلى ذلك فإن التغيرات في ميزان المدفوعات تؤثر في سعر الصرف الأجنبي، فأى زيادة (فائض) تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وفائض في عرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي إلى الانخفاض والعكس في حالة العجز، أي أن العلاقة بينهما عكسية⁽¹⁷⁾.

4- **الاحتياطيات الأجنبية (FR)** ، إن استخدام الاحتياطيات الأجنبية كأحد العوامل المؤثرة في حركة أسعار الصرف يعود إلى أن الدول تحتفظ باحتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الاستيرادات والمدفوعات الخارجية ، حيث أن توفر احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي يؤدي إلى دعم العملة الوطنية والحفاظ على استقرار سعر صرفها وحمايته من التدهور، والذي قد ينتج من الصدمات الداخلية أو الخارجية⁽¹⁸⁾.

5- **مبيعات الدولار (S DOLLAR)**، أداة تدخل مباشرة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني عن طريق (نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) مما ينعكس

أيجابياً على المستوى العام للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية ومدخلات الإنتاج ويقوي قاعدة التصدير، كما أنه وسيلة لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسات النقدية في إدارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها، وهي مصدر أساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق المحلية وممولاً أساسياً لها⁽¹⁹⁾.

- المجموعة الثانية وتشمل :

التطورات السياسية والنفسية والتوقعات : بما أن أسعار تبادل العملة تعكس اقتصاد دولة ما فإن الأخبار الاقتصادية السيئة قد تسبب تراجع قيمة سعر التبادل بينما تؤدي الأخبار الجيدة إلى ارتفاعه. على سبيل المثال، إذا تم الإعلان أن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد فسيؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار مما يخلق طلباً على العملة المحلية ويرفع سعر التبادل، ويمثل عامل الزمن متغيراً مهماً يعبر عن مسار هذه التطورات⁽²⁰⁾.

المبحث الثاني

تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004-2015 .

قبل البدء بتحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي نتطرق إلى تطورات سعر الصرف في السوق الرسمي والموازي بعد احداث عام 2003 ، إذ مر سعر الصرف في العراق بمراحل مختلفة ادت إلى التحسن التدريجي في قيمته ، كما يأتي :-

1- سعر الصرف في السوق الموازي والسوق الرسمي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015.

يشير الجدول (1) إلى التحسن التدريجي في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي للمدة من 2004-2015 ، إذ انخفض من (1453) دينار/دولار عام 2004 إلى (1167) دينار/دولار عام 2015 ،وفق نظام سعر الصرف (الثابت بحكم الواقع)، خاصة أن نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية كسوق منظمة للصرف تتيح للبنك المركزي التدخل بما يضمن استقرار أسعار الصرف والتأثير في مناسيب السيولة المحلية ، ولاسيما بعد أن تخلى العراق عن نظام الصرف المتعدد الذي ظهر بسبب ثبات سعر الصرف في السوق الرسمي عام 1990 - 2002 ، كذلك انخفض سعر الصرف في السوق الموازي من (1453) دينار/دولار إلى (1214) دينار/دولار للمدة من 2004-2014 على التوالي، ثم ارتفع عام 2015 إلى (1247) دينار/دولار. إن ثبات سعر الصرف الرسمي في العراق لمدة طويلة يؤدي إلى ظهور سوق الصرف الموازي، والشكل (1) يبين مسارات سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي .

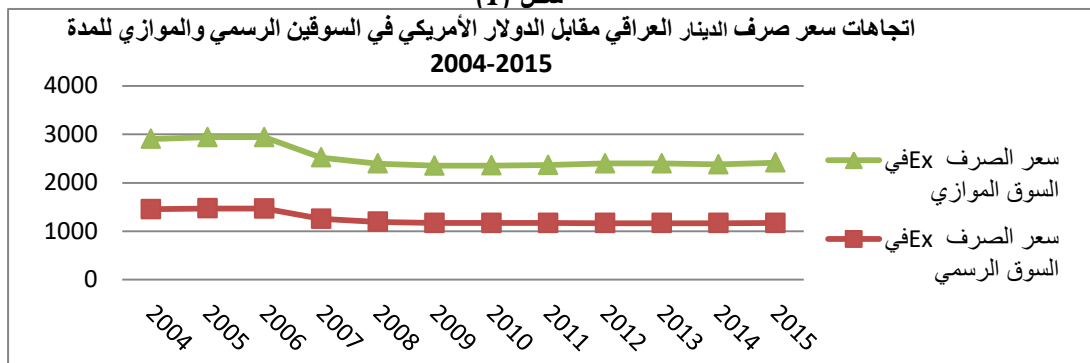
(جدول 1)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والسوق الموازي .

السنوات	سعر الصرف (Ex) في السوق الرسمي دينار/دولار	سعر الصرف (Ex) في السوق الموازي دينار/دولار
2004	1453	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	5118
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1166	1214
2015	1167	1247

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي لسنوات مختلفة .

شكل (1)



الشكل البياني من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1) .

2- تحليل العوامل الحقيقية والنقدية في الاقتصاد العراقي وأثرها على سعر الصرف في السوق الموازي* 2004-2015 .

أ- العوامل الحقيقية وتشمل

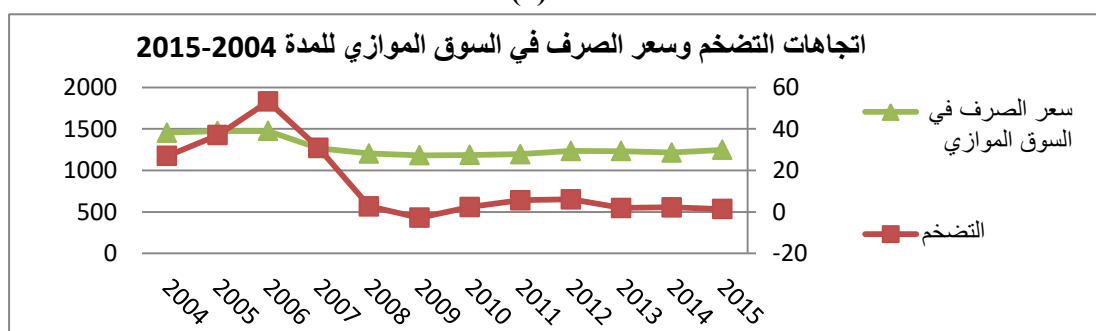
1- التضخم (Inf.):

شهدت المدة 2004-2013 تذبذباً مستمراً بمعدلات التضخم مقاساً بالتغير بالرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدل نمو مركب بلغ (-3.8%) لأسباب تعود إلى استهداف البنك المركزي معدلات التضخم وانتقاء الضغوط التضخمية عن طريق أداة سعر الصرف، إذ يلاحظ من الملحق (1) انخفاض معدلات سعر الصرف في السوق الموازي للمدة من 2004-2013 بمعدل نمو مركب بلغ (-1.8%) وهذا يؤكد على العلاقة الوثيقة بين التضخم وسعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية منتصف عام 2014 إلا أن البنك المركزي العراقي حافظ على معدلات تضخم مقبولة وانخفاض في سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1214) بعد أن كان (1232) دينار/ دولار في عام

*تم استخدام سعر الصرف في السوق الموازي لأنه أقرب إلى سعر التوازن ، كما أن سعر السوق يعكس آخر التطورات الاقتصادية التي تصل إلى السوق مباشرة ، كما أنه يقع بين سعر الصرف التوازني وبين سعر الصرف الرسمي ، للمزيد من التفاصيل انظر :-
محمد يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999، ص249.

2013 وبنسبة انخفاض بلغت (-1.5%) ، باستثناء عام 2015 كان مسار التضخم مرتبطاً بعلاقة عكسية مع سعر الصرف وذلك لأسباب منها ، إن التراجع في معدل التضخم كان بسبب الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية الداخلة في مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لاسيما أسعار السلع الغذائية التي انخفضت بنسبة (19%) عام 2015 بحسب منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، وذلك على خلفية وفرة المعروض وانخفاض الطلب العالمي وارتفاع سعر الدولار، إذ بلغ معدل النمو السنوي للتضخم وسعر الصرف (-36.3%) ، (2.7%) على التوالي عام 2015 ، والشكل (2) يوضح مسار التضخم وسعر الصرف في السوق الموازي في الاقتصاد العراقي .

شكل (2)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (1).

2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP)

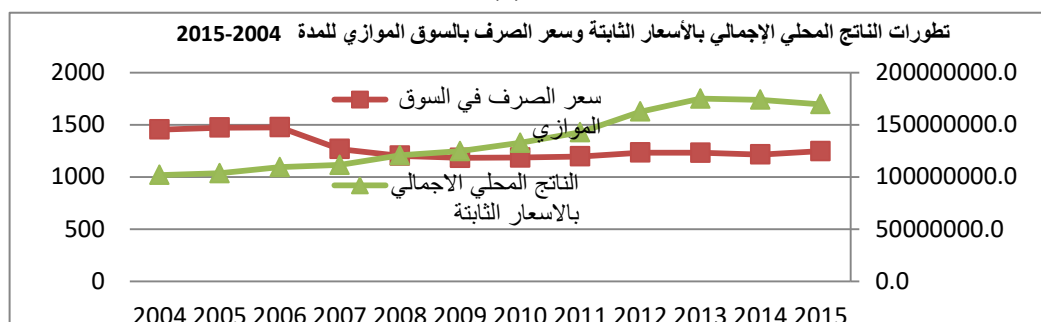
يشير الملحق (1) استمرار النمو الإيجابي للناتج خلال المدة 2004 - 2013 بمعدل نمو مركب بلغ (6.2%) وهي زيادة طفيفة على الرغم من زيادة عائدات النفط وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لازدهار السوق النفطية ، بينما كانت نسبة معدل النمو المركب لسعر الصرف في السوق الموازي (-1.8%) للمدة ذاتها. ويعزى سبب التحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وتراجع معدل النمو المركب لسعر الصرف للمدة 2004 - 2013 إلى ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام في السوق العالمية وكمية المنتج منه.

أما عامي 2014 و 2015 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (-0.6%)، (-2.4%) على التوالي بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط ، إذ انخفض سعر برميل النفط من (102.26) * دولار عام 2013 إلى (91.63) دولار عام 2014 وصولاً إلى (44.70) دولار عام 2015 بمعدل انخفاض سنوي بلغ (-10.4%) و (-51.2%) على التوالي للمدة 2014-2015، وعلى الرغم من زيادة كمية انتاج وتصدير النفط إلى (3.482) مليون و (3.00) مليون برميل باليوم على التوالي عام 2015 ، إلا أن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ارتفع بنسبة (2.7%) للعام ذاته، وهذا يؤكد أن زيادة الواردات الأجنبية تدعم عملية تكوين احتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الاستيرادات وبالتالي المحافظة على استقرار سعر الصرف في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات في ظل انحسار الطاقة الإنتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة. والشكل (3) يوضح تطور

* وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

معدلات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وسعر صرف الدينار العراقي بالسوق الموازية في الاقتصاد العراقي ، كما يأتي :-

شكل (3)

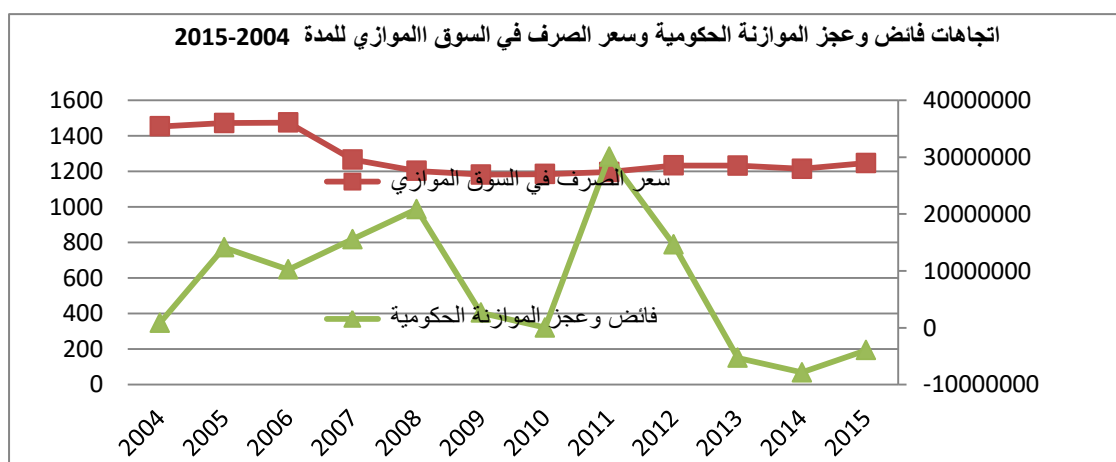


الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (1).

3- الموازنة الحكومية GB (الفائض أو العجز):-

شهدت الموازنة العامة للمدة 2004-2012 فائضاً بلغ (865,248) مليون دينار و (14,677,648) مليون دينار على التوالي بمعدل نمو مركب بلغ (42.5%) وذلك لتفوق الإيرادات العامة المتأتية من النفط على النفقات العامة بعد عودة العراق للسوق النفطية، إذ تعتمد الموازنة العراقية في إيراداتها على النفط بنسبة (95%)، الأمر الذي أدى إلى تحسن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بمعدل نمو مركب بلغ (-2%) للمدة ذاتها، وهذا يوضح العلاقة المباشرة بين فائض وعجز الموازنة وبين سعر الصرف، إذ بين الفائض دعم العملة المحلية وانخفاض في عدد الوحدات المحلية المدفوعة مقابل الدولار الأمريكي، في حين شهدت الموازنة العراقية للاعوام 2013-2015 عجزاً بمعدل نمو مركب بلغ (13.8%) وارتفاع معدل النمو المركب لسعر الصرف بمقدار (1%)، كان سبب العجز عام 2013 الانخفاض الطفيف في أسعار النفط عن عام 2012 إذ كان (107) دولارات للبرميل الواحد، إلى جانب ارتفاع النفقات العامة (إلستثمارية) بنسبة (18%) عن عام 2012*، أما عامي 2014 و2015 فكان العجز بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية، كما يوضحه الملحق (1) والشكل (4).

شكل (4)



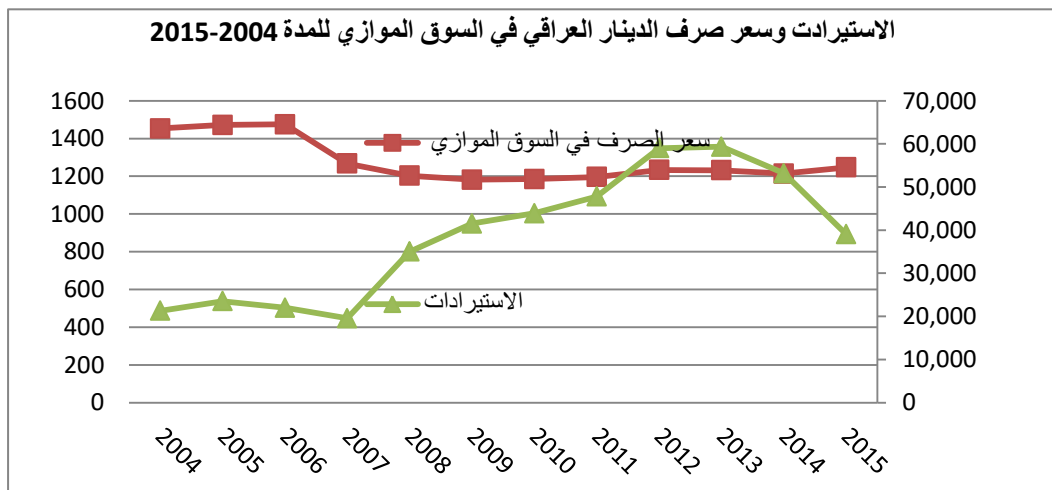
المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (1).

*البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والابحاث/ التقرير الاقتصادي 2013 ، ص 61-68.

4- الاستيرادات (IMP) :

أدى إلتفاتح الاقتصادي إلى الاستيراد بدون تعريفه كمركية لجميع أنواع البضائع إلى إغراق السوق العراقية بالسلع المستوردة من مختلف المناشئ العالمية ويعود ذلك إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة ، إذ ارتفعت قيمة الاستيرادات على أساس سيف من (21,302) مليون دولار عام 2004 إلى (59,349) مليون دولار عام 2013 بمعدل نمو مركب بلغ (12%) بينما حافظت العملة المحلية على قيمتها عن طريق انخفاض سعر الصرف للمدة ذاتها، والسبب في ذلك أن احتياطات البنك المركزي العراقي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وهي بذلك أداة مهمة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية، أي أن مبيعات الدولار تغطي الاستيرادات، فيما شهدت الاستيرادات انخفاضاً عامي 2014 و2015 إلى (53,177) مليون دولار و(39,045) مليون دولار بنسبة (-10.4%) و(-26.6%) على التوالي، إلا أن سعر الصرف الدينار العراقي في السوق الموازي حافظ على استقراره عام 2014 ويعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية ، في حين شهد سعر الصرف العراقي في السوق الموازي ارتفاعاً عام 2015 بسبب قلة العرض المطلوب من الدولار وانخفاض كبير في مبيعات البنك المركزي للدولار لانخفاض الكميات المشتراة من وزارة المالية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار أمام الدينار العراقي، كما يوضحه الشكل (6).

شكل (6)



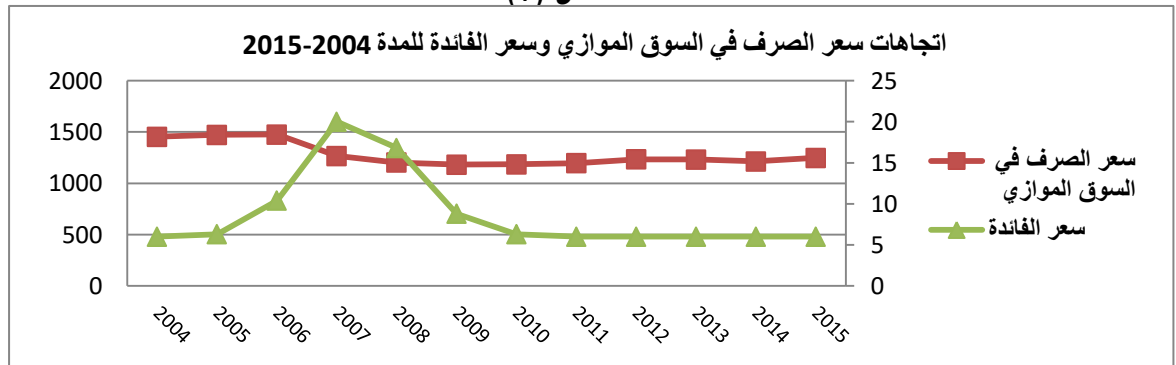
المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (1) .

ب-العوامل النقدية

1- سعر الفائدة (IR) :-

يعد سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تستخدم للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، فهي تؤثر بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الطلب على القروض في حالة تخفيضه حيث يشجع الطلب على الاستثمار وبالعكس . كما أن لانخفاض سعر الفائدة المزيد من النتائج السلبية ، حيث إنها تشجع التحول نحو النقد الأجنبي وظهور الدولار خاصة في ظل تدهور قيمة العملة المحلية . فعندما تجد الدولة صعوبة في تحريك سعر الصرف فهي تقوم بتحريك أسعار الفائدة عندما تثبت أسعار الصرف، وعندما تتاح أمام الدولة إمكانية التحكم في الاثنين فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف. أما في العراق فعلى الرغم من تحريك أسعار الفائدة باتجاه يهدف إلى تقليل الضغوط التضخمية ، فقد اتسم هيكل أسعار الفائدة بالجمود والثبات وعدم إمكانية جذب المدخرات وتحقيق الأرباح الاقتصادية، إذ مازال متوسط الإلتئشار بين سعري الفائدة المقبوضة والمدفوعة من قبل المصارف التجارية متجاوزاً النسبة المعيارية البالغة (3%)، حيث أن القطاع المصرفي لا يزال متمسكاً بإشارات فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور وبمعدلات تفوق معدلات التضخم وهو الأمر الذي يتقاطع مع هدف الاستقرار المالي وفق المؤشرات المعيارية والذي يعكس ضعف المنافسة بين المصارف في تحديد سعر الفائدة واعتقاد المصارف بأن سعر الفائدة العالية كافٍ لتحملها مخاطر الائتمان بسبب المخاطر النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد وتردي الوضع الأمني، في ظل نظام مالي يفتقر للتطور ويتميز بارتفاع السيولة المصرفية، وبذلك تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي غير فاعلة، وبالتالي فإن الأداة الرئيسية المتاحة للبنك المركزي هي سعر الصرف. وعلى الرغم من أن البنك المركزي قد استخدم سعر الفائدة بشكل بسيط جداً إلا أنه أظهر تأثيره في السوق الموازية، إذ سجل معدل النمو المركب لسعر الفائدة (8%) وانخفاض في معدل النمو المركب لسعر الصرف في السوق الموازي بنسبة (-4%) للمدة 2004-2009، فيما اتسم بالثبات للمدة 2010-2015 فكان تأثيره ضعيفاً جداً إذ سجل معدل النمو المركب لسعر الفائدة وسعر الصرف نسبة (-1%)، (1%) على التوالي للمدة ذاتها، وذلك يعود إلى الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) لأغراض الاستيرادات ولتغطية التعاملات اليومية التجارية التي تتزايد باستمرار مع دخول سلع وبضائع جديدة للأسواق المحلية.

شكل (7)



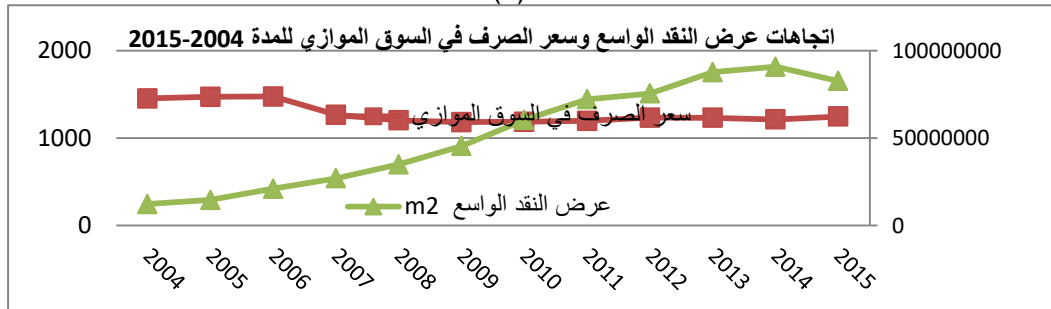
المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (2).

2- عرض النقد الواسع (m2) :-

تم استخدام عرض النقد الواسع، لأنه يعبر بدقة عن كمية النقد المتداول داخل الاقتصاد ودور النقود في النشاط الاقتصادي أي أنه يوضح الإطار الملائم لكمية النقد الكلية⁽²¹⁾. فعلى الرغم من زيادة عرض النقد بمعدل نمو مركب وقدره (24.4%) للمدة 2004-2013، إلا أن سعر الصرف في السوق الموازي واصل انخفاضه بمعدل نمو مركب قدره (-1.8%) أي (تحسن قيمة العملة المحلية)، إذ أن الزيادات الضخمة في عرض النقد بعد عام 2003 ترجع أسبابها إلى رفع الحصار الاقتصادي والارتفاع الكبير في إنتاج النفط وأسعاره وعوائده وإيراداته من العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الموجودات الأجنبية (وهي إحدى الفقرات المكونة لعرض النقد) ، وبالتالي تحسن مركز الحكومة النقدي مما يمكن الحكومة من تمويل إنفاقها العام بشقيه (الاستثماري والجاري) عن طريق تحويل الموجودات الأجنبية إلى عملة محلية وبالتالي حصول زيادة في عرض النقد ، هذا العرض من النقد يمول الإنفاق الحكومي ومن هذا الإنفاق تتولد مدخولات الأفراد التي تذهب بصورة رئيسة لشراء السلع والخدمات ، أما عام 2014 فقد شهد ارتفاعاً في نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (m2) قياساً بعام 2013 بنسبة (3.5%) على الرغم من الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الأجنبية نتيجة للتراجع الحاصل في العوائد النفطية) وذلك يعود إلى الأثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص وصافي ديون الحكومة.*

فيما شهد عام 2015 انخفاضاً في معدل النمو السنوي لعرض النقد بنسبة (-9%) وارتفاعاً في معدل النمو السنوي لسعر الصرف بنسبة (2.7%)، وكان للعوامل الخارجية وانخفاض أسعار النفط أثر في انخفاض عرض النقد إذ انخفض صافي الموجودات الأجنبية لعام 2015 بمقدار (78,507.1)* مليار دينار بعدما كانت (101,202) مليار دينار عام 2014 وبنسبة انخفاض بلغت (-22.4%) ، فضلاً عن انخفاض مركز الحكومة النقدي، إذ ارتفعت ديون الحكومة من (15,896.1) مليار دينار عام 2014 إلى (28,379.5) مليار دينار عام 2015 بنسبة ارتفاع بلغت (78.5%) ، كما هو موضح بالشكل (8) .

شكل (8)



المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (2).

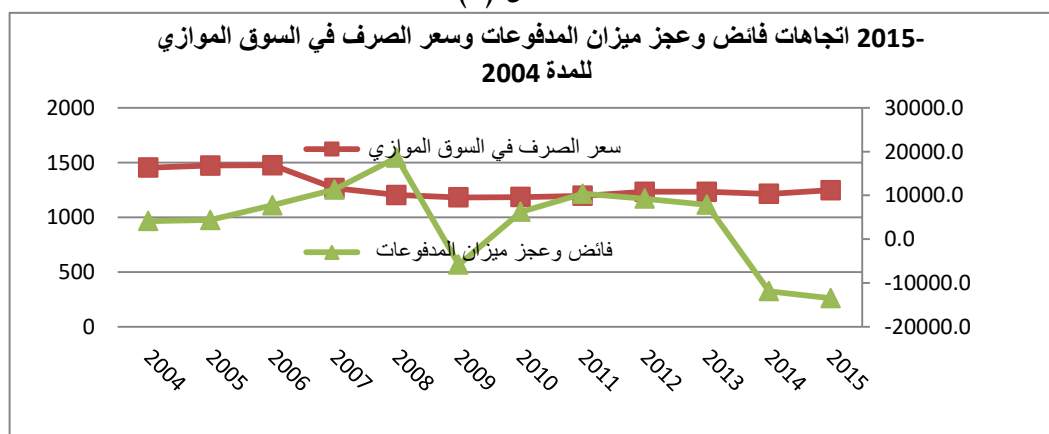
* انظر التقرير الاقتصادي 2014، ص 33 .

* دائرة الإحصاء والإبحاث/ قسم الإحصاءات المالية والنقدية .

3- فائض وعجز ميزان المدفوعات (BOP): -

شهد ميزان المدفوعات منذ عام 2004 وحتى عام 2013 فائضاً لم يشهده الميزان من قبل وإن تذبذب في قيمته، إذ بلغ (4,121) مليون دولار و(7,860.9) مليون دولار على التوالي وبمعدل نمو مركب بلغ (7.4%) للمدة ذاتها، وذلك بسبب زيادة الواردات النفطية المتأتية من عمليات تصدير النفط الخام حيث أن العراق بلد نفطي يعتمد في إيراداته على العملة الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى التحسن التدريجي في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي، خاصة أن وظيفة إدارة مزاد العملة الأجنبية كسوق منظمة للصرف تتيح للبنك المركزي التدخل بما يضمن استقرار أسعار الصرف والتأثير في مناسيب السيولة المحلية، بينما شهد ميزان المدفوعات للمدة 2014-2015 عجزاً مقداره (-11,877.8) و(-13,473.6) مليون دولار على التوالي بمعدل نمو سنوي للعجز بلغ (13.4%) لعام 2015 ، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من إيرادات النفط الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الدولار أمام الدينار العراقي، في اقتصاد أولى أهمية مفرطة لقطاع النفط في تسيير عجلته الاقتصادية، وذلك في ظل غياب كامل للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما هو موضح بالشكل (9).

شكل (9)

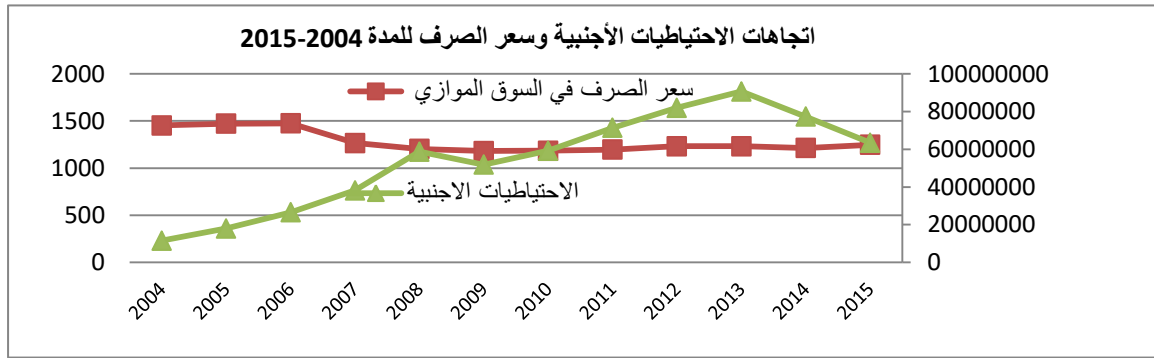


المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (2) .

4- الإحتياطيات الأجنبية (FR)

إن رصيد الإحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي العراقي مصدره الرئيس من الإيرادات النفطية ويشكل قاعدة لدعم الدينار العراقي واستقرار سعر صرفه ، فإذا تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة عرض تتمثل بانخفاض أسعار النفط فإن رصيد الإحتياطي من العملات الأجنبية سينخفض تبعاً لذلك ، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط في قيمة العملة الوطنية وارتفاع سعر صرفها أمام الدولار الأمريكي ، وعند تتبع مسار الإحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي نلاحظ ارتفاع معدل النمو المركب للإحتياطيات الأجنبية بنسبة (25.7%) وتحسن قيمة العملة المحلية واستقرار في سعر صرفها للمدة 2004-2013، وذلك لارتفاع أسعار النفط العالمية ، بينما انخفض معدل النمو السنوي للإحتياطيات الأجنبية إلى (-17.9%) عام 2015 مؤدياً إلى ارتفاع سعر الصرف بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، كما في الشكل (10) .

شكل (10)

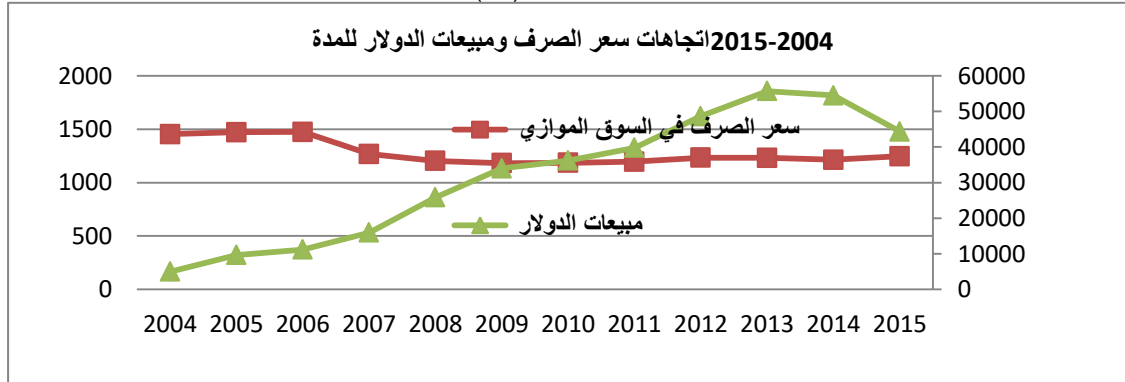


المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (2) .

5- مبيعات الدولار (S DOLLAR) :-

انتهج البنك المركزي بعد عام 2003 سياسة نقدية جديدة لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي كان يعاني منها، وذلك عن طريق ابتكار نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية التي حققت نجاحات كبيرة في رفع قيمة الدينار العراقي ، إن هذا الإجراء اسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي كما اسهم بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة اطمئنانهم بأن الدينار أصبح مخزناً تاماً للقيمة بدلاً من الدولار ، وهذا ما يؤكد ارتفاع مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار بمعدل نمو مركب بلغ (30.8%) للمدة 2013-2004 وتحسن سعر الصرف ، بينما انخفض معدل النمو السنوي لمبيعات الدولار عام 2015 بنسبة (-18.7%) مقارنة بعام 2014 ، مؤدياً إلى ارتفاع معدل النمو السنوي لسعر الصرف بنسبة (2.7%) للعام ذاته، ويعود ذلك إلى أن انخفاض أسعار النفط (المصدر الأساس لتوفير الدولار) أسهم بشكل كبير في انخفاض واردات العراق من تلك العملة، الأمر الذي قلل من الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي ، فضلاً عن اتخاذ البنك المركزي مجموعة من القرارات والإجراءات التي من ضمنها حرمان شركات كثيرة من إشتراك في النافذة ، بناءً على عقوبات تطبق من قبل البنك المركزي لمخالفتها التعليمات ، فعدم دخول الشركات إلى نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لشراء الدولار يؤدي إلى قلة عرض الدولار وحصرها بشكل أكبر لتغطية عمليات الاستيراد، كما أنه خلق سوقاً موازية لسعر الصرف تزيد بمقدار (80) دينار على سعر الصرف الرسمي عام 2015 جدول (1)، كما في الشكل (11) :

شكل (11)



المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق (2) .

ج- العوامل السياسية والنفسية والتوقعات :

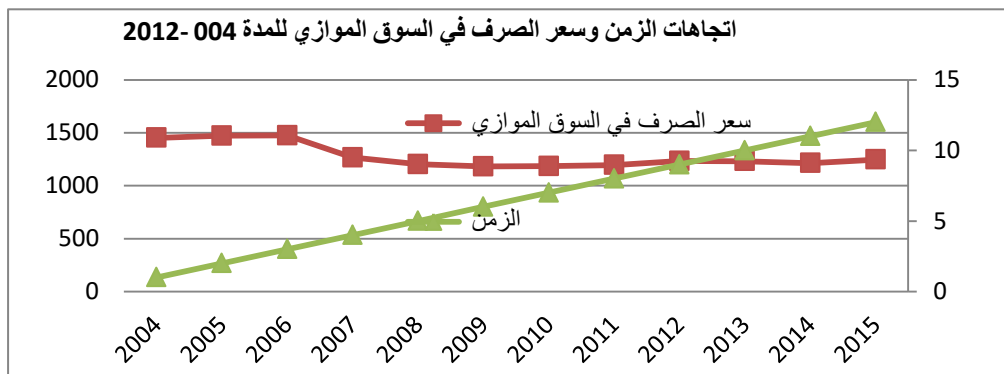
تسعى السلطات النقدية إلى تحديد طبيعة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف وهل هذه التغيرات دورية بطبيعتها أو هيكلية بهدف تحديد الأثر الزمني لهذه التغيرات على أسعار الصرف، ويعتبر عامل الزمن مهم جداً في ما يتعلق بتحليل اتجاهات سعر الصرف، فحركة معدل سعر الصرف بين لحظة وأخرى وثيقة بعامل الزمن*، وعن طريق ملاحظة التحليل للنموذجين النقدي والحقيقي نلاحظ أن الزمن أدى إلى تحسن في سعر الصرف وبالتالي تحسن قيمة العملة المحلية في الأجل الطويل للمدة 2004-2014 جدول (2)، فيما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف في الأجل القصير لعام 2015، أي أن التطورات العامة التي ستحرك التوازن في أسعار الصرف تستجيب للتغير في الفترة الزمنية على المدى القصير والبعيد، كما في الشكل (12) :-

جدول (2)

الزمن	Ex/ سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي دينار/دولار	السنوات
1	1453	2004
2	1472	2005
3	1475	2006
4	1267	2007
5	1203	2008
6	1182	2009
7	1185	2010
8	1196	2011
9	1233	2012
10	1232	2013
11	1214	2014
12	1247	2015

الجدول من إعداد الباحثة .

شكل (12)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (2).

* للمزيد من التفاصيل انظر :- السعيد عناني ، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها ، بحث منشور على الإنترنت، 2006، ص 76 .

الاستنتاجات

- 1- إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي في مختلف مرافقه الاقتصادية ناجماً عن هيمنة قطاع النفط على مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، مقابل قصور القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعي، الصناعي) في المساهمة بنمو النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) مما جعل الاقتصاد العراقي يتعرض لصدمتين، صدمة عرض تتمثل بالتغير في أسعار النفط، التي تسببت في حدوث صدمة طلب تتمثل بالتغير في عرض النقد (m2).
- 2- إن العوامل الحقيقية كان لها أثر ملموس على حركة سعر الصرف عن طريق انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية وحدث عجز في الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لانخفاض الكمية المشتراة من وزارة المالية وبالتالي زيادة الطلب على الدولار أكثر من عرضه لتغطية الاستيرادات بالعملة الأجنبية، وهذا العجز بالطلب يمول من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في تلك الاحتياطيات، وبما أن سعر الصرف كأى سعر يخضع لعوامل العرض والطلب، فعندما يزداد الطلب على الدولار أكثر من عرضه فهذا يؤدي إلى تذبذب سعر الصرف وعدم استقراره، في ظل ضعف بنية الاقتصاد وقصوره عن تلبية حاجة السوق المحلية.
- 3- بخصوص العوامل النقدية، فإن حجم الاحتياطيات الأجنبية ترتفع وتنخفض لعوامل خارج سيطرة البنك المركزي، إذ إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع الفائض في ميزان المدفوعات والذي انعكس بدوره في هبوط الاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي فإن عملية بيع العملة الأجنبية تحكمها طبيعة دورة الموارد المالية وعوامل الطلب والعرض، ويؤدي البنك المركزي دور التوازن بينهما حفاظاً على سعر الصرف وبالتالي حفاظاً على الأسعار العامة والقوة الشرائية، كما أن تقليص مبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص، وبغض النظر عن تكييفه القانوني والتنظيمي، يعني اتساع الفجوة بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليه في السوق، ومن نتيجته زيادة الفارق بين السعر الرسمي وسعر المشتري الأخير.
- 4- إن النقود في الاقتصاد العراقي بالإضافة إلى كونها سلعة ضرورية لأغراض المعاملات فهي تعد سلعة سياسية تأثرت بالأوضاع السياسية التي يمر بها العراق، كون أغلب النقود ذات طابع نفطي والنفط سلعة سياسية تتأثر بالأوضاع السياسية والعالمية. على الرغم من أن السياسة النقدية بعد أحداث عام 2003 استطاعت وعن طريق استخدام أدواتها غير المباشرة في الحفاظ على سعر صرف جيد للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية الذي يعتبر سوق الصرف المركزية القائمة لمعدلات صرف الدينار العراقي كما استخدم كمؤشر لتثبيت توقعات الجمهور التضخمية عن طريق خفض سرعة دوران النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز قيمة الدينار العراقي.
- 5- إن لعامل الزمن تأثيراً مهماً في تحديد اتجاهات أسعار الصرف إذ يتغير الصرف بين لحظة وأخرى وذلك حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية والتوقعات، فهو يعتبر عاملاً مهماً جداً للتنبؤ بسعر

الصرف، خاصة أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات تتمثل بزيادة التمويل للحرب ضد داعش وزيادة الضغط على الموارد الاقتصادية نتيجة لزيادة عدد النازحين .

وعن طريق ماتقدم يتضح أن العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي هي مزيج من العوامل الحقيقية والنقدية والسياسية بالإضافة إلى التوقعات، والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية للبنك المركزي العراقي فيما يخص نظام سعر الصرف ونافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

التوصيات

1- اتباع سياسة سعر صرف مرنة مدار بحيث يسمح بتعديل سعر الصرف بالاستناد إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في حركته ، كأن تعدل أسعار الصرف بشكل مستمر على أساس تقدير موقف الاحتياطات وميزان المدفوعات بالإضافة إلى المؤشرات الأخرى، وإدخال آلية للتنبؤ على المدى القصير أو المتوسط ، فضلاً عن أن النظام المرن المدار يعد أفضل عازل للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي .

2- العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لتلبية حاجة السوق المحلية والتركيز على المشروعات المتخصصة في إنتاج صادرات غير نفطية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الطلب على الدولار .

3- تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، التي تشكل نسبتها بين (30%-40%) من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وبالإمكان أن تكون مملوكة للقطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً (قطاع مختلط).

4- لزيادة إيرادات الموازنة على السياسة المالية في العراق اصلاح وتفعيل نظام الضرائب بشكل عام بالإضافة إلى ضغط الإنفاق ، كما أن تفعيل قانون التعرفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 سوف يسهم في تعظيم موارد الدولة.

5- تطوير سوق العراق للأوراق المالية ، وابتكار المزيد من الأدوات المالية التي تساهم في عملية الإصلاح المالي كتنويع الأوراق المالية ، عن طريق إصدار سندات ادخار أو أصول مالية مقيمة بالعملة المحلية (الدينار) وتعطي معدلاً عائداً تنافسياً مقارنة بالعائد على الأصول البديلة (المقومة بالعملة الأجنبية، مثل الودائع بالدولار) فهي تعتبر من أهم العوامل التي تحفز الأفراد على حيازة العملة المحلية وإحلالها محل العملة الأجنبية في محافظ أصولهم، مع وجود بعض الضمانات التي تعزز من ثقة المستثمرين في السوق، حيث أن سوق رأس المال يلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتنمية وتخصيص الاستثمارات وتوجيهها نحو افضل الاستخدامات ، إذ إنه يشكل وعاء لتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الأجنبية.

6- إجراء التعديلات في هيكل الودائع (أسعار الفائدة) في الجهاز المصرفي وتصحيحها وذلك من أجل الحصول على فرق الربح بين حيازة العملة المحلية والعملة الأجنبية أو الموجودات المقيمة بها مثل الأوراق المالية والودائع.

المصادر

- 1- مايكل ابجمان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة د. إبراهيم منصور ، دار المريخ ، الرياض 1990، ص 330-335 .
- 2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للتوزيع والنشر ، عمان 2011، ص 22-23 .
- 3- عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص 145.
- 4- بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد الثالث والعشرون ، تشرين الثاني 2003، ص 4.
- 5- اديب قاسم الشندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، بحث منشور ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (11) ، 2006 ، ص 6 .
- 6- محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999، ص 249.
- 7- KatarzynaTwarowska, Magdalena Kąkol, Analysis of Factors Affecting Fluctuations in the Exchange Rate of Polish Zloty against Euro, Maria Curie Skłodowska University, Poland, p890-892.
- 8- فاطمة الزهراء خبازي ، النظام النقدي الدولي (المنافسة ، يورو- دولار) ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 238 .
- 9- فاطمة الزهراء خبازي، مصدر سابق، ص 240.
- 10- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، مصدر سابق ، ص 69.
- 11- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، مصدر سابق ، ص 211.
- 12-Sen, A, Development Which Way Now, Economic Journal, Vol: 93, Issue 372, 1983, pp745-762
- 3- جوارتي ، ج واستروب ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، د. عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1988 ، ص 558 .
- 14- لحو موسى بوخاري- سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2010، ص 125 .
- 15- عبد الحسين جليل عبد الحسن ، سعر الصرف ، العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2002 ، ص 89-144.
- 16- مروان عطوان ، أسعار صرف العملات ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر 1992، ص 79-81.
- 17- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، مصدر سابق ، ص 145 .
- 18- المستشار وليد عيدي عبد النبي ، مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي ، ص 6 .
- 19- مشهور هذلول بربور ، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006) أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 76.
- 20- لحو موسى بوخاري، مصدر سابق ، ص 126.
- 21- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) ، مصدر سابق، ص 139-140.

الملاحق

ملحق (1)

العوامل الحقيقية وسعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة 2004-2015

السنوات	IMP الاستيرادات مليون دولار (1)	GB فائض وعجز الموازنة مليون دينار (2)	%Inf التضخم بأساس 100=2007 (3)	GDP الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 100=2007 مليون دينار (4)	EX سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي دينار / دولار (5)
2004	21,302	865248	27	101845262.4	1453
2005	23,532	14127715	37	103551403.4	1472
2006	22,009	10248866	53.2	109389941.3	1475
2007	19,556	15568219	30.8	111455813.4	1267
2008	35,012	20848807	2.7	120626517.1	1203
2009	41,512	2642328	-2.8	124702847.9	1182
2010	43,915	44022	2.4	132687028.6	1185
2011	47,803	30049726	5.6	142700217.0	1196
2012	59,006	14677648	6.1	162587533.1	1233
معدل النمو المركب % لفائض وعجز الموازنة وسعر الصرف للمدة 2012-2004		42.5			-2
2013	59,349	-5287480	1.9	174990175.0	1232
معدل النمو المركب % للمدة 2013-2004	12		-3.8	6.2	-1.8
2014	53,177	-7863671	2.2	173872677.9	1214
2015	39,045	-3927263	1.4	169630876.4	1247
معدل النمو السنوي % 2015	-26.6		-36.3	-2.4	2.7
معدل النمو المركب % لفائض وعجز الموازنة وسعر الصرف للمدة 2015-2013		*(13.8)			1

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على :-

الأعمدة (1، 3، 5) ، البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي CBI.

Key Financial Indicators.

العمود (2) ، وزارة المالية/ دائرة المحاسبة .

العمود (4) ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء .

$$R = \left(\sqrt[n-1]{\frac{X_t}{X_0}} - 1 \right) \times 100$$

لقد تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية :-

حيث R = معدل النمو المركب، X_t = قيمة المتغير في سنة الهدف، X_0 = قيمة المتغير في سنة الأساس، n = عدد السنوات .

المصدر : خاشع محمود الراوي ، المدخل إلى تحليل الانحدار ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل 1987، ص 75 .

*عجز في الموازنة الحكومية

ملحق (2)
العوامل النقدية وسعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة 2004-2015.

Ex سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي دينار /دولار (6)	M2 عرض النقد الواسع مليون دينار (5)	% IR سعر سياسة البنك المركزي (4)	BOP فائض وعجز ميزان المدفوعات مليون دولار (3)	F R الاحتياطيات الأجنبية مليون دينار (2)	S DOLLAR مبيعات الدولار مليون دولار (1)	السنوات
1453	12254000	6	4121.0	11537000	4981	2004
1472	14684000	6.3	4374.5	17996000	9649	2005
1475	21080000	10.4	7752.4	26569000	41117	2006
1267	26956076	20	11342.1	38217000	15980	2007
1203	34919675	16.8	18650.4	58718000	82586	2008
1182	45437918	8.8	-5817.3	51873000	03399	2009
-4		8				معدل النمو المركب % لسعر الفائدة وسعر الصرف للمدة 2004-2009
1185	60386086	6.3	6266	59229000	71361	2010
1196	72177951	6	10393.7	71410000	39798	2011
1233	75466360	6	9254.7	82001000	84864	2012
1232	87679504	6	7860.9	90648000	56785	2013
-1.8	24.4		7.4	25.7	30.8	معدل النمو المركب % للمدة 2004-2013
1214	90727801	6	-11877.8	77363000	44635	2014
1247	82595493	6	-13473.6	63506000	44304	2015
2.7	-9		*(13.4)	- 17.9	-18.7	معدل النمو السنوي % 2015
1		-1				معدل النمو المركب % لسعر الفائدة وسعر الصرف للمدة 2010-2015

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على :-
الإحصاءات المالية والنقدية
البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي CBI

Key Financial Indicators.
CBIESD. Economic and Statistic Data

*عجز ميزان المدفوعات

مستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دور التخطيط الاستراتيجي في بناء الرؤية التنظيمية، وذلك عن طريق قياس واختبار تأثير التخطيط الاستراتيجي في متغيرات الرؤية التنظيمية. وقد تناول البحث التخطيط الاستراتيجي من حيث مفهومه وأهميته وأهدافه ومستوياته وخطواته. كما تناول موضوع الرؤية التنظيمية المفهوم والأهداف والمميزات والمبادئ والمرتكزات. فقد اختير البنك المركزي العراقي مجتمعاً للبحث، إذ يهدف البحث إلى تشخيص علاقات الارتباط بين متغيري البحث، فتبرز أهميته بكون التخطيط الاستراتيجي يعد أحد مرتكزات نجاح المنظمات. كما أعتمد البحث على المنهج التحليلي وفقاً للمعلومات التي جمعت عن طريق استمارة الاستبيان. قد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وجاء أهمها هناك دور للتخطيط الاستراتيجي في بناء الرؤية التنظيمية وأن قوة أو ضعف هذا الدور يتوقف على مجموعة من العوامل منها التركيب التنظيمي والموارد البشرية وفاعلية المنظمة. وأهم توصية جاء بها البحث الاهتمام بموضوعة التخطيط الاستراتيجي وأن يكون وضع الخطة الاستراتيجية يستند إلى أسس علمية ومنطقية تتناسب وطبيعة عمل عينة ومجتمع البحث.

Abstract:

The research aims to the role of strategic planning in building organizational vision through Measuring and testing the strategic planning impact in organizational vision variables.

This research has been addressed the strategic planning in terms of its concept, importance, goals, steps and its levels. Furthermore this research addressed the subject of organizational vision in terms of concept, objectives, features, principles and components.

The CBI was chosen as a research community that aims to diagnosis relationship between research variables. Strategic planning importance emerged as one of organizational success pillars and it relies on analytical approach according to information's collected through.

This research has reached to a set of conclusions the most important one is that strategic planning plays role in organizational vision its strength and weakness depends on asset of factors including organizational structure human resources and effectiveness of the organization, The most important recommendation came from the interest in the subject of strategic planning that based on scientific and logical basis that fit with the nature of the work as a sample and research community.

organizational vision through Measuring and testing the strategic planning impact in organizational vision variables.

This research has been addressed the strategic planning in terms of its concept, importance, goals, steps and its levels. Furthermore this research addressed the subject of organizational vision in terms of concept, objectives, features, principles and components.

The CBI was chosen as a research community that aims to diagnosis relationship between research variables. Strategic planning importance emerged as one of organizational success pillars and it relies on analytical approach according to information's collected through.

This research has reached to a set of conclusions the most important one is that strategic planning plays role in organizational vision its strength and weakness depends on asset of factors including organizational structure human resources and effectiveness of the organization, The most important recommendation came from the interest in the subject of strategic planning that based on scientific and logical basis that fit with the nature of the work as a sample and research community.

مقدمة

يعد التخطيط بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجي بصفة خاصة أحد أهم وظائف الإدارة الحديثة، فضلاً على كونه ركيزة أساسية للوظائف الإدارية الأخرى، لذلك تستهدف الخطة الاستراتيجية توضيح أولويات المجتمع والتعبير عنها، كما تمتلك الأدوات والنماذج المنطقية التي تضمن شمولها وتناسقها وقابليتها للتطبيق وفعاليتها لتحقيق الأهداف المرجوة.

إن التخطيط الاستراتيجي للبنك المركزي مرتبط بعملية تحديد الأهداف الرئيسية التي تسعى إدارة البنك إلى تحقيقها وتحديد أساليب التصرف البديلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى تلك الأهداف بأحسن الوسائل وأقل التكاليف، وينطوي ذلك على عملية عقلانية تستهدف دراسة وتحليل كل من هذه الأساليب وتقييمها على أساس مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف بما يؤدي في النهاية إلى اختيار الأسلوب (الأساليب) الأنسب.

ولتحقيق هذه الخطة الاستراتيجية لا بد من بناء رؤية تنظيمية والتي هي عملية استقرائية مستقبلية أي تتبع الجزئيات للوصول إلى حكم كلي، ولتحقيق أهداف المؤسسة لا بد من معرفة ما تحتاجه الخطة الاستراتيجية من ثقافة تنظيمية وتركيب تنظيمي وتحديد ما تحتاجه من موارد.

واستناداً إلى ما تقدم ذكره فقد تضمن البحث أربعة مباحث حيث تناول المبحث الأول منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد تناول الجانب النظري للبحث وأختص المبحث الثالث بالجانب العملي أما المبحث الرابع فقد أختص بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

إن بعض المنظمات قد تلجأ إلى اعتماد التخطيط الاستراتيجي ولكن بالنتيجة قد لا يعكس هذا الاعتماد بناء رؤية تنظيمية أو لا يفضي هذا التخطيط الاستراتيجي إلى بناء رؤية تنظيمية واضحة، ولهذا تمحورت مشكلة البحث بإثارة التساؤلات الآتية:

- 1- ما مفهوم أبعاد كل من التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية في البنك المركزي العراقي؟
- 2- ما هي طبيعة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية في البنك المركزي العراقي؟
- 3- ما طبيعة تأثير التخطيط الاستراتيجي في أبعاد الرؤية التنظيمية في البنك المركزي العراقي؟

ثانياً: أهداف البحث

استرشاداً بجوانب مشكلة البحث يمكن إجمال أهداف البحث الحالي في:

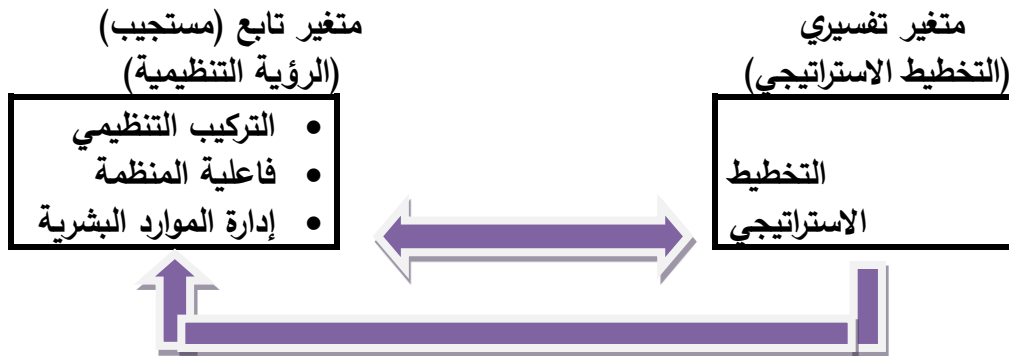
- 1- تشخيص علاقات الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية للبنك المركزي العراقي.
- 2- تحديد تأثير التخطيط الاستراتيجي في بناء رؤية تنظيمية للبنك المركزي العراقي.
- 3- توفير قاعدة معلوماتية للباحثين المهتمين بموضوع البحث.

ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته كونه يقدم إطار بناء رؤية تنظيمية مميزة عن طريق استخدام التخطيط الاستراتيجي في البنك مما يكسبه أهمية علمية تتجلى في الربط بين متغيرين للبحث فضلاً على أهمية البحث كون التخطيط الاستراتيجي يعد أحد مرتكزات نجاح المنظمات.

رابعاً: إنموذج البحث الفرضي

يمثل إنموذج البحث الفرضي متغيرات البحث الرئيسة وطبيعة العلاقة والتأثير بينها، اذ يمثل الملامح الرئيسة للواقع الذي تهتم به في بناء فرضيات البحث الحالي. وان متغير البحث التفسيري هو التخطيط الاستراتيجي ويتمثل المتغير التابع بالرؤية التنظيمية.



شكل (1)

إنموذج البحث الفرضي

**ملاحظة

علاقة ارتباط \longleftrightarrow
علاقة تأثير \longrightarrow

خامساً: فرضيات البحث

اتساقاً مع مشكلة وأهداف البحث صيغت الفرضيات الآتية:

1-الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وأبعاد الرؤية التنظيمية، وتتفرع منها أربع فرضيات:

- أ- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي والتركيب التنظيمي.
 - ب- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة.
 - ت- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية.
- 2-الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك أثر معنوي للتخطيط الاستراتيجي في أبعاد الرؤية التنظيمية، وتفرعت منه الفرضيات الآتية:

- أ- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في التركيب التنظيمي.
- ب- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في فاعلية المنظمة.
- ت- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في إدارة الموارد البشرية.

سادساً: منهج البحث

تم اعتماد المنهج التحليلي لغرض تحليل النتائج وكشف العلاقات بين أبعاد البحث.

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجال البحث بالقطاع المصرفي وأما مجتمع البحث فيتمثل بالبنك المركزي العراقي وتركزت عينة البحث حول المستويات الإدارية العليا والوسطى والمتمثلة بالمديرين ورؤساء الأقسام والشعب الإدارية، فيما بلغت عينة البحث (40) مستجيباً.

ثامناً: مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات

جرى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث بجانبه النظري والميداني باعتماد أساليب عديدة وكما يأتي:

1- الجانب النظري:

إعتمد الباحثان في الحصول على البيانات المطلوبة لتنفيذ الجانب النظري للبحث على المراجع العلمية المتمثلة بالمصادر والأدبيات العربية والأجنبية من كتب ودراسات وبحوث ودوريات علمية ورسائل وأطاريح ذات صلة بموضوع البحث، فضلاً على الإطلاع على مواقع الأنترنت للتعرف على أحدث ما كتب حول هذا الموضوع.

2- الجانب الميداني:

أما فيما يخص الجانب الميداني فقد اعتمد الباحثان في جمع البيانات على:

أ- **الاستبانة:** حيث تم تصميم الاستبانة الخاصة بالبحث بالاعتماد على المقاييس المتوافرة في الأدبيات حيثما تسنى إيجادها وبصيغة تتلائم مع مفهوم المتغير المراد قياسه، فضلاً على تلاؤمها مع بيئة البحث لتحقيق متطلباته، والجدول (1) يوضح متغيرات البحث الرئيسية والفرعية، وقد تناول القسم الأول من الاستبانة الفقرات المتعلقة بالمعلومات التعريفية لعينة البحث، أما القسم الآخر فقد خصصت فقراته لتشمل متغيرات البحث والبالغ عددها (24) فقرة وتم استعمال مقياس (Likert) خماسي الدرجات لتصنيف درجات الإجابة والتي يتراوح مداها بين (1-5) درجات.

جدول (1) توزيع فقرات الاستبانة

المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
التخطيط الاستراتيجي	التخطيط الاستراتيجي	12	1-12
الرؤية التنظيمية	التركيب التنظيمي	4	13-16
	فاعلية المنظمة	4	17-20
	إدارة الموارد البشرية	4	21-24

تاسعاً: حدود البحث

- 1- **الحدود المكانية:** أجري البحث في البنك المركزي العراقي الفرع الرئيس/ بغداد.
- 2- **الحدود الزمانية:** وتتمثل بمدة أعداد البحث الميدانية، التي امتدت مابين 1 / 10 / 2016 ولغاية 7 / 3 / 2017، وتتضمن هذه المدة التحضير إلى الجانب النظري، وجمع البيانات الأولية عن عينة البحث، وتوزيع الاستبانة واسترجاعها وتحليل البيانات والحصول على النتائج.

عاشراً: الأساليب الإحصائية

- تم توظيف عدد من الأساليب والوسائل الإحصائية لغرض وصف البيانات وتحليلها وهي كالاتي:
1. **التوزيع التكراري والنسب المئوية:** التي تم استخدامها لغرض وصف عينة الدراسة.
 2. **الوسط الحسابي والانحراف المعياري:** لمعرفة الاتجاه لآراء المستجيبين و لكل سؤال في الاستمارة.
 3. **معامل الارتباط البسيط (سبيرمان):** وهو أداة إحصاء غير معلمية تستعمل لدراسة الارتباط بين محاور البحث.
 4. **معامل التفسير (R^2):** لمعرفة تأثير المتغير المستقل في المتغير المستجيب.

المبحث الثاني: الجانب النظري المحور الأول: التخطيط الاستراتيجي

أولاً: مفهوم التخطيط الاستراتيجي

يُعد التخطيط الإستراتيجي عملية منضبطة لاتخاذ القرارات الرئيسية والموافقة على الإجراءات التي ستحدد شكل المنظمة وتوجيهها حول ماذا ستفعل ولماذا. (Thomas, 2005: 44) وعرفه (Bryson) على أنه "المجهود المنظم لاتخاذ قرارات جوهرية والقيام بتصرفات أساسية من شأنها أن تشكل وتوجه منظمة ما وأن تحدد ما تفعله ولماذا". (Bryson, 2004: 12)

ويعد التخطيط الإستراتيجي إطاراً عاماً للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا ويكون مستمداً من الأهداف المتقدمة ليصبح بعد تبنيه وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجهاً للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها باتجاه التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها عن طريق الموائمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولاً إلى أداء رسالتها. (الركابي، 2004: 45) فهو عملية تمكن المنظمة من تصور المستقبل ومن ثم تطوير الإجراءات والعمليات الضرورية لتحقيق ذلك المستقبل، وتتطلب الأعداد الواضح لأهداف وغايات الإدارة وبالتالي ضمان توفر الأوليات الأساسية التي ترسم الخطوط العريضة لقراراتها. (Harrison, 1998: 55)

ويركز التخطيط الإستراتيجي على العلاقة بعيدة الأمد بين الإدارة والبيئة التي تعمل فيها وبذلك فهو يتضمن تحديد السمات الكلية للمهام والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تلك الإدارة، كما يعد التخطيط الإستراتيجي في صميم العمليات فهو يحدد العلاقة بين وضع السياسات العامة وصنع القرار وتخصيص الموارد، فهي وظيفة تتطلب تعاوناً كبيراً وتنسيقاً بين الكثير من الجهات الفاعلة المعنية بغية تحقيق مستويات إنجاز مرضية. (Adam, 2009: 4)

فالتخطيط الإستراتيجي يهتم بالآتي: (Harrison, 1998: 48-55)

1. التأثيرات المستقبلية للقرارات الحالية عن طريق البحث في البدائل المستقبلية وإن ترجيح أي من تلك البدائل سيشكل الأساس في اتخاذ القرارات الحالية.

2. تقرير أي نوع من القرارات المستقبلية ينبغي الأخذ بها ومتى و من سيعمل على إتخاذ هذه القرارات، وأي الموارد التي سيتم تخصيصها لتحقيق تلك الأهداف.

ثانياً: أهمية التخطيط الاستراتيجي

يمكن إجمال أهمية التخطيط الاستراتيجي في النقاط الآتية وحسب آراء مجموعة من الباحثين

وكما يأتي: (الدوري، 2005: 82)

1. كون التخطيط الاستراتيجي يركز على دراسة مختلف العوامل المؤثرة على تحقيق الأهداف، فإنه يساعد المنظمة في فهم البيئة المختلفة والخاصة الخارجة منها.

2. يستطيع التخطيط الاستراتيجي أن يحدد الاستراتيجيات الطموحة وبعيدة المدى مما يتسنى للمنظمات أن تعمل تحت ظل أهداف مستقبلية واضحة.
3. يساعد التخطيط الاستراتيجي المديرين والفرق الاستراتيجية على بلورة القضايا الاستراتيجية مما يسهم في تحقيق نظرة استراتيجية شمولية للمنظمة.
4. يحقق التخطيط الإستراتيجي أجواء فاعلة لإدارة عملية التغيير عن طريق دفع متخذي القرارات إلى التفكير بإجراء يتخذ عند حصول حدث معين كما إنه أصبح وظيفة أساساً ضمن مسؤوليات الإدارة العليا في المنظمات.
5. يعد التخطيط الاستراتيجي الوسيلة المنهجية لتقليل عدم التأكد.

ثالثاً: أهداف التخطيط الاستراتيجي

تتمثل أهداف التخطيط الاستراتيجي في الآتي: (Hitt, et al, 2001: 43)

1. الإجابة على الأسئلة التي تواجه المنظمة.
2. يزود بإطار لاتخاذ القرارات في جميع مستويات المنظمة.
3. يوضح ويبين التهديدات والفرص المستقبلية.
4. يضع أهدافاً محددة للإنجاز.
5. يزود بأساس لقياس الأداء.
6. يصلح كقناة للاتصال.
7. يعمل على تطوير الفرق التي تركز على مستقبل المنظمة.
8. يزود بالاحتياجات التدريبية.

رابعاً: مستويات التخطيط الاستراتيجي

بعد مراجعة الأدبيات الخاصة بالفكر الاستراتيجي الإداري تبين أن هناك مستويات متعددة للتخطيط الاستراتيجي، مع إختلاف الكتاب والباحثين إلا أن أغلبهم اتفق على وجود ثلاث مستويات للتخطيط الاستراتيجي وكالآتي: (سليمان، 2010: 251-252)

1. التخطيط الاستراتيجي على مستوى المنظمة

يعنى التخطيط الاستراتيجي على مستوى المنظمة بتحديد مسار المنظمة كله وبتتمية الموارد البشرية، ويعنى بالعوامل البيئية مثل: العناية بنقاط القوة والضعف في المنظمة ونقاط قوة وضعف المنافسين، كذلك يأخذ بالحسبان مصادر رأس المال والعمالة فضلاً على العناية بمصادر المواد الأولية.

2. التخطيط الاستراتيجي على مستوى وحدات الأعمال

يعنى التخطيط الاستراتيجي على مستوى وحدات الأعمال بالكيفية التي يمكن عن طريقها لكل وحدة من وحدات المنظمة أن تسهم في تعزيز الاستراتيجية الكلية للمنظمة فهو يحدد الطرائق التي تمارس عن طريقها عملية إدارة التنافس.

3. التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوظيفي

يشير إلى الخطط الموضوعة لعملية معينة داخل المنظمة إذ يتم فيها التركيز على تنفيذ استراتيجية الأعمال بواسطة (وظيفة المالية والموارد البشرية فضلاً على وظيفة التسويق والعمليات والبحث والتطوير) وتعد الاستراتيجية الوظيفية من الاستراتيجيات المهمة التي تشير إلى كيفية مساهمة الأنشطة المختلفة للأعمال في تنفيذ الاستراتيجية الكلية في المنظمة.

خامساً: خطوات عملية التخطيط الاستراتيجي

تتكون عملية التخطيط الاستراتيجي من عدد من الخطوات المتتابعة والمتراكمة (أو ما يطلق عليها دورة التخطيط الإستراتيجي) ذات التأثير فيما بينها والتي تكون نظاماً متكاملماً لأعداد الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها وتتوقف فاعلية عملية التخطيط بدرجة كبيرة على محصلة تفاعل هذه الخطوات. ولتوضيح هذه الخطوات ومكوناتها بما يتفق مع الخطوات العشر لبرايسون (Bryson, 2004: 35) وكما يأتي:

1. صياغة الرسالة وتحديد الغايات والأهداف

قبل أن يتم الشروع بصياغة الرسالة وتحديد الغايات والأهداف فعلى الإدارة أن تحدد أصحاب المصالح (Stakeholders) كونهم اللاعبين الأساسيين المؤثرين بالقرارات الحالية والمستقبلية فهم مفتاح النجاح فيعرف صاحب المصلحة (أي شخص أو مجموعة أشخاص، أو مؤسسات يمكنها رفع دعوى على الإدارة أو على مواردها أو مخرجاتها أو تتأثر بتلك المخرجات مثل المواطنون، ودافعوا الضرائب، المستفيدون من الخدمات، الموظفين، والنقابات والأحزاب،.. الخ) (Bryson, 2004: 35)

أ. الرؤية: تمثل حلم الإدارة وطموحاتها وما يجب أن تكون عليه و ترمي إلى تحقيقه في الأمد البعيد ويتطلب منها تسخير إمكانيات وقدرات وموارد، (دورة التخطيط الإستراتيجي، 2012: 14) فهي تمثل وجهة نظر الإدارة حول أنشطة المنظمة وما تنوي تنفيذه للأمد البعيد عبر التخطيط لذلك المستقبل، (Thompson & Strickland, 1996: 22)

ب. الرسالة: هي الغرض الأساس أو السبب الجوهري لوجود المنظمة في المجتمع، وهي توضيح ماهية الإنجاز الذي تريد تحقيقه (العامري والغالي، 2008: 269) فهي تعكس فلسفة المنظمة الأساسية وتحدد ما تقدمه من منتجات أو خدمات. (السيد، 2000: 28)

ج. الغاية: تشير الغاية إلى النتائج النهائية للمنظمة والتي ترتبط بتحديد الغرض الذي يميزها عن غيرها من المنظمات المماثلة إذ تبنى الغايات على هدى من رسالة المنظمة التي تمثل الخصائص الفريدة والصورة المميزة التي تحاول أن تكون عليها. و يجب أن تتميز الغايات ببعض الخصائص من أهمها البعد عن التفاصيل الدقيقة (يجب أن تعكس الفلسفة العامة للمنظمة وتوجهاتها الأساسية)، وبالنسبة للإدارات الحكومية تعد الغايات النتائج النهائية المتوقعة من البرامج والمشروعات المنفذة من قبلها والتي ستعطي انطباعاً عن كيفية إنفاق التخصيصات المالية لتحقيق الفائدة للفئات المستهدفة من تلك البرامج والمشروعات وما هي التأثيرات المتوقعة في الأمد البعيد. (Thomas, 2005: 170)

د. الأهداف: تمثل ترجمة رسالة الإدارة الفلسفية إلى مصطلحات محددة، فهي أهداف واقعية دقيقة قابلة للتحقق وللقياس، تتسجم مع الأهداف الأخرى إذ إن معيار التفرقة بين الرسالة والأهداف يكمن في أن الأولى فلسفية ويصعب قياسها بدقة والثانية موضوعية يمكن قياسها والمحاسبة عنها. (Thomas, 2005: 170)

2. إجراء عمليات التحليل الإستراتيجي: ويقصد بعملية التحليل الإستراتيجي (مجموعة الأدوات التي تستخدمها الإدارة لمراجعة وتشخيص كل من البيئة الخارجية بغرض تحديد الفرص والتهديدات وتشخيص السمات أو المميزات التنافسية من أجل السيطرة على البيئة الداخلية بالشكل الذي يساعد الإدارة على تحقيق العلاقة الايجابية بين التحليل الإستراتيجي للبيئة وتحديد أهدافها وبالتالي الاستراتيجية المطلوبة، (الدوري، 2005، 83) فكثير من الإستراتيجيات تفشل بسبب عمل الإدارات على صياغة الإستراتيجيات وتنفيذها من دون إجراء تحليل دقيق لأهدافها وكذلك التحليل الدقيق لكل من البيئة الداخلية والخارجية. (Eisner et al, 2012: 10)

أ. متغيرات البيئة الخارجية العامة: هي مجموعة الظروف والعوامل الخارجية المتغيرة التي تنشأ وتتغير خارج المنظمة فهي تؤثر في حياتها ولا تستطيع العمل بمعزل عنها أو أن تؤثر فيها، فالمنظمة تحصل على مدخلاتها من البيئة، كما أن مخرجاتها تصدر إلي هذه البيئة، وقدرة المنظمة على الاستمرار تتوقف على قابليتها على التفاعل مع البيئة التي تعمل فيها، وأن نجاح المنظمات أو فشلها يتوقف إلى حد كبير على قدرتها في خلق درجة عالية من الموائمة بين أنشطتها وبين البيئة التي تعمل فيها. (السيد، 2000: 111)

ب. متغيرات البيئة الخارجية الخاصة: رغم التأثير الواضح للبيئة الخارجية العامة التي تتصف بالعمومية والشمول إلا إنها تؤثر على أعمال المنظمة بشكل غير مباشر، أما البيئة الخارجية الخاصة فهي ذات تأثير مباشر على تلك النشاطات والأعمال، علماً، إن وضع حدود فاصلة بين

قوى البيئة الخارجية العامة والخاصة ليس بالأمر السهل بسبب التداخل والتفاعل القائم والدائم بينهما. (الدوري، 2005: 96)

ج. **متغيرات البيئة الداخلية:** تمثل متغيرات البيئة الداخلية عناصر القوة والضعف التي تواجهها المنظمة والتي تخضع لإرادتها مثل الهيكل التنظيمي والموارد المادية والبشرية وغيرها وإذا ما أرادت النجاح بمهامها كان عليها تحليل تلك البيئة والذي يطلق عليه تحليل موقف المنظمة. (الخفاجي، 2010: 144)

3. تحديد القضايا والخيارات الاستراتيجية

تعمل المنظمة في هذه المرحلة على تحديد القضايا الاستراتيجية التي تواجهها خلال المرحلة المقبلة في محاولة إيجاد الحلول لها و تحديد العواقب التي قد تنشأ عن عدم مواجهة تلك القضايا والعمل على وصف القضية بدقة ووضوح وإيجاز مع حصر العوامل التي تجعل من القضية مسألة استراتيجية والعمل على وضع قائمة بها أولاً ومن ثم ترتيب تلك القضايا بنوع من الأولوية أو المنطق أو بترتيب مؤقت من أجل مساعدة المخططين الاستراتيجيين على دراسة طبيعة كل قضية وأهميتها وتأثيرها، على أن تتضمن تلك القائمة معلوماتٍ عن وصف القضية و مناقشة المعطيات التي تجعل من تلك القضية قضية إستراتيجية، تحدد العواقب التي تنشأ نتيجة الفشل في معالجة كل قضية إستراتيجية. (علي وحمزة، 2014: 197).

4. صياغة الاستراتيجية

بعد تحليل البيئة الداخلية والخارجية وتحديد نوع الاستراتيجية التي سيتم تبنيها، يتم العمل على ترجمة تلك الاستراتيجية إلى خطوط عريضة تُمكن المستويات الإدارية داخل هيكلها التنظيمي من الاستناد إليها في أعداد برامج ومشروعات ملموسة قابلة للتطبيق والقياس والمراجعة بحيث تتسجم مع تلك الإستراتيجية.

5. تنفيذ الإستراتيجية

تعد عملية تنفيذ الإستراتيجية المرحلة قبل الأخيرة من خطوات عملية التخطيط الإستراتيجي التي تمثل ما سيتم عمله للوصول إلى الأداء المستهدف، فهي بالأساس عملية موجهة من الإدارة بغية إيجاد منظمة قادرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية بنجاح والعمل على تطوير الموازنات التي توجه الموارد المتاحة للعمليات الداخلية وتحفيز العاملين على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، كما تتطلب عملية تنفيذ الإستراتيجية من الإدارة ملاحظة البرامج والمشروعات الجديدة التي تتطلب موازنات رأسمالية وتشغيلية وتحديد أي منها يكون ذي فائدة مستقبلية وأي منها ستتطلب تخصيصات مالية تفوق العوائد المرجوة منها كذلك تتطلب من منفذي الإستراتيجية الربط بين تخصيصات الموازنة التي من شأنها أن تعزز أو تعوق عملية التنفيذ (Thompson & Strickland, 1996: 276).

4. تقويم الإستراتيجيات وعملية التخطيط الإستراتيجي

الرقابة الإستراتيجية هي نظام للتأكد من تحقيق المنظمة لأهدافها، وذلك عن طريق وضع مستويات للأداء المستهدف ثم قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعايير الموضوعية للتعرف على مدى تحقيق أهداف الأداء الإستراتيجية، ولا يعنى تنفيذ الإستراتيجية المعدة مسبقاً انها قد تمت بنجاح، فدائماً ما يترتب على تغيرات البيئة الداخلية والخارجية تقادم الإستراتيجيات بغض النظر عن جودتها وتميزها، كما قد ينتج عن عملية الإدارة الإستراتيجية قرارات لها عواقب واضحة للامد الطويل، فقد تؤدي القرارات الخاطئة منها إلى حدوث أخطاء كبيرة لا يمكن تصحيحها وتغييرها، لذا فمن الضروري على المخططين الإستراتيجيين مراجعة وتقييم الإستراتيجية والرقابة على تنفيذها بصورة دورية مستمرة وليس فقط في نهاية العام أو بشكل نصف سنوي لأن عملية الإدارة الإستراتيجية ذاتها لا تتوقف أبداً. (عبد اللطيف وتركمان، 2005: 130)

المحور الثاني: الرؤية التنظيمية / المفهوم والأهمية والأهداف والمميزات

الرؤية هي قوة إدراك تصويرية، أو هي الفكر السليم تجاه شيء ما. إذ تعبر الرؤية عن وصف الإدراك أو الاحساس أو الشعور الواضح للمستقبل، أي امتلاك القدرة على الإدراك والفهم وتخيل الأعمال المطلوب إنجازها مستقبلاً. كما انها تعبر عن موقف أو اسلوب تفكير أو بحث بطريقة اشمل واستعداداً لاحتمالات أكثر. إذ ان نمط التفكير بشكل مستقبلي مبني على الرؤى التي غالباً ما تعبر عن صورة مثالية وفريدة للمستقبل، لانها تثير انطباعات ذهنية وتوحي بتوجه مستقبلي، وتعتمد الرؤية على دراسة الامكانات ومن ثم الاحتمالات إذ غالباً ما تبدأ المشاريع المستقبلية تفكيرها بالإمكانية وليس بالاحتمالية. ومن الناحية التنظيمية فهي تعني صورة ذهنية وفكرية عن مستقبل المنظمة وانه لمن الأهمية بمكان تمتع كل من مؤسسي المنظمة ومدراء القمة فيها بالقدرة على تكوين صورة المنظمة ورسمها كما يريدونها هم أن تكون عليه مستقبلاً.

أولاً: المفهوم

لاحظ الكثير من الباحثين بأن الرؤية التنظيمية، تكون مهمة إلى القيادة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتغير، ورغم من أهميتها الواضحة إلا إنها لا تزال من دون تعريف متفق عليه. ويمكن النظر إلى الرؤية لغوياً على إنها فن رؤية الأشياء غير المنظورة (Fielder، 1967: 70) كما عرفت على إنها القدرة على التفكير بالمستقبل بخيال واسع وحكمة (Gibson 2003: 54) Gamesl. & et.al، فقد عرفها (Gibson. James، 2003: 64) على إنها القدرة على التخيل كيف إن (بلد، مجتمع، صناعة.... الخ)، يمكن أن تتطور في المستقبل والتخطيط لذلك بطريقة مناسبة، وغالباً ما تكون هذه الخبرة الشخصية متأثرة بالقدرة على الحدس والتخمين (Gones. R، 2000: 89) (Gareth & et.al).

أما الرؤية التنظيمية فهناك العديد من المؤلفين يقترحون بأنها شكل من أشكال القيادة، إذ يقوم القائد بتقديم العديد من الرؤى وتعديل الثقافة التنظيمية لجلب الآخرين إلى فهم وقبول وتنفيذ خطته من أجل المنظمة، فالرؤية التنظيمية يمكن النظر إليها على إنها صورة ذهنية أو فكرة للحالة المستقبلية المعقولة أو المرغوبة للمنظمة (Griffin، 1999: 44)، أو إنها تصور المنظمة إلى هذا الوضع فهي الإطار المرشد للاختيارات التي تحدد طبيعة منظمة ما واتجاهها، وهي كذلك أحلام المنظمة وطموحاتها المستقبلية التي لا يمكن تحقيقها في ظل الامكانيات الحالية وإن كان من الممكن الوصول إليها في الأمد البعيد، وقد أكد (Kotter, 1990: 66) بأن القائد ذي الكثير من الرؤى الناجحة يمكنه أن يحدث تغييراً لصالح المنظمة، وذكر بأن الرؤى التنظيمية تمتد عموماً من (3-20) سنة في المستقبل، ونظر آخرون إلى أن الرؤية التنظيمية واحدة من المهمات الأساسية التي يؤديها القادة التنظيميون، وكونها توضيح إلى الكفايات القيادية.

إن الرؤية التنظيمية هي المستقبل الجذاب، الواقعي، الجدير بالثقة إلى المنظمة، فهي عبارة عن توضيح يطرحه القائد إزاء الغاية أو الغرض الذي يجب على المنظمة أن تهدف إليه، وبالتالي فهي المستقبل الذي بوسائل وسبل مهمة يكون هو الأفضل، والأكثر نجاحاً أو الأكثر مرغوبة إلى المنظمة مما هو عليه في الوقت الحالي (Hellrigel. Don & et.al, 2000: 90).

وتبحث الرؤية التنظيمية دائماً في المستقبل، إذ إن الرؤية التنظيمية في جوهرها تتحدد بـ (أينما يبدأ الغد)، فهي تعبر عن ما يطمح إليه القائد وآخرون معه ممن يشاطرونه الرؤية إلى تحقيقها وخلقها عن طريق العمل الجاد وطالما إن معظم الأشخاص لا يأخذون وقتاً في التفكير بطريقة نظامية حول المستقبل، فأن هؤلاء الذين يفعلون ذلك والذين يسندون استراتيجياتهم وفعالهم على رؤاهم، يمتلكون قدرة أو طاقة خارقة على تشكيل المستقبل، فالرؤية التنظيمية هي صورة المستقبل المرجو للمنظمة وهي تسعى لتستلهم وتلهم وتضيء رحلة المنظمة كما يساعد هذا على ترسيخ الانتماء والالتزام لدى العاملين في المنظمة، إذ إن قيم ومفاهيم كل موظف في المنظمة يجب أن تكون جزءاً من الرؤية التنظيمية الشاملة للمنظمة (Heresy. P., & Blanchard, k. h, 1996: 79). كما إن الرؤية التنظيمية هي تصور للمستقبل فهي تعطي توجهاً وهدفاً لأي مشروع فهي صورة ذهنية مثالية فريدة لمستقبل مشترك وكما سيبدو عليه الغد، وهي تنبثق من حدسنا وتتأثر بافتراضاتنا عن الناس وعن العالم.

وأكد (Johes. R, Gareth & et.al, 2000: 120) على تصور الرؤية بعدها الأفكار المستقبلية والتي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق مع ذلك فإنه لا يمكن إدراكها حالياً)، وركز (Hellriegel,etal, 55: 2002) على إن الرؤية هي عبارة عن (ارتباط الأفراد مع أنفسهم ومع الآخرين لخلق مستقبل جديد).

ثانياً: أهمية الرؤية التنظيمية

تلعب الرؤية التنظيمية دوراً مهماً ليس في مرحلة البداية للمنظمة بل كذلك طوال دورة عمرها. إن الرؤية التنظيمية هي المعلمة (أو القطعة الإرشادية في الطريق) التي تدل على الطريق إلى كل من يحتاج إلى فهم وإدراك ماهية المنظمة وإلى أين ترمي مقاصدها، ومن البديهي أن يحين الوقت الذي تحتاج فيه المنظمة إلى إعادة توجه أو ربما إلى التحول الكامل وعندئذ فإن الخطوة الأولى دائماً يجب أن تكون رؤية تنظيمية جديدة. (سعيد، 1977: 101).

وإنه من الأهمية بمكان أن تمتلك المنظمة الرؤية الواضحة عما ستكون عليه كي تحافظ على البقاء والديمومة عن طريق تركيزها وتوجيهها للأعمال، دون أن تنتقل بسبب وجود فرصة أو حالة تنافسية هنا وهناك في مجالات لا علاقة لها بها. (عاشور، 1985: 56)

ومن ناحية أخرى فإن الرؤية التنظيمية تمكن المنظمة بأكملها من تطوير قوة الإلهام والوحي لذوي التوجه المستقبلي نحو الغايات المنشودة وبالتالي تشجيع ودعم عمليات بناء فرق العمل طالما أن المنظمة هي وحدة إنتاجية فعالة (فريق أكبر). (كلادة، 2004: 77)

ومن أهمية الرؤية التنظيمية للمنظمة أيضاً إنها تقلل من القرارات غير المناسبة وتقلل هدف المنظمة إلى الأعضاء بطريقة تحفزهم على الإنطلاق والإنجاز وتزود المدراء ذوي الدرجات الأدنى بدلالات من الممكن استخدامها كنماذج لاستراتيجيات الأقسام والتي تتماشى مع استراتيجيات المنظمة بصورة عامة. كما تساعد المنظمة لمواجهة المستقبل، وتبلور رؤى العديد من المدراء حول المسار الطويل للمنظمة. (مقلد، 1980: 88).

ثالثاً: أهداف الرؤية التنظيمية

لابد للمنظمة من ترجمة رؤيتها التنظيمية إلى أهداف مميزة لها من غيرها وتعطيها مكانة خاصة: (Hellrigel. Don & et.al, 2000: 67)

- 1- أهداف فعالة قوية تدفع لحث التقدم، والهدف الاستراتيجي الحقيقي هو شيء واضح، وذومعنى إذ لا يدعم أحد أهدافاً تخلق من المعاني ويكون بمثابة البؤرة التي توحد الجهود.
- 2- وصف حي يعكس ما سيؤول إليه حال المنظمة عندما تحقق أهدافها، حيث يترجم الرؤية من الكلمات إلى الصور أو يقدم صوراً يمكن للأفراد أن يدركوها.
- 3- تكوين كيان كلي متماسك للمنظمة، لضمان البقاء وتحقيق الازدهار.
- 4- من الممكن تحفيز أهداف ومهام المنظمة بصورة إيجابية عن طريق الخيارات الاستراتيجية التي ستوفرها رؤية استراتيجية جديدة.
- 5- تعطي الرؤية التنظيمية تحدياً يرغب به كل المدراء الكبار منهم والصغار.

لذا فإن الرؤية التنظيمية تعطي أو توفر أرضية لتطوير الهدف واستراتيجية المنظمة، ولكن الرؤية التنظيمية ليست شبيهة بالهدف، فالرؤية التنظيمية هي صورة المستقبل مع هدف مباشر ودور أكثر توسعاً ويكون الوضع الحالي أساس المهمات التي تختارها المنظمة ورغم هذا وبالإمكان الوصول إلى الهدف عن طريق الرؤية (Heresy. P., & Blanchard, k. h.1996: 48)

رابعاً: مميزات الرؤية التنظيمية

إن الرؤية التنظيمية الصحيحة والقوية تميل لأن تملك مزايا خاصة منها (Hodgetts, m., Richard, 1980: 75):

1- إنها توضح الغرض والاتجاه، إنها مقنعة وموثوقة في تحديد ما تريده المنظمة وما هي الطموحات الشرعية للعاملين في المنظمة، إنها تقدم البرامج التي تخلق التركيز وتقدم الأمل وتوعد بالغد الأفضل.

2- إنها تلهم الحماسة وتشجع الالتزام، إنها توسع قاعدة دعم القائد عن طريق توضيح احتياجات وطموحات العديد من أصحاب المصالح، وتسمو فوق الاختلافات في العرق، العمر، الجنس وغيرها من الخصائص الديموغرافية

3- تكون موضحة بشكل جيد ومفهومة بشكل سهل إذ إنها لا تكون غامضة بما يكفي لأن تعمل كدليل إرشادي إلى الاستراتيجية والعمل أو السلوك

4- إنها تعكس تفرد المنظمة وكفاءتها المتميزة، وما تمثله وما تكون قادرة على تحقيقه.

5- إنها تكون ملائمة للمنظمة وإلى الأوقات المختلفة، فإنها تتلائم فيما يتعلق بتاريخ المنظمة وثقافتها وقيمها، وتكون منسجمة مع الوضع الحالي للمنظمة وتقدم تقديراً واقعياً ومعلوماً إلى ما يمكن احرازه في المستقبل وما هي حالة ان تكون الرؤية غير ملائمة إلى المنظمة فأن الوقت، الكلفة، والموارد قد تكون جهداً كبيراً جداً مما يجعل تنفيذ الرؤية شيئاً مستحيلاً على الإطلاق.

خامساً: سمات الرؤية التنظيمية

يمكن تحديد سمات الرؤية التنظيمية بالفقرات الآتية: (Husker, peel, & cook, 1986:74):

1- التوجه للمستقبل: ويتحدد بالنظر للأمام عما سيوجد بعد سنوات والاستفادة من تجارب الماضي لتجديد رؤية المستقبل.

2- الصور الذهنية: عندما نستشرق المستقبل نحاول قبل البدء برحلتنا أن نحصل على صورة عقلية لما ستكون عليه الامور.

3- الهدف إحساس بما هو ممكن: يمكن دراسة الامكانيات وليس فقط الاحتمالات ورسم الافتراض.

سادساً: مبادئ ومرتكزات الرؤية التنظيمية

هناك مبادئ ومرتكزات أساسية تستند عليها الرؤية التنظيمية هي (مقلد، 1980: 89)

- 1- القدرة والمرونة في ترجمة المشاكل المعقدة إلى خيارات مفهومة ومعقولة في الوقت نفسه.
- 2- الوضوح والواقعية والقدرة على خلق معانٍ جديدة للمنظمة.
- 3- وجود مساحة كافية من الوقت لإحداث التغيرات على أن يكون الوقت مناسباً لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للمنظمة.
- 4- ترسيخ القنوات والتوافق داخل المنظمة حول الرؤية التنظيمية وإمكانية تحقيقها والقدرة على الأهداف.
- 5- توفير الفرصة للتركيز على أنشطة الأعمال المحورية والوقت المطلوب لإنجاز الأهداف وصولاً إلى أفضل النتائج.

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولاً: نبذة عن مجتمع البحث

البنك المركزي العراقي هو البنك المركزي لجمهورية العراق، ومقره العاصمة العراقية بغداد، تأسس البنك المركزي العراقي في عام 1947 بإدارة ملكية في العهد الملكي، وكان يسمى سابقاً باسم المصرف الوطني العراقي، بينما أعيدت هيكليته بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استناداً إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004، برأس المال المصرح به وهو 100 مليار دينار، ويقع المكتب الرئيس للبنك في بغداد مع أربعة فروع في البصرة والموصل والسليمانية وأربيل.

البنك المركزي يهدف إلى:

1. الحفاظ على الاستقرار النقدي ومنع التضخم.
 2. (تنفيذ السياسة النقدية) بما فيها سياسات أسعار الصرف.
 3. إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي.
 4. (إصدار وإدارة العملة) الدينار العراقي.
 5. (تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر) القوانين المصرفية العراقية.
- تعد السياسة النقدية في العراق أحد المرتكزات الأساسية في العملية التنموية ودعم الاقتصاد الوطني، ورغم النجاحات التي حققها البنك المركزي العراقي خلال السنوات الماضية وفي مقدمتها المحافظة على قيمة الدينار وكبح جماح التضخم واستمرار مزاد العملة وغير ذلك تحاول إدارة البنك السعي نحو وضع السياسات والخطط الاستراتيجية للنهوض بواقع القطاع المصرفي، إذ أطلق البنك مؤخراً استراتيجيته للسنوات الخمس المقبلة 2016-2020 التي تضمنت أهدافاً مهمة وتعد أول إستراتيجية كاملة شكلاً ومضموناً، واقرنت بتأسيس وحدة الجدوى المؤسسية في البنك، ومهمة البنك في هذه الإستراتيجية هي تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على استقرار مالي ثابت والعمل على تعديل التنمية المستدامة.

ثانياً: علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث

1- علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

نسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة بين متغير (التخطيط الاستراتيجي) والذي يمثل المتغير المستقل ومتغيرات الرؤية التنظيمية والتي تمثل المتغير المستجيب بهدف التحقق من صحة تساؤلات الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية، وقد تم استخدام معامل الارتباط (Spearman) لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات المشار إليها سابقاً على وفق برنامج الحاسوب (SPSS) بهدف الإجابة على التساؤلات التطبيقية للدراسة، ويتم حساب معامل ارتباط الرتب (Spearman) كالآتي:

$$R = 1 - \frac{6 \sum_{i=1}^n di^2}{n(n^2 - 1)}$$

حيث إن:

R = معامل ارتباط الرتب.

n = العدد الكلي للعناصر في العينة.

di = الفرق في الرتب (Di = Xi - Yi)

Xi = رتبة العنصر في العينة بخصوص متغير معين.

Yi = رتبة ذلك العنصر بخصوص متغير آخر.

أ- اختبار علاقة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية بشكل إجمالي:

عند إجراء اختبار علاقة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي (X) وعناصر الرؤية التنظيمية (Y)، اتضح إن قيمة معامل الارتباط كانت (0.797) وكانت العلاقة معنوية عند مستوى (0.01) وكانت العلاقة بين المتغيرين طردية موجبة وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية التي تنص على إنه (توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية).

جدول (2) علاقة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية.

عناصر الرؤية التنظيمية		المتغيرات
R	Sig	
0.797**	0.000	التخطيط الاستراتيجي

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات الحاسوب SPSS .

0.01** .2

Sig at 0.05* .1

Sig at

ب- اختبار العلاقة الارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية بشكل منفرد:

❖ اختبار العلاقة الارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي والتركيب التنظيمي:

نلاحظ عن طريق إجراء اختبار معنوية علاقة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي (X_1) والتركيب التنظيمي (Y_1) إن قيمة معامل الارتباط (0.69) وإن العلاقة معنوية عند مستوى (0.01) وكانت العلاقة بين المتغيرين طردية موجبة وهذا ما يؤكد صحة قبول الفرضية (توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين التخطيط الاستراتيجي والتركيب التنظيمي).

❖ اختبار العلاقة الارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة:

تبين عن طريق إجراء اختبار معنوية علاقة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي (X_1) وبين فاعلية المنظمة (Y_2) إن قيمة معامل الارتباط (0.53) وإن العلاقة معنوية عند مستوى (0.01) أي إن العلاقة بين المتغيرين طردية وموجبة وهذا ما يؤكد قبول الفرضية (توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين المتغيرين).

❖ اختبار العلاقة الارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية:

يتبين عن طريق إجراء اختبار معنوية علاقة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي (X_1) وبين إدارة الموارد البشرية (Y_3) إن قيمة معامل الارتباط (0.50) وإن العلاقة معنوية عند مستوى (0.01) أي إن العلاقة بين المتغيرين طردية موجبة وهذا يؤكد قبول الفرضية (توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين المتغيرين).

جدول (3) علاقة الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي وعناصر الرؤية التنظيمية

التخطيط الاستراتيجي		المتغيرات
R	Sig	
0.699**	0.000	التركيب التنظيمي
0.539**	0.000	فاعلية المنظمة
0.502**	0.000	إدارة الموارد البشرية

المصدر: أعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات الحاسوب SPSS.

1. Sig at (%5)* 2. Sig at (%1)**

الجدول أعلاه يبين علاقات الارتباط بين متغيرات البحث ونسب الارتباط حيث تتراوح بين (1-1) الصحيح وكلما اقتربت من الواحد تبرز علاقة موجبة قوية وكلما اقتربت من سالب واحد تفسر بعدم وجود علاقة.

ونرى إن هنا العلاقات موجبة ومقبولة لجميع متغيرات البحث لكن أقل قيمة ارتباط بين المتغيرات هي ارتباط التخطيط الاستراتيجي بالموارد البشرية وقد يعود السبب في ذلك إلى ضعف تخطيط الموارد البشرية أو ضعف تحليل الوظائف أو ضعف الاختيار والتعيين.

2- تحليل علاقات التأثير بين متغيرات البحث:

تهدف هذه الفقرة إلى اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث باستخدام إنموذج الانحدار الخطي البسيط في محاولة لبيان تأثير العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والرؤية التنظيمية وكالاتي: لمعرفة معنوية تأثير كل متغير فرعي من المتغيرات المستقلة في كل متغير فرعي من المتغيرات المستجيبة وعند مستوى معنوية (5%) تتمثل معادلة الانحدار الخطي البسيط بالآتي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

اذ α = ثابت التقاطع

β = معامل الانحدار الذي يمثل تأثير المتغير المستقل (X) على المتغير المستجيب (Y).

$$\hat{\beta} = \frac{\sum (X - \bar{X})(Y - \bar{Y})}{\sqrt{\sum (X - \bar{X})^2} \sqrt{\sum (Y - \bar{Y})^2}}$$

ويتم الحكم على جودة الإنموذج عن طريق المؤشرات الإحصائية الآتية :-

R^2 = يوضح نسبة ما يشرحه المتغير المستقل من التغيرات الحاصلة على المتغير المستجيب.

F = يوضح شكل العلاقة (معنوية إنموذج الانحدار) بكونه مقبول او غير مقبول.

t = يوضح أهمية المتغير المستقل والذي يشرح فيما إذا كان معامل الانحدار مقبولا أم لا (معنوياً أم

غير معنوي) وكالاتي:

أ- اختبار علاقات الأثر بين التخطيط الاستراتيجي وعناصر الرؤية التنظيمية:

❖ اختبار الأثر بين التخطيط الاستراتيجي والتركيب التنظيمي:

جدول (4) نتائج تحليل أثر العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والتركيب التنظيمي

المتغيرات	R^2 المعدل	قيمة F	P.value المعنوية	معنوية نموذج الانحدار	معامل الانحدار	قيمة T	P. value	معنوية معامل الانحدار
التخطيط الاستراتيجي	0.445	32.299	0.000	معنوية	0.943	5.683	0.000	معنوي

المصدر: أعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات برنامج الحاسوب spss

يؤشر (R^2) المعدل نسبة الاختلاف المفسر في التركيب التنظيمي بسبب تأثير متغير (التخطيط

الاستراتيجي) بما لا تقل عن (44%) وهي نسبة مقبولة تدل على إن (44%) من الاختلافات الكلية في

التركيب التنظيمي تتحدد عن طريق معرفة إدارة البنك بمنهجية (التخطيط الاستراتيجي) وان النسبة المتبقية

(56%) تمثل نسبة اسهام المتغيرات غير الداخلة في نموذج البحث أو التي لا يمكن السيطرة عليها.

فضلاً على ذلك فقد بلغت قيمة (F) (23.29) وهي ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%) أو (1%). ويؤشر ذلك بأن منحنى الإنحدار جيد في تفسير العلاقة بين (التخطيط الاستراتيجي والتركيب التنظيمي) فضلاً على دلالة المعنوية لمعامل الإنحدار الذي يفسر علاقة التأثير للتخطيط الاستراتيجي في التركيب التنظيمي إذ بلغت قيمته (0.48) وكانت قيمة اختبار (t) (5.68) وهي معنوية عند (5%) وبناء على ذلك فإن النتيجة تؤكد قبول الفرضية (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التخطيط الاستراتيجي والتركيب التنظيمي).

❖ اختبار علاقات الأثر بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة:

جدول (5) نتائج تحليل أثر العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة

المتغيرات	R ² المعدل	قيمة F	P.value المعنوية	معنوية نموذج الإنحدار	معامل الإنحدار	قيمة T	P. value	معنوية معامل الإنحدار
التخطيط الاستراتيجي	0.279	16.079	0.000	معنوي	0.614	4.009	0.000	معنوي

المصدر: أعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات برنامج الحاسوب spss

يؤشر (R²) المعدل أن نسبة الاختلاف المفسر في فاعلية المنظمة بسبب تأثير متغير (التخطيط الاستراتيجي) لا تقل عن (27%) وهي نسبة مقبولة تدل على أن (27%) من الاختلافات الكلية في فاعلية المنظمة تتحدد عن طريق معرفة إدارة البنك بمنهجية (التخطيط الاستراتيجي) وإن النسبة المتبقية (0.72) تمثل نسبة اسهام المتغيرات غير الداخلة في نموذج البحث أو التي لا يمكن السيطرة عليها. فضلاً على ذلك فقد بلغت قيمة (F) (16.07) وهي ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%)، ويؤشر ذلك أن منحنى الإنحدار جيد في تفسير العلاقة بين (التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة) فضلاً على دلالة المعنوية لمعامل الإنحدار الذي يفسر علاقة التأثير للتخطيط الاستراتيجي في الجودة إذ بلغت قيمته (0.61) وكانت قيمة اختبار (t) (4.00) وهي معنوية عند (5%) وبناء على ذلك فإن النتيجة تؤكد قبول الفرضية (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة).

❖ اختبار علاقات الأثر بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية:

جدول (6) نتائج تحليل أثر العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية

المتغيرات	R ² المعدل	قيمة F	P.value المعنوية	معنوية نموذج الإنحدار	معامل الإنحدار	قيمة T	P. value	معنوية معامل الإنحدار
التخطيط الاستراتيجي	0.309	18.435	0.000	معنوي	0.879	4.294	0.000	معنوي

المصدر: أعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج الحاسوب spss

يؤشر (R²) المعدل بأن نسبة الاختلاف المفسر في إدارة الموارد البشرية بسبب تأثير متغير (التخطيط الاستراتيجي) لا تقل عن (30%) وهي نسبة مقبولة تدل على أن (30%) من الاختلافات الكلية في إدارة الموارد البشرية تتحدد عن طريق معرفة إدارة البنك بمنهجية (التخطيط الاستراتيجي) وأن النسبة المتبقية (0.69) تمثل نسبة اسهام المتغيرات غير الداخلة في نموذج البحث أو التي لا يمكن السيطرة عليها.

فضلاً عن ذلك فقد بلغت قيمة (F) (18.43) وهي ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى (5%)، ويؤشر ذلك منحنى الانحدار في تفسير العلاقة بين (التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية) فضلاً عن الدلالة المعنوية لمعامل الانحدار الذي يفسر علاقة التأثير للتخطيط الاستراتيجي في إدارة الموارد البشرية إذ بلغت قيمته (0.87) وكانت قيمة اختبار (t) (4.29) وهي معنوية عند المستوى (5%) وبناء على ذلك فإن النتيجة تؤكد قبول الفرضية (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية).

جدول (7) نتائج تحليل أثر العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وعناصر الرؤية التنظيمية

المتغيرات	R ² المعدل	قيمة F	p.value المعنوية	معنوية نموذج الانحدار	معامل الانحدار	قيمة T	p.value	معنوية معامل الانحدار
التركيب التنظيمي	0.445	32.299	0.000	معنوي	0.943	5.683	0.000	معنوي
فاعلية المنظمة	0.279	16.071	0.000	معنوي	0.614	4.009	0.000	معنوي
إدارة الموارد البشرية	0.309	18.435	0.000	معنوي	0.879	4.294	0.000	معنوي

المصدر: أعداد الباحثان بالاستناد إلى مخرجات برنامج الحاسوب spss

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- للتخطيط الاستراتيجي دور مهم ورئيس في بناء المنظمات وجعلها في حالة توازن مع البيئة المحيطة.
- 2- هناك دور للتخطيط الاستراتيجي في بناء الرؤية التنظيمية وإن قوة أو ضعف هذا الدور يتوقف على مجموعة من العوامل منها التركيب التنظيمي والموارد البشرية وفاعلية المنظمة.
- 3- بناء رؤية تنظيمية صحيحة على أساس الخطة الاستراتيجية الموضوعة يزيد من احتمالية تحقيق الأهداف.
- 4- هناك ضعف واضح في إدارة الموارد البشرية أو عدم الاهتمام الكافي بهذا المورد وإدارته وتطويره ما يؤدي إلى إضعاف دور التخطيط الاستراتيجي.
- 5- إن نسبة إسهام المتغيرات غير الداخلة في النموذج أعلى من نسبة إسهام المتغيرات الداخلة في النموذج.

ثانياً: التوصيات:

- 1- الاهتمام بموضوعة التخطيط الاستراتيجي وأن يكون وضع الخطة الاستراتيجية مستنداً إلى أسس علمية ومنطقية تتناسب وطبيعة عمل عينة ومجتمع البحث.
- 2- أن يركز تحقيق الأهداف في البنك المركزي العراقي على وجود رؤية واضحة تستند إلى خطة استراتيجية مبنية بشكل علمي ومنطقي.
- 3- الاهتمام بشكل كبير بإدارة الموارد البشرية عن طريق جعله ركيزة أساس في التخطيط الاستراتيجي وبناء الرؤية التنظيمية.
- 4- البحث عن متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها إسهام أكبر في تفسير نموذج البحث.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. الخفاجي، نعمة عباس خضير، (2010)، "الإدارة الإستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
2. الدوري، زكريا مطلق، (2005)، "الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
3. الركابي، كاظم نزار، (2004)، "الإدارة الإستراتيجية العولمة والمنافسة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
4. السيد، إسماعيل محمد، (2000)، "الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية"، الدار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، مصر.
5. العامري، صالح مهدي محسن و الغالبي، طاهر محسن منصور، (2008)، "الإدارة والأعمال"، الطبعة الثالثة، المكتبة العربية.
6. عاشور، احمد، "إدارة القوى العاملة - الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي"، القاهرة، جدار المعرفة الجامعية، 1985.
7. شوقي ناجي جواد وآخرون، "مبادئ الإدارة"، التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة المعاهد الفنية، 1988.
8. كلادة، حسين رحيم، "السلوك التنظيمي - سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004

ب. البحوث والدوريات:

1. عبد اللطيف، عبد اللطيف و تركمان، حنان، (2005) "الرقابة الإستراتيجية و أثرها على زيادة فعالية أداء المنظمات"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4).
2. علي، نصيف جاسم محمد و حمزة، حيدر جاسم، (2014)، "الموازنة الرأسمالية للدولة في ظل توجهات التخطيط الاستراتيجي"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7.
3. سليمان، حيدر خضير، (2010)، "دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الإبداع - دراسة ميدانية في جامعة الموصل"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 4، العدد 2.
4. المكتب الاستشاري لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، (2012)، "محاضرات غير منشورة لدورة التخطيط الاستراتيجي"، مقدمة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
5. سعيد، نضال محمد، "القيادة الادارية - المفاهيم والاساليب"، كراس مطبوع على الآلة الطباعة، صدر عن المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري، بغداد، 1977.

6. مقلد، اسماعيل صبري، "دراسات في الإدارة العامة مع بعض التحليلات/ مقارنة"، مؤسسة الصباح، ط 3، 1980.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

A. Books

1. Adam, Smith, (2009), **"International Strategic Planning Function-Master Process"**, UK.
2. Bryson, John M, (2004), **"Strategic Planning for Public and non Profit Organizations"**, 3rd ed., A Wiley Imprint.
3. Eisner, Alan & Gregory, Dess, G.T. & Tom, Lumpkin & Gerry McNamara, (2012), **"Strategic Management: Creating Competitive Advantages"**, 6th Ed., McGraw-Hill College.
4. Harrison & John, (1998), **"Foundations Strategic Management"**, south western publishing co., U.S.A.
5. Hitt, Michael A and Ireland, R. Duane and Hoskisson, Robert E., (2001), **"Strategic Management"**, 4th ed., South - Western College Publishing, United States of America.
6. Hodgetts, m., Richard, modern human relationship ions, drycle press, 1980
7. Husker, peel, & cook, gawk "managing organizational behavior" addition Wesley publishing co. New York k, 1986.
8. Heresy. P., & Blanchard, k. h., "management of organization behavior, utilizing human resources, ed., prentice. Hall, New York, 1996.
9. Hellrigel. Don & ET. Al, "management a competency based approach", south. Western, Edison, 2002.
6. Thomas, Lainie, (2005), **"Capacity building for local NGOs"**, Catholic Institute for International Relations, London.
7. Thompson, Arthur A. & Strickland, A.J., (1996), **"Strategic Management Concepts and cases"**, 9th Ed., Irwin McGraw-Hill.
8. Gibson. James l. catcall "organization behavior structure process", McGraw hill Irwin, 2003.
9. Gones. R, Gareth & et.al "management" hill, 2000.
10. Griffin, W. Riky, "management", Texas& munirer sixty, (6/ed), Hough miff in co., Boston, New York, 1999.
11. Johes. R, Gareth& et.al, "contemporary management", Irwin McGraw-Hill, 2000.

دور البنك المركزي العراقي في دعم صناعة التمويل الأصغر في العراق

إعداد الباحث علي عبد الرضا حمودي - م.ر. إحصائيين/ دائرة الإحصاء والأبحاث

المستخلص

تُساهم استمرار القيود والصعوبات التي تحدُّ من فرص المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المصرفي في تعميق الفجوة بين المصارف (كمؤسسات تمويلية) ، (والمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تمويلية) وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تدخل البنك المركزي العراقي لتولّي مهمة الربط بينهما. إذ لم يؤدي التمويل الصغير الدور المناط به في دعم التنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق نتيجة المشاكل التي تواجهه والتي تستدعي تنسيق الجهود بين مؤسسات التمويل الصغير مع الحكومة للارتقاء إلى المستوى المطلوب ، في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية في الوقت الحالي ، ولاسيما في ظل تدني مستوى الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص والذي شكّل نسبة (9.2%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 مقابل (9.8%) ، (6.8%) لعامي 2015 و 2014 على الترتيب، لذا جاءت مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم صناعة التمويل الأصغر بمبلغ ترليون دينار وذلك نتيجة لجهود البنك وتتويجاً للنقاشات التي دارت بينه وبين رابطة المصارف الخاصة ، ممثلي المصارف العراقية ، الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الشركة العراقية للكفالات المصرفية . التي قدمت خدماتها في كفالة القروض تحت هذا البرنامج لتسهّل بشكل كبير فرصة الحصول على التمويل لأصحاب الأعمال الذين لا يملكون ضمانات كافية.

Abstract:

The continued constraints and difficulties that limit the opportunities of small enterprises to access banking finance contribute to deepening the gap between banks (as financing institutions) and (small and medium enterprises as developing activities). Which underscores the need for by the Central Bank of Iraq to intervene and the task of linking them.

Microfinance has not played its role in supporting the development and develop of small and medium enterprises in Iraq as a result of the problems faced. Which requires coordination of efforts among microfinance institutions and the government to live up to the required level , under current economic and security situation particularly under the low Bank credit extended to the private sector which accounted for 9.2% of GDP in 2016 against 9.8% (6.8% for 2015 and 2014, respectively).

Therefore, the initiative of the Central Bank of Iraq to support the Microfinance industry in the amount of one trillion dinars, as a result of the bank efforts and culmination of discussions with the Association of private banks, representatives of Iraqi banks, and the Iraqi Company for financing small and medium enterprises, the Iraqi Company for bank guarantees. Which has provided services in securing loans under this program to significantly facilitate the access to finance business owners who do not have adequate collateral.

المقدمة

على الرغم من وجود جهات تقدّم الخدمات والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق إلا أنها دون المستوى ، لذا كان لا بد من وجود مشروع رائد يدعم التوجه الحكومي لاستغلال الموارد المالية في دعم هذه المشاريع ولاسيما في ظل تدني مستوى الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص الذي شكّل نسبة (9.2%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 مقابل (9.8%) ، (6.8%) لعامي 2015 و 2014 على الترتيب ، ذلك أن استمرار القيود والصعوبات التي تحدّ من فرص المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المصرفي قد أسهم في تعميق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تدخل البنك المركزي العراقي لتولّي مهمة الربط بين المشاريع الصغيرة والمصارف.

وبالفعل جاءت مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم صناعة التمويل الأصغر بمبلغ ترليون دينار نتيجة لجهود البنك وتتويجاً للنقاشات التي دارت بين البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة وممثلي المصارف العراقية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية التي ستقدّم خدماتها في كفالة القروض تحت هذا البرنامج وتسهّل بشكل كبير فرصة الحصول على التمويل لأصحاب الأعمال الذين لا يملكون ضمانات كافية.

وبقدر تعلّق الأمر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن تخصيص ترليون دينار عراقي من شأنه تفعيل حركة السوق المحلية إذ تُمنَح القروض في مختلف القطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية والخدمية، ذلك إن المبادرة ستغطي آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبفائدة لا تتجاوز (5.5%) ومن ثمّ فسيكون لها أثر محوري في توفير فرص عمل للعاطلين وبفائدة ميسرة من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع العام في توفير فرص العمل للعاطلين كونه يرهق ميزانية الدولة وتقليل الفقر على المستوى المحلي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان أثر البنك المركزي العراقي في دعم صناعة التمويل الأصغر عن طريق إطلاق مبادرته (1 ترليون دينار) لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الهدف الثاني والثالث من أهدافه الرئيسة المتمثلة بدعم عملية التنمية الاقتصادية طبقاً للمادة 3 من قانونه رقم 56 لعام 2004 ومسؤوليته المبيّنة في تعليمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسط رقم 7 لسنة 2015 في التحفيز الاقتصادي والحد من البطالة ولا سيما في ظل تدني مستويات الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.

مشكلة البحث

انخفاض نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان فضلاً عن أنّ انخفاض أسعار النفط قلص من فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل مما سيؤثر في مستوى الدخل والتشغيل، فضلاً عن مجمل مؤشرات التنمية البشرية.

فرضية البحث

يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية الآتية : في ظل حالة الانكماش التي يمر بها البلد، هل س يدعم ضخ السيولة الذي قام به البنك المركزي العراقي صناعة التمويل الأصغر ويسهم بشكل مباشر وكبير في زيادة فرص العمل والاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان النقاط الآتية :-

1. الوقوف على مدى انعكاس تدني مستوى الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. بيان أهم التأثيرات المتوقعة لمبادرة البنك المركزي العراقي لدعم صناعة التمويل الأصغر في ظل الظروف الاقتصادية الخاصة التي يعيشها العراق بسبب هبوط أسعار النفط العالمية والحرب على الإرهاب والأزمة المالية.
3. معرفة أثر شركة الكفالات المصرفية في نجاح مشروع صندوق التمويل الوطني عن طريق ضمان تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

منهجية البحث

يعتمد البحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي عن طريق دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق واستعراض تأثيرات مبادرة البنك المركزي العراقي على هذه المشاريع ومن ثم تعميم النتائج التي تم التوصل إليها على صناعة التمويل الأصغر.

هيكلية البحث

لغرض الإحاطة التفصيلية بجوانب البحث كافة فقد قُسم على خمسة مباحث اعقبتها استنتاجات وتوصيات ، ناقش المبحث الأول مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وماهية التمويل الأصغر في حين تناول المبحث الثاني واقع صناعة التمويل الأصغر في ظل تشدّد القطاع المصرفي العراقي، أما المبحث الثالث فقد ركّز على مبادرة البنك المركزي العراقي في دعم التمويل الأصغر، واستعرض المبحث الرابع التأثيرات المتوقعة لمبادرة البنك المركزي العراقي في دعم صناعة التمويل الأصغر، وأخيراً تم بيان أثر شركة الكفالات المصرفية في نجاح المبادرة ضمن المبحث الخامس .

المبحث الأول

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وماهية التمويل الأصغر

ليس هناك تعريف محدد للمشروع الصغير والمتوسط حتى ضمن البلد الواحد ، وهذا الموقف يعكس الطبيعة النسبية لتصنيفات الحجم الصغير و المتوسط التي يمكن أن تُطبَّق على نحو مختلف على المشاريع في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ⁽¹⁾. فضلاً عن أنَّ الفروقات (في مرحلة تطور القطاع الخاص بين مختلف الدول وحتى المناطق ضمن الدولة الواحدة) هي كبيرة مما يجعل استعمال رقم مطلق واحد للمبيعات أو أيِّ مقياس آخر لحجم المشروع غير دقيق، فإنَّ ما يشكِّل مشروعاً صغيراً ومتوسط الحجم من الناحية الوظيفية في النرويج على سبيل المثال يختلف كثيراً عما يشكِّل مشروعاً صغيراً ومتوسط الحجم في أثيوبيا، لذا يجب تعديل التعريف المرتبط بحجم المبيعات وفقاً لذلك ⁽²⁾ .

لتلافي هذا الإشكال نورد صيغة مقترحة لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فالمشروع الصغير والمتوسط الحجم هو مشروع ذو رقم مبيعات سنوي بالدولار الأمريكي لما بين 10-1000 مرة بقدر متوسط الدخل القومي الإجمالي لكل نسمة عند تعادل أو تكافؤ القوة الشرائية للدولة التي يعمل فيها ⁽³⁾ . في حين أن بعض الجهات لديها تعريف محدّد جداً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فمثلاً تعرّف اللجنة الأوروبية المشروع الصغير والمتوسط الحجم على أنّه ذلك المشروع الذي يستعمل أقل من 250 عاملاً ولديه أرقام مبيعات سنوية تبلغ أقل من 50 مليون يورو و/أو لديه موجودات في كشف الموازنة بأقل من 43 مليون يورو وليس لديه أكثر من 25% من رأسماله مملوكة من قبل شركة أكبر أو هيئة عامة ⁽⁴⁾ .

كما عرّفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنّها المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها بين (10-50) عاملاً ، أما البنك الدولي فيصنّف المشاريع التي يعمل فيها أقل من (10) عمال في المشاريع المتناهية الصغر ، والتي يعمل فيها ما بين (10-50) عاملاً بالمشاريع الصغيرة ، والتي يعمل فيها ما بين (50-100) عامل في المشاريع المتوسطة، ويعزى التباين في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة إلى وجود معايير كثيرة يمكن الاستناد عليها في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة ومنها (معيار العمالة ، معيار رأس المال ، الإنتاج ، حجم ونوع الطاقة المستعملة) ، إلا إن أكثر المعايير شيوعاً في الدول الصناعية والنامية على حدّ سواء هو (معيار العمالة) نظراً إلى سهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائياً والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرار الاقتصادي. وتبعاً لمعيار العمالة أعلاه فإنَّ الحد الأعلى للعمّال في المشاريع الصغيرة في تنزانيا هو 20 عاملاً، وفي جمهورية مصر العربية والباكستان 50 عاملاً أما في بنغلادش فيبلغ العدد 100 عامل، و 250 عاملاً في سويسرا، ويصل عدد العمّال إلى 300 عامل في فيتنام ، ويتغير عدد العمّال في تلك المشاريع بحسب مستوى تطور ونمو اقتصاد كل دولة ومستوى الدخل فيها ومقدار الناتج القومي، وبحسب ما موضح في الجدول (1) الآتي :-

جدول (1)
التعاريف الوطنية الرسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

البلد	تنزانيا	باكستان	مصر	بنغلادش	المغرب	سويسرا	فيتنام
عدد العمال	20	50	50	100	200	250	300

Source:- Tom Gibson and H. J. van der Vaart, Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Brookings Global Economy and Development, September 2008, p6.

اما في ما يخص التمويل الأصغر فإنّ مجمل تعريفاته تنطلق من زاوية الشرائح المستهدفة والمستفيدة من التمويل نفسه ، هناك من يجعل تعريفه ذو صلة بالأسر المنتجة أو بالحرفيين أو بشريحة المتقاعدين .

وفي الآونة الأخيرة أصبح التعريف الأكثر شيوعاً للتمويل الأصغر مرتبطاً بسقف التمويل الذي تحدده السياسات التمويلية وحجم التمويل الذي يعبرفي أغلب الأحيان عن حجم النشاط أو المشروع الممول⁽⁵⁾ ، لذا يُقصد بتمويل المشاريع الصغيرة تقديم الخدمات المالية إلى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل ، ويهدف هذا التمويل إلى تحسين المستوى المعاشي لطالبي القروض وعوائلهم أو مساعدتهم على الاستمرار في بعض النشاطات التي تولّد لديهم دخلاً دائماً⁽⁶⁾.

كما يُعرّف التمويل الأصغر بأنّه تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصادياً وذلك لتمكينهم من تحسين مستوى دخلهم⁽⁷⁾ ، فعلى الرغم من أن حجم المشروع الصغير يتطلب استثمار رأسمال صغير نسبياً ، إلا أن مسألة التمويل هي من أهم الأمور التي تواجه عملية الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، إذ إن رأس المال المستعمل يُعدّ من أهم مستلزمات القيام بالمشاريع الصغيرة ذلك كونه يعطي الإذن ببدء عملية الإنشاء وديمومة التشغيل⁽⁸⁾ . وفي العراق تأسست صناعة التمويل الصغير المستندة إلى أفضل معايير الممارسات المعمول بها دولياً عام 2003 ، وحققت منذ ذلك الحين إنجازات على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الاقتصاد في ذلك الحين ، كما أطلقت الحكومة العراقية عام 2007 برامج تمويل صغير بمعدلات فائدة سنوية مدعومة بشكل كبير (2%) و (0%) في عام 2008 ، وأطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامج التمويل الأصغر الحكومي في منتصف عام 2007 بوصفه برنامجاً ريادياً ، ثم توسع بعد ذلك ليشمل جميع محافظات العراق ، ومنذ عام 2009 تحسنت البيئة التنظيمية الكلية للقطاع بإصدار قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لعام 2010 الذي يمكّن مؤسسات التمويل الصغير من الاستمرار بعملها بعدّها مقدمي خدمة مالية تمتاز بالجودة للنساء والشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يعانون من صعوبات اقتصادية⁽⁹⁾.

اعترافاً بالأثر المهم الذي من الممكن أن يتركه التمويل الأصغر في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل للعاطلين فإن من الضروري وضع رؤية وطنية لتنمية وتوسيع هذا القطاع في العراق من أجل ضمان توفير بيئة مواتية لنمو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ظل تدهور الأوضاع

الاقتصادية والسياسية التي مرَّ بها البلد وعدم قدرة القطاع العام والقطاع الخاص على استيعاب أعداد العاطلين عن العمل وافتقارهم المهارات الفنية وعدم تمكُّن مخرجات التعليم من تلبية المتطلبات.

المبحث الثاني

واقع صناعة التمويل الأصغر في ظل تشدُّد القطاع المصرفي العراقي

في البدء لا بُدَّ من الإشارة إلى أن السوق العراقية في صناعة التمويل الأصغر (من حيث عدد العملاء) تُعدُّ سوقاً ناشئة ذات نسب نفاذ منخفضة ، وأن الحاجة لإنشاء آلاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورية ، لأنها تُمثِّل القاطرة التي تقود التنمية ، وأن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تلك المشاريع تكمن في مشكلة التمويل في ظل القصور المسَّجل على مستوى الموارد المالية الذاتية لمؤسسات التمويل الصغير وهو ما يجعل المصادر التمويلية الخارجية كالقروض المصرفية من وجهة نظر الكثير من أصحاب تلك المؤسسات مصدراً مهماً لتجسيد مشاريعهم ، فالمصارف تُعدُّ أهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام هذه المشاريع ، إلا أن أغلب المصارف لم تُعنى بمثل هذه المشاريع على الرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها ⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من تميز المشاريع الصغيرة بانخفاض حجم رأس المال المستثمر واعتمادها في الغالب على المواد الأولية، ولاسيما في المناطق الريفية، ومرونتها في الانتشار والقدرة على التوسع مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً وإمكانيتها على التجديد والمرونة والتكيف مع ظروف السوق، لكن أغلب هذه المشاريع واجهت في العقود الماضية قصوراً واضحاً في الحصول على الخدمات التمويلية والمصرفية ⁽¹¹⁾، مما جعل أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد على مصادرها المالية الذاتية، إذ يتم استعمال القروض المصرفية على نحو غير كافٍ بسبب صعوبة الحصول عليها نتيجة السياسة الائتمانية المقيدة والكلف العالية للائتمان ⁽¹²⁾.

ولكون التمويل هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها فهو يركِّز على ثلاثة عناصر رئيسة هي ⁽¹³⁾ :-

1. تحديد دقيق لوقت الحاجة إليه.

2. البحث عن مصادر للأموال.

3. المخاطر التي تعترض أيَّ نشاط يزاوله الإنسان.

بناءً على التعريف السابق فالمصارف التجارية تنظر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها غير جديرة بالثقة الاستثمارية ، وفي الغالب لا يمتلك أصحابها القدرة على تقديم دراسات الجدوى وخطط العمل التي تقدِّمها الشركات الكبيرة، كما أن هناك تصوُّراً لدى المصارف التجارية بأنَّ هذه المشاريع جهات مقترضة عالية المخاطر فأصحابها ليس لديهم سجل ثابت ومعظمها مؤسسات غير رسمية تفتقر إلى وسائل التسجيل الرسمي وأنظمة الإبلاغ المالي وإعداد البيانات والتقارير المالية المطلوبة من القطاع الرسمي ⁽¹⁴⁾ ، مما جعل المؤسسات المالية تقرض معدلات فائدة مرتفعة على المشاريع الصغيرة

والمتوسطة على نحو أعلى من المشاريع الكبيرة من أجل تعويض الكلف المرتفعة لجمع المعلومات وصغر حجم التمويل ومخاطر الفشل المرتفعة (15).

ومن الصعوبات الأخرى التي تتعرض لها عملية منح الإقراض من قبل المصارف ، ولا سيّما الحكومية منها، هي وضع ضمانات عقارية مشدّدة من قبل النظام المصرفي ومن ثمّ عدم توافر الضمان العقاري عند أغلب المشاريع الصغيرة مما يحول دون منح القروض أو التسهيلات الذي لا يتجاوز في أغلب الأحوال ما بين (10-15%) من قيمة الكفالة المالية للزبون، ومما يزيد الأمر تعقيدا وجود التقلّبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي التي تدفع المصارف إلى منح القروض قصيرة الأجل فقط التي لا تتجاوز (3) سنوات في المصارف الحكومية وسنة واحدة في المصارف الخاصة (16).

بشكل عام فإنّ القطاع المصرفي في العراق كان ومازال متحفّظاً وألى حدّ كبير في منح القروض تجنباً لأية درجة من المخاطرة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة وصول القروض المصرفية إلى صغار المستثمرين بسبب عزوف المصارف عن مخاطرة منح قروض طويلة الأجل وبضمانات التدفّقات النقدية للمشروع بشكل أساس مع قدر محدود من الضمانات العقارية ، ولهذا السبب عجز صغار المستثمرين ، وهم الأغلبية في القطاع الخاص، عن الإفادة من القطاع المصرفي لعدم قدرتهم على توفير الضمانات العقارية (17) ، فقد أشارت تقديرات فريق مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن أقل من 5% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي قد حصلت على قروض مصرفية وأن أقل من (10%) منها لديها حساب مصرفي (18).

اما في ما يخص المصارف الخاصة فإنّ ما يؤخذ عليها هو ضعف إسهامها في منح الائتمان والتمويل الإجمالي وهذا ناتج عن التحدّيات والمعوّقات الإدارية التي تضعها أجهزة الدولة والمصارف الحكومية في مجالات الاستثمار وممارسة العمل المصرفي بحرية ومنافسة ، من جانب آخر لم تعمل الحكومة ولا وزارة المالية على دعم تجربة تمويل وإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنما اقتصر دعمها على المنح الأجنبية المشروطة ، وهذا خلل في هذا المجال، إذ يوافر هذا القطاع فرص عمل مناسبة وحلولاً اجتماعية جيدة لشريحة واسعة من أصحاب الدخل المحدود والمنتجين (19) ، وهذا الفشل هو ناتج عن تخلف ومحدودية الإطار المؤسسي القانوني التجاري وهيمنة القيود الحكومية المغالي فيها في السيطرة على النشاط المصرفي وهذا ما يُعرّف في الأدب الاقتصادي (بالتعسف أو القسر المالي) الذي تمارسه الحكومة على هذا القطاع، وتشير جميع الدراسات الإحصائية إلى أن جميع البلدان التي تمارس مثل هذا التعسف لم تنجح في تحقيق نمو سنوي في الدخل القومي يصل إلى (1%) لبلدانها عبر عقود من الزمن (20).

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن تردّد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة هذه المشاريع يعود في الأغلب إلى (21) :-

1. ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية (Moral Risk).

2. ضعف الضمانات المقدّمة لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق.

3. أن أغلب المصارف العراقية، ولاسيما الخاصة منها، لا تتمتع بملاءة عالية تمكّنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الأجل ، فضلاً عن تعثر الكثير من المصارف الخاصة في تلبية طلبات الزبائن وعدم توافر سيولة لديها فهي لا تتمتع بالملاءة المالية الجيدة، وعزوف الزبائن عن إيداع أموالهم لدى المصارف عموماً، مما أثر في تركيبة الودائع لديها ومن ثمّ عدم قدرة المصارف في توجيه تلك الودائع إلى الاستثمار والائتمان للأسباب في أعلاه. وحتى إذا أرادت تلك المصارف أن تمنح هذه المشاريع قروضاً فإنّ تعدّد إجراءات الحصول على القروض وصعرجها وعدم منح المشاريع الصغيرة إعفاءات وامتيازات خاصة تشكّل مانعاً تمويلياً آخر.

أما من جانب أصحاب المشاريع فإنّ عدم توافر الوعي لدى أصحاب المشاريع الصغيرة وعدم اعتيادهم على التعامل مع المصارف يزيد من صعوبات حصولهم على التمويل اللازم لمشاريعهم⁽²²⁾. بناءً على ما تقدم ومن أجل تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب إزالة العقبات والقيود غير المالية لتقديم الائتمان عن طريق تبسيط وتخفيف الإجراءات للموافقة على منح الائتمان وتسهيل المتطلبات الصارمة للضمانات وإزالة النفقات أو الكلف الضمنية أو المخفية الخاصة بترتيبات الائتمان⁽²³⁾.

وتجابه المشاريع الصغيرة أيضاً عند لجوئها إلى المصادر الخارجية للتمويل لاسيما التمويل المصرفي مجموعة من الشروط التي ينبغي توافرها في المشروع الذي ينوي الحصول على القرض، ومن أهمها بيان نوع النشاط الاقتصادي للمشروع ، ومدى قدرته على تدوير رأس المال المستثمر، فضلاً عن الاعتبارات المتعلقة بجودة الموقع ، ومدى توافر الإدارة الجيدة وتوافر رأس المال الذاتي المناسب⁽²⁴⁾ . فضلاً عن ما تقدم افتقار المصرفيين في العراق إلى الخبرة في تقديم القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومن شأن ذلك تقييد مستوى الوساطة المالية المطلوبة لتحقيق النمو الجيد لعدم التمتع بمهارات كافية لتحليل المخاطر الائتمانية والقيام بتحليلات التدفق النقدي⁽²⁵⁾.

إنّ استمرار القيود والصعوبات التي تحدّ من فرص المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المصرفي قد أسهم في تعميق الفجوة بين المصارف بوصفها مؤسسات تمويلية والمشاريع الصغيرة بوصفها أنشطة تنموية، وهذا يؤكد الحاجة إلى تدخّل البنك المركزي العراقي لتولي مهمة الربط بين المشاريع الصغيرة والمصارف والإسهام في تحسين فرص تلك المشاريع في الحصول على التمويل عن طريق إطلاق برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق التمويل الوطني).

المبحث الثالث

مبادرة البنك المركزي العراقي في دعم التمويل الأصغر

إن الظروف الاقتصادية الخاصة التي يعيشها العراق بسبب هبوط أسعار النفط العالمية والحرب على الإرهاب جعلت الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل إضافية أبرزها الأزمة المالية بشكلها العام وأزمة السيولة بشكلها الخاص وهو ماتعانيه المصارف الحكومية والخاصة حالياً فضلاً عن عدم السيطرة على توازن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي مما شجع المضاربين والمنتفعين في سوق التداول النقدي على التلاعب بالوضع الاقتصادي الهش أصلاً والذي يحتاج إلى إصلاح وتصحيح لمسارته بالاتجاهات التي تساعد في بناء مقدمات حقيقية للانتقال إلى اقتصاد السوق بالرغم من مضي اثني عشر عاماً على التغيير في جانبيه السياسي والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى توقف كبير في عجلة الاقتصاد العراقي عن طريق ضعف التداول النقدي والسلي في السوق المحلية وكذلك عدم تمكن أغلب الزبائن المقترضين من المصارف الحكومية والخاصة من تسديد ما بذمتهم من ديون بتواريخ استحقاقها مما أربك عمل القطاع المصرفي وانعكس ذلك على حدود السيولة لديها مما أوصلها في بعض المصارف إلى حدودها الدنيا ، لذلك يتطلب من البنك المركزي العراقي اتخاذ إجراءات استباقية سريعة لمعالجة الوضع المالي والسيطرة على السوق النقدي وحماية بعض المصارف من الانهيار، وكان التدخل السليم للبنك المركزي العراقي في دعم السيولة لدى المصارف المتخصصة الحكومية (العقاري والصناعي والزراعي) بتخصيص مبلغ (5 ترليونات دينار) والمصارف الخاصة بمبلغ (ترليون دينار)، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمًا للمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وتشغيل القوى العاملة ذات المهارات المتميزة (26) .

إذ حددت الجهات العراقية المختصة نسبة البطالة في العراق بـ (18%)، بينما حددتها الجهات غير الرسمية الدولية بحدود (60% - 70%) بضمنها نسبة (43%) بطالة مقنعة ، كما حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عدد العاطلين الشباب المسجلين لديها بحدود (1.150) مليون عاطل ، علماً بأن نسبة (10%) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5 - 14) سنة هم من الأيدي العاملة ويجري تشغيلهم بشروط وبأجور مجحفة، كما يبلغ عدد السكان والمهجرين بسبب الحروب بحدود (2) مليون إنسان ، تجري حالياً إعادتهم وتوطينهم في الأماكن التي نزحوا منها تدريجياً، وهم يمثلون طاقات معطلة يحتاجون إلى الانتماء المصرفي لاستخدامه في إقامة المشاريع والورش الصناعية والخدمية أو لتطوير

جدول (2)

المصارف التي نفذت مبادرة البنك المركزي العراقي (1 ترليون) وحسب القطاعات

ت	اسم المصرف	زراعي	صناعي	تجاري	خدمي/صحة وسياحة	المجموع الكلي	المحافظة
1	اشور	0	0	3	3	6	بغداد
2	الهدى	3	46	42	19	110	بغداد / كربلاء
3	الشرق الاوسط	8	27	67	18	120	بغداد / كربلاء / حلة / نجف
4	جيهان	3	6	52	9	70	اربيل / كركوك / نجف
5	الاهلي	0	19	98	29	146	بغداد / نجف / بصرة / كربلاء
6	المتحد	0	7	37	48	92	بغداد / ديوانية / حلة
7	الاقليم التجاري	4	3	47	30	84	اربيل / دهوك / سلیمانیه / بغداد
8	البلاد الاسلامي	0	5	53	5	63	بغداد
9	الاتحاد العراقي	10	8	41	20	79	بغداد/حلة/عمارة/نجف/ديوانية/ديالى
10	التنمية	0	6	46	12	64	بغداد
11	كوردستان	0	1	12	2	15	بغداد/اربيل
12	الوركاء	1	0	37	39	77	بغداد/ديالى/بابل/كربلاء
13	الخليج	0	0	9	0	9	بغداد/حلة/متنى/بابل/ذي قار
14	العراقي الاسلامي	9	0	4	0	13	بغداد/ الكوت
15	بيروت والبلاد العربية	1	0	1	1	3	بغداد
16	بابل	0	0	46	0	46	بغداد / الناصرية
17	دار السلام	0	0	0	0	0	
18	دجلة والفرات	0	0	0	0	0	
19	البلاد الاسلامي	0	0	0	0	0	
20	الدولي الاسلامي	0	0	0	0	0	
21	اربيل	0	0	0	0	0	
	المجموع الكلي	39	128	595	235	997	

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وادارة الدين ، قسم عمليات السوق المفتوحة .

ان المبالغ التي ستُخصَّص تستهدف المشاريع في القطاعات (الصناعية ، الزراعية ، التجارية ، التربوية ، الصحية ، السياحية) وأن جميع المصارف العراقية الخاصة مشمولة بهذا القرار لمن يرغب في العمل به والتي سوف تقوم بإقراض المواطنين الراغبين بالحصول على قرض لمشروع وعند منحه إياه يقوم ذلك المصرف بعرض كشوفات شهرية بالمبالغ التي أقرضها ليتسنى للبنك المركزي العراقي تزويده بتلك المبالغ على وفق آليات وفوائد يخضع لها الطرفان (البنك المركزي والمصارف الخاصة)⁽²⁸⁾.

إذ قرّر البنك المركزي العراقي في جلسة مجلس إدارته رقم (1525) ليوم 2015/5/18 إطلاق (1) ترليون دينار عراقي للمصارف الخاصة لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين وإقرار الضوابط الخاصة بها، وبذلك يكون البنك المركزي العراقي قد منح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي الخاص لأخذ مكانه في عملية تحفيز النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق توليه مهمة تنفيذ المشروع بالتنسيق مع رابطة المصارف الخاصة العراقية وعبر نوافذ المصارف الخاصة وتحت غطاء شركة الكفالات المصرفية إذ بإمكان أصحاب المشاريع الخاضعة لدراسات الجدوى الاقتصادية التي تكون قابلة

للتطوير، اقترض مبالغ تصل إلى (50) مليون دينار ولا تزيد مدة الاسترداد عن (3) سنوات مما سيوافر التمويل لحوالي (20000) مشروع وهذا يعني توفير فرص عمل واستدامة تلك القروض لما يقرب من (70) ألف مواطن وبفائدة لا تتجاوز (5.5%)⁽²⁹⁾. علماً بأن المبلغ الذي تم صرفه فعلاً بلغ (31) مليار دينار عراقي فقط وذلك للخوف من عدم قدرة المقترضين على تسديد هذه القروض وقد أسهم في هذه المبادرة (20) مصرفاً خاصاً.

سبق أن أقرّ البنك المركزي العراقي بالافتقار إلى عمق الامتداد الجغرافي من أجل تحقيق هدف الإدماج المالي مع مراعاة وضع القطاع المصرفي المتخلف إلى حد كبير في العراق، لذا أصدر تعليمات بتنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم 3 لسنة 2010 من أجل تمكين هذه الشركات من تصميم وتقديم الخدمات المالية التي تحتاجها هذه المشاريع، وتحدد شروط الرسملة بموجب هذه التعليمات المشار إليها أنفاً لتأسيس شركة تمويل خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ مليار دينار عراقي أي ما يعادل (1.7 مليون دولار) بالنسبة للشركة المساهمة الخاصة ومليار دينار أي ما يعادل (850000 دولار) بالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة، فضلاً عن ذلك تسمح التعليمات بتقديم قروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط لأنه لا يُسمح لها بتقديم خدمات مالية أخرى كالتوفير مثلاً⁽³⁰⁾.

يتبين من الجدول رقم (2) أن عدد المصارف الخاصة التي نفذت المبادرة فعلاً قد بلغ 16 مصرفاً، وقد جاءت القروض التجارية في المرتبة الأولى من مجموع القروض، إذ بلغ عدد هذه القروض 595 وتمثل النسبة الأكبر إذ بلغت (16.5%)، وقد تصدر المصرف الأهلي العراقي المرتبة الأولى حيث تم منحها بواقع 98 قرصاً أما القروض الصناعية فقد بلغت 128 قرصاً قدم مصرف الهدى 46 منها تلاه مصرف الشرق الأوسط، إذ قدم 27 قرصاً أما القطاع الزراعي فقد جاء بالمرتبة الأخيرة، إذ بلغ عدد القروض المقدمة لهذا القطاع 39 قرصاً تم تقديم أكثر من ربعها من قبل مصرف الاتحاد العراقي، أما مجموع القروض المقدمة للقطاع الخدمي (صحة، سياحة) فقد بلغ 235 قرصاً، علماً بأن المجموع الكلي للقروض لجميع القطاعات (997) قرصاً، موزعة على بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية.

جدول (3)

التوزيع القطاعي لمبادرة البنك المركزي (5 ترليون) لغاية 17/7/2017

(مليار دينار)

اسم المصرف	المخصص	مبلغ القرض	المبلغ المتبقي
الزراعي	1,666	12.9	1,653.1
العقاري	834	375	459.0
الاسكان	834	809	25.0
الصناعي	1,666	0	1,666.0
المجموع	5,000	1,197	3,803.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، قسم عمليات السوق المفتوحة

يوضح الجدول (3) توزيع مبلغ مبادرة البنك المركزي العراقي البالغ (5) ترليونات على المصارف المتخصصة بنسبة 33% للمصرف الزراعي و 17% للمصرف العقاري و 17% للمصرف الاسكان و 33% للمصرف الصناعي ، حيث يُعدُّ المشروع الصناعي أو الزراعي صغيراً إذا كان تمويله بمبلغ 500 مليون كحد أعلى ، أما اذا كان مبلغ التمويل المطلوب 500 مليون دينار الى 3 مليارات دينار فهو يمثل مشروعاً متوسطاً وأما اذا كان مبلغ التمويل 3 مليارات إلى 20 مليار دينار مشروع كبير ، وبلغ الرصيد المستخدم في هذه المبادرة 1,196.9 ترليون دينار ، تصدرت نسبة 1,1% للمصرف الزراعي ، و 31.3% للمصرف العقاري و 67.6% للمصرف الإسكان ، في حين لم يستخدم المصرف الصناعي المبلغ المخصص له .

نستنتج من ذلك أن النسبة الثانية للمصرف العقاري ومصرف الاسكان البالغتين (31.3%) و (67.6%) على التوالي وقّرت فرص عمل للعاطلين عن طريق إنشاء الدور السكنية أو إصلاحها أو إضافة بناء عليه ، الجدير بالذكر أن المصرف الزراعي كانت نسبته ضئيلة جداً في المبادرة ، وأما المصرف الصناعي فلم يستخدم أي مبلغ من المبالغ المخصصة له من المبادرة المذكورة.

المبحث الرابع

التأثيرات المتوقعة لمبادرة البنك المركزي العراقي في دعم صناعة التمويل الأصغر

إن مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم المشاريع الصغيرة يمكن أن تترك أثراً محورياً في توفير فرص العمل للعاطلين وفي تقليص الفقر على المستوى المحلي ، إذ إنها تستحدث بنية تحتية يمكن فيها حشد الفقراء الذين لا يملكون الأصول المادية أو رأس المال وتأمين التمويل لهم لكي يسهموا في المبادرات الاقتصادية⁽³¹⁾، إذ تُجمع الآراء الاقتصادية على الأهمية المتعظمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الإنتاج سواء كان ذلك في البلاد المتقدمة صناعياً أو الدول النامية ، إذ أنّ لها أثراً إيجابياً في خلق الوظائف لاستيعابها نسبة 40% - 80% من الاستخدام الكلي للعمالة المحلية⁽³²⁾ ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن هذه المشاريع تُمثّل 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما تسهم هذه المشاريع في حوالي 46% من الناتج المحلي والعالمي ويحتل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية⁽³³⁾، والنقاط الآتية تبين أهم التأثيرات المتوقعة لمبادرة البنك المركزي العراقي لدعم صناعة التمويل الأصغر:-

1. إنّ تخصيص ترليون دينار عراقي أي ما يعادل (800) مليون دولار من شأنه تفعيل حركة السوق المحلية إذ تُمنَح القروض التي تتراوح مبالغها ما بين (5) و (50) مليون دينار بموافقة المدير العام كأقصى حدّ في مختلف القطاعات الإنتاجية ولا سيما الصناعية والزراعية والخدمية ، وما زاد عن (50) مليون يتطلب موافقة السيد المحافظ ذلك أنّ الصندوق سيغطي، كما تم ذكره آنفاً، (20) ألف

مشروع وبفائدة لا تتجاوز (5.5%) ، وتنخفض هذه النسبة لمشاريع تنفذها المرأة في خطوة الهدف منها تفعيل دور النساء في المجتمع ولا سيما في مجال النشاط الاقتصادي (34) .

2. معالجة مشكلة البطالة ، إذ إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمولها البنك المركزي عن طريق المبادرة ستوفر فرص عمل وبشكل مستمر وبكلفة منخفضة ، إذ من المؤمل أن تعمل على توفير (250) ألف فرصة عمل ويخفّف (30%) من نسبة البطالة ومن ثمّ فإنّها ستخفّف العبء عن الحكومة في هذا المجال (35) .

3. تساعد مبادرة دعم التمويل الأصغر على تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني مقابل حصر دور الدولة (القطاع العام) ومن ثمّ تقليص النفقات الرأسمالية للحكومة الوطنية مما يعني تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة للحكومة.

4. نتيجة لتمييز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالكفاءة في استخدام المواد الأولية المتاحة التي من الممكن أن تساعد على إنتاج سلع بديلة للسلع المستوردة دون استخدام العملات الأجنبية لاستيراد مثل تلك السلع ، والتي تستنزف موجودات البنك المركزي.

5. تُعدّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حدّ سواء، إذ إن هذه المشروعات لديها القدرة على الاستجابة لمتغيرات السوق والتطور السريع لحركة العرض والطلب وباتت فرصها بالنمو والبقاء أكبر من المشروعات الكبيرة ذات المرونة الأقل (36) . فلقد أسهمت هذه المشاريع بما يقرب من (5%) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الخاص غير الزراعي وقد كان قطاع الخدمات العنصر الأكثر أهمية يليه قطاع تجارة الجملة والمفرد متبوع بخدمات العقارات والخدمات المهنية (37) .

6. تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة مما يؤدي إلى الانتقال والتدرّج في المستويات الاجتماعية بسهولة ، إذ إن الأثر المالي لهذه المشاريع ، والمتمثل في الحصول على الدخل والحدّ من الآثار الناجمة عن الفقر، ينقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً، مما ينتج عنه تحسّن مستوى ملكيتهم ومستواهم الصحي والتعليمي (38) .

المبحث الخامس

أثر الشركة العراقية للكفالات المصرفية في نجاح مبادرة البنك المركزي العراقي

لدعم صناعة التمويل الأصغر

ذكر في مكان سابق من البحث أن من أهم العقبات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة هي الضمانات ، فكثير من المصارف تطالب بضمانات كبيرة لا يستطيع المشروع في كثير من الأحيان تلبيتها، لذلك كان ظهور شركات خاصة بالكفالات المصرفية تسهم في دعم عجلة القطاع الخاص عن

طريق تشجيع أصحاب المشاريع على تنفيذها ، إذ تقوم بدراسة المشروع بعناية قبل أن تقوم بكفالاته في المصارف⁽³⁹⁾.

بدأت هذه المؤسسات بالظهور في الدول النامية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين في عدد من الدول للتغلب على مشكلة ضعف دور النظام المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة ، إلا أن تلك البدايات واجهت عدداً من الصعوبات وحالات من الفشل دفعت دولاً أخرى إلى الامتناع عن خوض تلك التجربة ، وفي تسعينيات القرن الماضي انتعشت مؤسسات الكفالة المصرفية في الاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق وسجل الكثير من ها نجاحاً كبيراً⁽⁴⁰⁾ ، أما في العراق فقد تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية بموافقة البنك المركزي العراقي في آذار/ 2006 وهي شركة مالية غير مصرفية مملوكة لـ 11 مصرفاً خاصاً ، وتقوم هذه الشركة بتقديم ضمانات تصل إلى حد (75%) للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمقترضين وتكون حدود هذه القروض من (5 - 250) ألف دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي⁽⁴¹⁾.

وتستحصل الشركة عمولة ضمان للقروض بنسبة (2%) من الجزء المضمون والهدف الرئيس للشركة هو تسهيل مهمة أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم ، ومن ثمّ فهي تؤمّن دخلاً إضافياً لهم وتخلق فرص عمل⁽⁴²⁾.

يتمحور نشاط الشركة في التأكيد على بناء القدرات وزيادة حجم ضمانات القروض وإدارة المخاطر وزيادة عدد المصارف المساهمة والتركيز على برامج التدريب ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فضلاً عن دعم الإقراض المصرفي التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة⁽⁴³⁾.

وقد تركزت القروض المضمونة في القطاعين الخدمي والتجاري المتمثلة بإستيراد المواد الاستهلاكية والكمالية ، إذ بلغ عدد قروض قطاع الخدمات 218 قرصاً عام 2015 مقابل 12 قرصاً عام 2007 ، أما القروض التجارية فبلغت 93 قرصاً عام 2015 بعد ان كانت قرصين فقط عام 2007 وكما يتضح في الجدول (4) ، ولاتشكّل هذه القروض المضمونة قيمة مضافة الى الناتج المحلي الاجمالي ، الأمر الذي يحتاج إلى تشريع قوانين وتعليمات تحمي المنتج الوطني وتشجيعه بوصفه إجراءً للحد من الاستيرادات وتفعيل التعريفات الجمركية لتشجيع الصناعة الوطنية⁽⁴⁴⁾.

جدول (4)

عدد القروض بحسب القطاعات في العراق للمدة (2007- 2015)

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
خدمي	12	70	261	415	909	1946	809	224	218
تجارة	2	28	602	519	809	922	1487	608	93
تصنيع	10	35	245	264	177	144	130	44	7
صحي	1	2	40	22	23	21	23	14	6
سياحة	3	1	31	23	39	49	42	4	4
زراعي	4	3	21	7	5	3	9	6	6
إنشاءات	6	4	4	0	0	199	365	179	18

المصدر :- الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، التقرير السنوي ، 2015، ص25.

من المؤمل أن تسهم الشركة العراقية للكفالات المصرفية في نجاح مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم صناعة التمويل الأصغر، إذ تقوم الشركة بإصدار كفالة القرض بناءً على دراسة جدوى للمشروع المقدم وذلك لصالح المصرف المقرض، وتُمكن شركة الكفالات المصرفية المقترض من تقديم ضمانات للمصرف المقرض، وبذلك تنخفض مخاطر القرض على المصرف مما يزيد من رغبة المصرف بتمويل النشاط الإقتصادي المقترح، ونتيجةً لهذه الكفالة فإن المصرف المقرض قد يخفض من الكفالات والضمانات الأخرى التي يطلبها عادة للموافقة على القرض.

إلا أن القرار النهائي للموافقة على القرض يكون في يد المصرف المقرض وهو يحدّد أيضاً شروط القرض، وتقوم الشركة العراقية للكفالات المصرفية وبشكل مستمر بالطلب من المصارف المقرضة عدم اشتراط كفالات وضمانات إضافية لكفالتها واعتماد قرار القبول أو رفض إعطاء القرض على دراسة الجدوى وخطة المؤسسة المقدمة للطلب، إذ تعمل على تغطية جزء من الخسائر الناجمة في حال تعثر العميل المقترض الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه الشركة تعمل على تشجيع المصارف على إقراض أصحاب هذه المشاريع⁽⁴⁵⁾، وبذلك تهدف الشركة العراقية الكفالة المصرفية إلى خلق نوع من التوازن بين حجم القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية، والقروض الموجهة للمشروعات الكبيرة من ناحية ثانية، والعمل على الحد من تحيز المصارف التجارية والمؤسسات المالية للمشروعات الكبيرة عن طريق دعم عملية تمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المناطق النائية وتحقيق اهداف التنمية المتوازنة.

يمكن تحقيق تلك الاهداف عن طريق قيام الشركة بتغطية جزء من الخسائر الناجمة عن حالات التعثر في السداد وتشجيع المصارف على توفير التمويل للأصول الثابتة و/أو تمويل رأس المال العامل واقتسام المخاطر مع المصارف عن طريق توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية التي لا يتمكن صاحب المشروع من توفير الضمانات المطلوبة للحصول القرض، فضلاً عن العمل على تخفيض التكاليف الإدارية والشروط المطلوبة للحصول على القروض⁽⁴⁶⁾.

الاستنتاجات

1. تُعدّ مشاكل التمويل من أهم المعوقات التي تحدّ من أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم رغبة المؤسسات المالية بتقديم الائتمان لهذه المشاريع نظراً إلى ارتفاع درجة مخاطرتها وارتفاع تكاليف المعاملات نسبياً، وإن رغبت المصارف بمنح القروض لهذه المشاريع فإنّ الفوائد التي تتحملها هذه المشاريع تشكل عبئاً كبيراً عليها، فضلاً عن وضع ضمانات عقارية مشدّدة مما يحول دون حصولها على القروض.

2. إنَّ مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم صناعة التمويل الأصغر تُعدُّ خطوة إيجابية نحو دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجّع أصحاب المبادرات على العمل الحر بما يخدم المرحلة التي يمر بها البلد من التحوّل الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق.

3. المبادرة جزء من النشاط التمويلي للبنك المركزي العراقي الذي يهدف إلى تفعيل الاستثمار الذي لا يحتاج الى كثافة رأسمالية عالية ويوفر فرص تشغيلية فاعلة للفئة المنتجة من المجتمع العراقي التي لا تتوافر لديهم القدرة على تمويل مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة لتكوين مستوى إضافي من التشغيل يسهم في تخفيض نسبة البطالة.

4. جاء قرار البنك المركزي العراقي بتخصيص (1) ترليون دينار عراقي لدعم صناعة التمويل الأصغر خطوةً لمنح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي الخاص لأخذ مكانه في عملية تحفيز النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق توليه تنفيذ المشروع الذي يتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعبر نوافذ المصارف الخاصة وتحت غطاء شركة الكفالات المصرفية.

التوصيات

1. تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يعزّز البيئة الاستثمارية والإنتاجية ويزيد من نجاح واستمرارية عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن اعتماد تشريعات وإجراءات بناءة في حماية المنتج المحلي من المنتجات الواردة من الخارج ، وإعفاء هذه المشاريع من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين.

2. إنَّ القطاع الخاص في العراق يمكن عدّه حاضنة في غاية الأهمية لتوليد الأفكار والمبادرات الفردية لإقامة المشاريع الجديدة وتوسيع وتطوير القائمة منها ودمجها وإدخال منتجات جديدة، ولإجل الاستفادة من الطاقات الكامنة لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأبَد من وضع سياسات وخطط وبرامج لرعايتها وتأمين احتياجاتها، إذ إن المشاريع لا تحتاج الى تمويل نقدي فقط، بل إلى تمويل عيني أيضاً يتمثل في توفير الأصول الثابتة من مبانٍ ومعدات وآلات، فضلاً عن المواد الأولية وخدمات مختلفة تتعلق بالجوانب الفنية والتقنية والمحاسبية والتسويقية.

3. تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشاريعهم الخاصة ولا سيما الذين يملكون أفكاراً وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين، إذ إن ثقافة العمل لدى القطاع العام هي الثقافة السائدة من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي في المجتمع العراقي.

4. تبسيط الإجراءات المصرفية والتعليمات التي تحكم تسجيل وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض لها، فضلاً عن تحفيز المشاريع عن طريق إخضاعها للإعفاء الضريبي.

1. United States International Trade Commission, Small and Medium Sized Enterprises: Overview of Participation in U.S. Exports, Investigation No. 332-508, USITC Publication 4125, January 2010, p2 .
2. Tom Gibson and H. J. van der VA art, Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Brookings Global Economy and Development, September 2008, p16.
3. ibid, p18.
4. COMMISSION RECOMMENDATION of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprises [notified under document number C (2003) 1422] (Text with EEA relevance) (2003/361/EC) (May 20, 2003).
5. د. عصام محمد علي الليثي ، تكلفة التمويل وأثرها على سلوك المصارف في تقديم التمويل الأصغر ، وحدة التمويل الأصغر – بنك السودان المركزي ، 2008 ، ص 33.
6. أحمد حسين البتال وآخرون ، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 46.
7. المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر – اليمن www.nmfy.org
8. عمر خلف الأنباري ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأنبار ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ص 32.
9. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID برنامج التنمية الاقتصادية في المحافظات ، ص 16-11.
10. وليد عيدي عبد النبي ، تجربة القروض الصغيرة ودورها في تطوير الاقتصاد العراقي ، مؤتمر المشاريع المتوسطة والصغيرة ، البنك المركزي العراقي ، الأول من حزيران 2013 .
11. محمد عبد الهادي الرشيد ، دور حاضنات الأعمال للنهوض بالمشاريع الصغيرة ، تجارب لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 89 .
12. Montenegro Directorate for Development of Small and Medium Sized Enterprises, Strategy For Development of Small and Medium Sized Enterprises 2011–2015, Podgorica, January 2011,p27.
13. د. طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 21.
14. د. أحمد كاظم البطاط و د. صفاء عبد الجبار الموسوي ، قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الأعمال ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السادسة العدد السابع عشر ، 2008 ، ص 106.

15. Small Businesses, Job Creation and Growth: Facts, Obstacles and Best Practices, p17.

16. أحمد كامل حسين الناصح ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 69، 2008، ص 164-165.

17. نبيل جعفر عبد الرضا ، متطلبات إصلاح القطاع المصرفي في العراق www.ahewar.org

18. سحر نصر، القطاع المالي في العراق، البنك الدولي ، ص 29.

19. أبو طالب الهاشمي، الهيكلية الهجينة وإصلاح النظام المصرفي الموحد، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 369، بيروت، آب 201، ص 47.

20. د. هلال مسلم الطعان، دور المصارف الحكومية في التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة 35، المجلد 2 ، العدد 93 ، 2012 ، ص 704-705 .

21. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ، ص 6.

22. عمر خلف الأنباري ، مصدر سابق ، ص 82 .

23. Montenegro Directorate for Development of Small and Medium Sized Enterprises, Posit , p28 .

24. د. فلاح خلف الربيعي ، دور مؤسسات الكفالة المصرفية في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة، ص 15.

www/mpira.ub.uni-muenchen.de/14082/MPRA Paper No. 14082, posted March 2009

25. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID برنامج التنمية الاقتصادية في المحافظات ، وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، 2012 ، ص 12.

26. سمير عباس النصيري ، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة - المتطلبات التنفيذية لتطبيق www.iraquieconomists.net/ar/2015

27. وليد عيادي عبد النبي ، تجربة القروض الصغيرة ودورها في تطوير الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق .

28. "المركزي" 50 مليون دينار مبالغ قروض المشاريع المتوسطة والصغيرة www.newsabah.com/wb/newspaper/53136

29. مؤتمر إطلاق صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مجلة المصارف العراقية ، السنة الثانية ، العدد 16، حزيران 2015، ص 6-8.

30. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID برنامج التنمية الاقتصادية في المحافظات ، مصدر سابق ، ص 32.

31. نبيل جعفر عبد الرضا ، المشاريع الصغيرة في العراق ، مصدر سابق.
32. Small Businesses, Job Creation and Growth,, Opcit, p7 .
33. أحلام الفريجي ، صندوق التمويل الوطني لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقابل بترحيب واسع من المختصين.
- www.alzawraapaper.com
34. مؤتمر إطلاق صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مصدر سابق ، ص7.
35. Small Businesses, Job Creation and Growth, Opcit, p7.
36. د. عمر خضيرات ، الريادة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في الأردن ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد 30 ، 2011 ، ص84.
37. United States International Trade Commission, Small and Medium Sized Enterprises, Opcit, p9.
38. منظمة العمل العربية ، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ، المنتدى العربي للتشغيل ، بيروت ، 2009، ص 23.
39. سلمان محمد شناوة ، المشاريع الصغيرة في العراق. www.ahewar.org
40. د. فلاح خلف الربيعي ، مصدر سابق ، ص26.
41. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2013 ، مصدر سابق ، ص78.
42. الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، التقرير السنوي ، 2012، ص7.
43. د.ثائر محمود رشيد العاني و د. محمد علي موسى المعموري ، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 16، العدد 58، 2010، ص88.
44. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ، مصدر سابق ، ص80.
45. د. ماهر حسن المحروق و د. إيهاب مقابلة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، عمان ، 2006، ص11.
46. د. فلاح خلف الربيعي ، مصدر سابق ، ص20.

قياس إشكالية الثلاث المستحيل في العراق للمدة 2004-2014

محمد خيري داود - باحث اقتصادي/ الاستقرار المالي

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل عناصر الثلاث المستحيل في العراق (سعر الصرف الثابت، حرية حركة رؤوس الأموال، سياسة نقدية مستقلة)، للمدة 2003-2015، إذ تضمنت الدراسة بحثين، الأول: تم التطرق فيه إلى توضيح عناصر الثلاث في العراق من الناحية النظرية، فيما شمل المبحث الثاني تحليل وقياس إشكالية الثلاث المستحيل للمدتين الأولى (2003- 2008) والثانية (2009 - 2014)، تم قياس إشكالية الثلاث المستحيل باستخدام الصيغ الاحصائية التي عن طريقها تم رسم خارطة الثلاث المستحيل وخيار العراق في التخلي عن احد عناصر الثلاث، إذ تم التوصل إلى أن العراق لم يشهد إشكالية الثلاث المستحيل في العراق كون أن جميع العناصر المكونة للثلاث متحققة بنسب مختلفة.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the three elements of the Impossible trinity in Iraq (fixed exchange rate, freedom of capital, independent monetary of policy) for the period 2003-2015. While the second part includes analyzing and measuring the problem of the impossible trinity for the first two periods (2003-2008) and the second period (2009-2014). The paper finds that Iraq did not witness the problem of the impossible trinity because all the components of the Trinity are achieved in different percentages.

كلمات أساسية: الثلاث المستحيل، السياسة النقدية، حرية حركة رؤوس الأموال، سعر الصرف الثابت.

المقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية والقوانين والتشريعات أهم العوامل المؤثرة بالأهداف التي يسعى إليها أي بلد وبالتالي بالاقتصاد الكلي والنمو، إذ تتحرك السياسة النقدية لمواجهة الاختلالات أو المحافظة على الأوضاع العامة وتطويرها إضافة إلى التأقلم مع التعديلات الحاصلة في السياسات الأخرى منها المالية، فيما تتجه القوانين الأخرى إلى محاولة تحقيق بيئة جاذبة للاستثمار وذلك عن طريق حرية الحركة التي تكفلها القوانين ومنها قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل ، وتعمل سياسة سعر الصرف على تحقيق هدف رفع قيمة الدينار العراقي ومنع حدوث الاختلالات التي تصيب سعر الصرف بين مدة وأخرى وذلك عن طريق التدخل المباشر للبنك المركزي عن طريق نافذة بيع العملة الذي يهدف عن طريقه تحقيق التوازن الداخلي عن طريق تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وإستقرار معدل التضخم عند مستوى مقبول، كما يمكن عن طريق سياسة سعر الصرف تحقيق التوازن الخارجي وذلك لمنع حدوث اختلال في الحساب الخارجي.

مشكلة البحث: يشوب الاقتصاد العراقي والسياسة النقدية على وجه الخصوص حالة من الضبابية حول ما إذا كانت هناك حالة اختيار أمثل بين عناصر الثالوث المستحيل في تحقيق أهداف السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

أهمية البحث : تبرز أهمية البحث عن طريق الدور الكبير والفَعَال الذي تؤديه عناصر الثالوث المستحيل في الاقتصاد العراقي، إذ إن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وما ذلك من أهمية في تحقيق أهدافها، وثبات اسعار الصرف يعني التدخل المستمر للبنك المركزي في الحفاظ على اسعار الصرف، وحرية حركة رؤوس الأموال تعني خلق المنافسة مع العالم الخارجي.

فرضية البحث : تستند فرضية البحث على نقطة مفادها أن الاقتصاد العراقي يعيش حالة عدم وجود إشكالية الثالوث المستحيل في مدة الدراسة.

هدف البحث : يكمن هدف البحث في تحليل وقياس متغيرات الثالوث المستحيل في حالة الاقتصاد العراقي ومعرفة ما إذا كانت هناك إشكالية الثالوث من عدمها، كما يهدف البحث إلى تحديد أي من المتغيرات قد تخلى عنها العراق في مدة الدراسة.

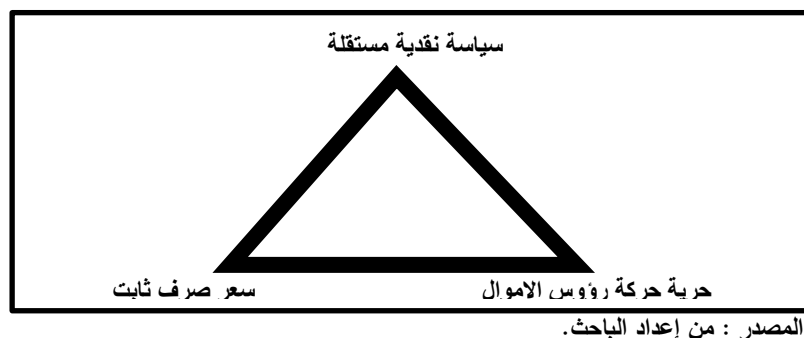
هيكلية البحث : لتحقيق هدف البحث المشار إليه اعلاه وإثبات الفرضية تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تناول المبحث الأول التحليل النظري لعناصر الثالوث في العراق، فيما تناول المبحث الثاني بحث مدى وجود إشكالية الثالوث المستحيل في العراق وإمكانية قياسها.

المبحث الأول

التأصيل النظري لعناصر الثالوث المستحيل

يعني مفهوم الثالوث المستحيل أن أي سياسة اقتصادية كلية لا يمكن أن تجمع في أحسن الأحوال إلا بين عنصرين من العناصر الثلاثة المتمثلة بالتحريك الكامل للحساب الرأسمالي وسعر الصرف الثابت والسياسة النقدية المستقلة الموجهة صوب إنجاز أهداف محلية، إذ يستطيع البلد الذي يتبع نظام سعر صرف عائم أن يتمتع بسياسة نقدية فعلية تماماً وبحركة حرة لرأس المال الدولي عبر حدوده، في حين يستطيع البلد الذي اعتمد نظام سعر صرف ثابت أن يتحرر من أسعار الفائدة الأجنبية وأن يطبق سياسة نقدية مستقلة شرط حظر حركة رؤوس الأموال عبر حدوده، أما إذا كان سعر الصرف ثابتاً وحركة رؤوس الأموال حرة فإن **السياسة النقدية** تكون عاجزة عن تحقيق الأهداف المحلية.

مخطط (1): الثالوث المستحيل



يمثل الثالث المستحيل قيداً أساسياً تواجهه البنوك المركزية، إذ إن حقن الاقتصاد بتدفقات مالية ورؤوس أموال أجنبية ترافقه تحديات جديدة إلى تصميم نظام الصرف، إذ لا يمكن للبنك المركزي في هذه الحالة أن يثبت سعر الصرف وعرض النقد في نفس الوقت، أي أن البنك من أجل تثبيت سعر الصرف وعرض النقد فإنه يحتاج إلى تقييد حرية حركة رؤوس الأموال، فمن الصعب على البنك تحقيق عدد من الأهداف في آن واحد، وهنا يجب المفاضلة وتحديد الأولويات في تحقيق الأهداف لأن سوء الاختيار في الأولويات يعني فقدان الاستقرار في الاقتصاد وربما الوقوع في أزمات العملة، إذ إن اختيار نظام سعر الصرف أمر ضروري من أجل عدم الوقوع في التقلبات التي تحدث في حالة سعر الصرف المعلوم والمضاربة أو أزمات العملة التي تحدث في حالة نظام الصرف الثابت كون أن المضاربة تحدث في حالة وجود عجز كبير في الموازنة العامة وارتفاع في الدين العام، كما أن اختيار سعر الصرف الثابت يعني تخلي البنك المركزي عن استقلاليته خصوصاً إذا كانت هناك درجة عالية من حرية حركة رؤوس الأموال، بينما اختيار نظام الصرف المعلوم تكون له ميزات، من أهمها تحقيق استقلالية في السياسة النقدية وما لها من إيجابيات (العشي، 2015، 23).

الواقع الاقتصادي في العراق يقول إن السياسة النقدية تواجه إشكالية الثالث المستحيل في مدة معينة وبنسبة بسيطة بإفتراض أن حرية حركة رؤوس الأموال من وإلى العراق تتوفر من الناحية القانونية رغم ضعف حركة رؤوس الأموال، وستكون أمراً واقعاً بعد استقرار الظروف السياسية والأمنية نظراً لحاجة العراق للاستثمار الأجنبي الذي لن يأتي ما لم يتوفر الاستقرار الأمني والسياسي، وهذا ما نص عليه قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لعام 2006 المعدل، أما سعر الصرف فإن قانون البنك المركزي الجديد لم يتضمن نصاً صريحاً ومباشراً يدل على نوع نظام الصرف المتبع، إذ أعطى القانون المذكور أهمية للاحتياجات الدولية أو الأجنبية التي يمكن عن طريقها أن يحافظ على سعر صرف مستقر، لذلك فإن ما يحصل حالياً هو نوع من الربط التقليدي الزاحف الذي يسمح بهامش بسيط من الحركة، وعليه لا يمكن القول إن العراق يتبع نظام الصرف المرن، أما السياسة النقدية المستقلة فقد نص عليها القانون الجديد نظراً لأهميتها في تفعيل قوى السوق والغاء الاعتماد الحكومي على التمويل بالعجز (احمد، 2008، 27).

إذاً، يمكن القول جديلاً إن هناك حرية في حركة رؤوس الأموال من وإلى العراق (من الناحية القانونية) وهناك استقلال في السياسة النقدية (من الناحية القانونية أيضاً) وسعر صرف (الربط الزاحف) أي شبه الثابت، وعلى أساس هذه المعطيات فإن السياسة النقدية تواجه إشكالية الثالث المستحيل بنسب بسيطة سيتم بيانها لاحقاً، لكن لا يمكن اغفال العوامل الأخرى التي تؤثر على عناصر الثالث ومن أهمها الأمنية والسياسية والإدارية، سيتم بيان ذلك بالتفصيل عن طريق الآتي:

أولاً/ السياسة النقدية:

أبرز ما يميز السياسة النقدية للمدة ما بعد 2003 هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بموجب القانون 56 لسنة 2004، وبذلك فإن الحكومة لاتستطيع الإقتراض من البنك المركزي بشكل مباشر أو غير مباشر أو تلقي أوامر من الحكومة في تسيير ادوات السياسة النقدية خضوع حساباتها للمدقق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية، إذ إن هذه الاستقلالية هي ضمن الحكومة ولا يمكن نفي التعاون والتشاور في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد.

وتعد مسألة الاستقلالية بأنها قضية محورية وهامة في عملية الإصلاح المالي ولكن بشرط عدم إهمال شروط الشفافية والمسؤولية، لأن البنك المركزي يبقى مسؤولاً أمام السلطة التشريعية في حالة ارتكاب خطأ يهدد سلامة الاستقرار النقدي وتكون المسؤوليات واضحة مما يخلق بيئة سليمة وفعالة لممارسة عمليتي الرقابة والمساءلة، فيتم تحديد مهام البنك المركزي التي ترسم استناداً إلى المعرفة بخصائص ومعوقات الاقتصاد الوطني، وإن نجاح البنك المركزي المسؤول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية يتوقف الى حد بعيد على وجود سياسة واضحة ومدروسة للحفاظ على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.

واتسمت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد للبنك المركزي بمسار نقدي جديد من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية من حيث الاهداف، ابتداءً من هدف استقرار الأسعار إلى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي كي يصبح (عملة وطنية جاذبة)، وعند الإشارة إلى الأدوات التي اعتمدتها السياسة النقدية حديثاً هي الأدوات الكمية غير المباشرة التي تشمل (الاحتياط القانوني، السوق المفتوحة، سعر الخصم)، اضافة إلى أدوات مبتكرة وفاعلة كنافذة بيع العملة الأجنبية (الدولار) وأدوات إدارة الاحتياطيات الفائضة كالإيداعات القائمة والتسهيلات القائمة وحوالات البنك المركزي، يضاف إلى اعتمادها على مثبت اسمي يتم عن طريقه الوصول إلى الأهداف المرسومة كاستخدام إشارة سعر صرف الدينار وإشارة سعر الفائدة حيث تمثل أبرز وأهم الأدوات المستخدمة في الحد من التضخم والتقليل من السيولة. إذ أن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالاً مختلفة (الجبوري، 2011: 92)، إذ يجب التفريق بين الاستقلالية من الناحية القانونية والاستقلالية من الناحية الفعلية، إذ إن البنك مستقل من الناحية القانونية في اتخاذ القرار إلا أن الواقع الراهن أفرز مؤثرات خارجية أجبرت السياسة النقدية على الانصياع إلى الواقع والامتثال له ومنها تثبيت أسعار الصرف ومساعدة الحكومة في حل مشاكلها عن طريق بعض فقرات قانون البنك المركزي العراقي.

ثانياً/ سعر الصرف:

يؤثر سعر الصرف في أي اقتصاد عن طريق العديد من القنوات، إذ يمكن عن طريقه بيان قوة النظام الاقتصادي لأي بلد كما يؤثر في تكاليف السلع النهائية والوسيلة والصادرات والواردات كما يمكن أن يحدد جزئياً معدلات التضخم، كذلك له تأثيرات هامة في المدى القصير والمدى الطويل على الطلب الفعال، إذ يعد سعر الصرف ركيزة أساسية في الضغط باستمرار على ارتفاع الاسعار وتعديلها من قبل السلطات النقدية، كذلك بمثابة آلية انتقال هامة لآثار السياسة النقدية (Frenkel, Taylor, 2006:3).

وتشير التغيرات في سعر الصرف الرسمي إلى نوايا السياسة النقدية للبنك المركزي في حالة ما إذا كانت تلك التغيرات فجائيةً وغير متوقعة، إذ إن أي رفع لسعر الصرف يقوم به البنك يشير إلى وجود سياسة نقدية متشددة، تقود إلى رد فعل مضاد، مع توقعات بأن سعر الصرف الرسمي في البنك سوف ينخفض في المستقبل، هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي يمكن عن طريق تلك السياسة أن يعمل القائمون عليها بالسيطرة على التضخم في الاقتصاد المحلي (Suthar, 2006:4).

وقد تم تصنيف سعر صرف الدينار العراقي من قبل صندوق النقد الدولي والمشار اليه في مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 بأن سعر صرف الدينار العراقي ضمن ترتيب الربط التقليدي (الثابت) وبحكم الواقع العراقي الذي يتم التدخل مباشرة من قبل البنك المركزي العراقي عن طريق نافذة بيع العملة التي يتم بموجبها السيطرة على اسعار الصرف، في هذا النظام يكون البنك المركزي على استعداد دائم للتدخل للحفاظ على سعر تعادل ثابت بشكل مباشر أو غير مباشر، مع السماح بهامش تقلب ضيق يقل عن $(\pm 1\%)$ أعلى أو أدنى من سعر صرف أوسط، كما انه ليس مجبراً على الحفاظ على سعر التعادل إلى ما لا نهاية فعندما تشكل عملية التدخل خطراً كبيراً من عدمه فيتوجب عدم التدخل، وهذا ماتم تحقيقه فعلاً في الربع الأخير من العام 2015 الذي تم فيه تغيير سعر الصرف ليصبح (1182) بعد ان كان (1166)، إذ يكون البنك المركزي على استعداد لتوفير النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي.

إن نظام سعر الصرف الثابت يمكن أن يؤدي إلى هجمات مضاربة/أزمة عملة في حال إن قيمة العملة تكون مقومة بشكل أعلى من قيمتها الحقيقية ، كما ان أيجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار يؤدي إلى استقرار في أسعار الصرف الذي ينعكس على استقرار الاسعار، كذلك فان هذا الاستقرار يؤدي إلى زيادة جاذبية العملة المحلية ويؤدي أيضاً إلى استقرار الاحتياطيات الأجنبية، إذ توجد علاقة بين التدخل في أسعار الصرف وبين تقلبات الاحتياطي الأجنبي، إذ إن نظم الصرف الثابتة تقترن بتقلبات عالية في الاحتياطيات الأجنبية بغية الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وعلى النقيض من ذلك فإن نظم الصرف المعمومة تؤدي إلى مستوى أقل من التقلب في الاحتياطيات الأجنبية لقاء تقلبات عالية في معدلات الصرف.

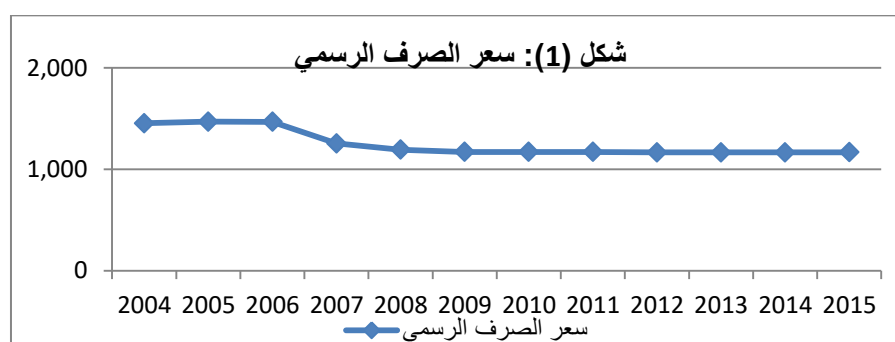
ويتم التعامل عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية بشكل يومي بين البنك المركزي والمصارف الحكومية والتجارية ، من أجل السيطرة على عرض النقد والحد من ظاهرة التضخم بعد ان وصل سعر صرف الدينار الرسمي إلى معدلات عالية قبل اتخاذ هذا الاجراء ادى إلى الارتفاع بشكل كبير ليصل إلى (1453) دينار/دولار في عام 2004 واخذ بالانخفاض اكثر ليصل إلى (1193،1255،1467،1469) للسنوات (2005، 2006، 2007، 2008) على التوالي ومن ثم اخذ بالانخفاض اكثر في العام 2009 ليصبح (1170) واستمر على هذا الحال حتى العام 2012 لينخفض أكثر وأصبحت قيمة الدولار هي (1166) واستمر على هذا الحال حتى نهاية شهر تشرين الثاني من العام 2015 فقد ارتفع بقدر بسيط ليصبح (1167) بحكم الواقع الاقتصادي الذي مرت به البلاد، جاء هذا التحسن في اسعار الصرف نتيجة حجم الواردات من العملة الأجنبية التي كانت نتيجة ارتفاع أسعار النفط والكمية المصدرة منه، وهذا انعكس بدوره على حجم الاحتياطي الأجنبي.

جدول (1)

سعر الصرف الرسمي للمدة 2004 - 2015 (دينار عراقي)

السنوات	سعر الصرف الرسمي
2004	531,4
2005	691,4
2006	4671,
2007	551,2
2008	931,1
2009	1,170
2010	1,170
2011	1,170
2012	1,166
2013	1,166
2014	1,166
2015	671,1

المصدر: البنك المركزي العراقي، بيانات منشورة على الموقع الآتي: <http://www.cbi.iq>.



المصدر: من عمل البحث، بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثالثاً / حركة رؤوس الأموال:

يعد رأس المال أحد العناصر المهمة المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي كونها تعد مرآة عاكسة لقوة الاقتصاد، ويقصد بانتقال القوة الشرائية بين دولتين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية استثمارية أو في شتى مجالات الاستثمار بحركة رؤوس الأموال، وتتخذ عدة أشكال هي الاستثمار النقدي (الأسهم والسندات، أو الإقراض بقصد الفائدة أو إيداعها بقصد تقادي المخاطر الاقتصادية والسياسية أو توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة) ، الاستثمار الحقيقي (شراء الأراضي والعقارات، إنشاء المشروعات الإنتاجية السلعية والخدمية أو المشاركة بها). ويمكن تعريفها بأنها (انتقال الأموال أو الحقوق المترتبة عليها من فرد أو مجموعة أفراد أو مؤسسة أهلية أو حكومية من دولة ما إلى مثل ذلك في دولة أخرى لأغراض التوظيف في المجال الاقتصادي) (العيساوي، 2008: 16). ويعود السبب الحقيقي لهذا الانتقال إلى التوزيع غير المتساوي لرؤوس الأموال بين الدول أو أن الطلب الفعلي على رؤوس الأموال يختلف من دولة إلى أخرى مما يترتب عليه اختلاف الدول في ما بينها بأسعار الفائدة التي تعتبر مكافآت رؤوس الأموال، إذ ينتقل رأس المال من الدولة ذات الوفرة النسبية إلى الدولة ذات الندرة النسبية في رؤوس الأموال. وهناك عدة عوامل تؤثر على حركة رؤوس الأموال ومن أهمها الاختلاف في معدل الفائدة إذ يعد سعر الفائدة أحد العناصر الموجهة لحركة الاستثمار العام وللمفاضلة بين الخيارات المطروحة، ويحدد سعر الفائدة حركة شراء أو بيع العملات وإمكانية المقارنة بين الاستثمار في السندات والأسهم أو الأيداع في البنوك بفائدة ثابتة أو الدخول مباشرة في الاستثمار الإنتاجي الزراعي والصناعي، كما أن لتغير سعر الصرف أثر على تحركات رؤوس الأموال وخاصة قصيرة الأجل حيث تتحرك بالاتجاه الذي يحقق لها الأرباح السريعة ويبعدها عن المخاطر، كما يعد توفير الأمان المالي والتشريعي أحد مقومات جذب الاستثمار إضافة إلى الاستقرار السياسي (العشي، 2016: 6).

وبافتراض أن حرية حركة رؤوس الأموال من وإلى العراق ستكون أمراً واقعاً بعد استقرار الظروف السياسية والأمنية نظراً لحاجة العراق للاستثمار الأجنبي الذي لن يأتي ما لم يسمح له بالتحرك بحرية تامة، وعليه فقد جاء قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لسنة (2006) المعدل في قانون رقم (50) لعام 2015 في المادة (11) منه التي نصت على (يحق إخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى) فيما تضمنت المادة (12) النقاط الآتية:

1- منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في

العراق وتسهيل دخوله وخروجه من وإلى العراق.

2- عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون كلا أو جزءاً باستثناء

ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.

عن طريق تلك النقاط نجد أن هناك عدم وجود معوقات قانونية تحد من حركة رؤوس الأموال إلا أن هناك الكثير من المعوقات الخارجية عن الإطار القانوني وأهمها البيروقراطية التي تشكل حجراً عائقاً أمام جذب المستثمرين.

رابعاً/ نموذج قياس عناصر الثالوث المستحيل:

يمكن عن طريق الآتي قياس العناصر الثلاثة المكونة للثالوث المستحيل كالآتي:

1- قياس السياسة النقدية المستقلة (MP):

يتم قياس مدى استقلالية السياسة النقدية عن طريق مقارنة بلد الدراسة (العراق) مع البلد الأساس (الولايات المتحدة)، وذلك باستخدام أسعار الفائدة السوقية عن طريق المعادلة الآتية:

$$MP = \frac{corr(I_i, I_j) + 1}{2}$$

MP: السياسة النقدية المستقلة.

Corr: الارتباط الذاتي.

I_i: يمثل سعر الفائدة بلد الدراسة.

I_j: يمثل سعر فائدة لدى بلد الأساس.

إذ تتراوح قيمة المؤشر ما بين (0-1) فكلما اقتربت من الصفر كانت السياسة النقدية اقرب إلى ان تكون مستقلة، وفيما لو ان قيمة المؤشر كانت قريبة من الواحد فان ذلك يدل على ان السياسة النقدية غير مستقلة وأن الحكومة هي من تتحكم بقراراتها تماشياً مع مصلحة تلك الحكومة، وقد تم اختيار الولايات المتحدة كبلد أساس لمقارنة حالة العراق (Aizenman & est, 2009:6).

2- قياس سعر الصرف الثابت (ERS):

لقياس سعر الصرف يتم إعتداد بيانات سعر الصرف لبلد مقوم مع عملة بلد آخر (الولايات المتحدة)، إذ يمكن عن طريق المعادلة الآتية معرفة ما إذا كان البلد يستخدم سعر الصرف الثابت أم أنه يستخدم سعر الصرف الموعوم أو غير ذلك، وهي كالآتي:

$$ERS = \frac{0.01}{0.01 + stdev(\Delta(\log(exch - rate)))}$$

ERS: سعر الصرف الثابت.

Stdev: الانحراف المعياري.

Δ : التغير (الفرق الاول).

إذ تتراوح قيمة المؤشر ما بين (0-1) فكلما اقتربت من الصفر كان سعر الصرف أقرب إلى التعويم، أما إذا كانت النتيجة قريبة من الواحد فإن ذلك يدل على أن سعر الصرف هو ثابت، علماً ان السعر صرف الدينار العراقي مقوم بالدولار الامريكي (Aizenman & est, 2009:6).

3- قياس حرية حركة رؤوس الأموال (CAOP):

فيما يتم قياس حرية حركة رؤوس الأموال عن طريق مؤشر تجميعي الذي يعتمد على أربعة متغيرات وهمية (Dummy Variables) لها تأثير على قياس حرية حركة رؤوس الأموال وهي:

أ- مدى وجود أسعار صرف متعددة.

ب- القيود على المعاملات الخاصة بالحساب الجاري.

ج- القيود المفروضة على المعاملات الخاصة بحساب رأس المال.

د- تسليم العائدات المتأتية من الصادرات.

وقد تم قياس ذلك باعطاء كل متغير قيمة (1) ان لم تكن هناك أسعار متعددة للصرف الاجنبي أو قيود على الحساب الجاري وحساب رأس المال وكذلك ان كانت هناك إمكانية بتسليم عائدات الصادرات، وبالعكس ذلك فإنه يتم إعطاء المتغيرات الاربعة قيمة (0) للدلالة على وجود عدد من أنظمة أسعار الصرف ووجود قيود على حرية حركة الحساب الجاري وحساب رأس المال كما أن عدم وجود إمكانية في تسليم عائدات الصادرات وبالتالي فان البلد الذي يتمتع بعدم وجود اي قيود على المتغيرات الاربعة المذكورة انفاً وبالتالي فان عنصر حرية حركة رؤوس الاموال يتم اعطائه قيمة (1) ان كان البلد يتمتع بالحرية في حركة رؤوس الاموال والقيمة (0) ان كانت هناك قيود على حركة رؤوس الاموال (Chinn, Ito, 2007:5).

المبحث الثاني

قياس إشكالية الثالوث المستحيل في العراق

ان تحديد خيار العراق في التخلي عن احد عناصر الثالوث المستحيل يتم على اساس متطلبات المرحلة الاقتصادية والظرف الاقتصادي الذي يمر به البلد، وعلى هذا الاساس تم بيان ذلك في المبحث الاول عن طريق الجانب التحليلي وسيتم اثبات ذلك عن طريق قياس عناصر يمكن الثالوث المستحيل في العراق للمدة 2003-2014 وكالاتي:

- 1- المرحلة الأولى (المدة 2003 - 2008): إن العناصر المكونة للثالوث كان أثرها متبايناً في هذه المرحلة، إذ إن **السياسة النقدية** وكما هو معلوم بحسب القانون هي مستقلة (من الناحية القانونية) وذلك جلي عن طريق بعض المؤشرات ومنها السيطرة على التضخم الجامح وهو مؤشر مهم بالنسبة للاستقلالية النقدية، إذ استطاعت السياسة النقدية الحفاظ على إستقرار معدل الأسعار وامتصاص فائض عرض النقد والسيطرة على التضخم الجامح الذي وصل إلى معدلات عالية وصلت الى (31.7%) في العام 2006 بحسب البيانات الواردة في النشرة الاحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لعام 2009.

وقد تم قياس مؤشر استقلالية السياسة النقدية في العراق بحسب النموذج المذكور سابقاً وتم التوصل إلى ان السياسة النقدية تتمتع بحرية نسبية بلغت (0.47%) باعتماد احتساب اسعار الفائدة في العراق كبلد دراسة والولايات المتحدة كبلد أساس.

أما بخصوص **سعر الصرف** فقد شهد مرونة عالية وتذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل (1)، إلا أن نظام سعر الصرف في العراق لم يكن محدد بشكل صريح وواضح في قانون البنك المركزي بل أعطى صلاحية إلى مجلس الإدارة في صياغة سياسة سعر الصرف، وقد أثبتت النتائج التي ظهرت عن طريق النموذج المذكور سابقاً أن سعر الصرف المتبع هو سعر الصرف المعموم في هذه المرحلة كونه سجل مانسبته (0.076%) وهو قريب من الصفر وهذا يدل على ان نظام الصرف المستخدم في هذه المرحلة هو نظام التعويم المدار.

كما ان حركة رؤوس الأموال كانت لها الحرية الكاملة من الناحية القانونية في الدخول والخروج من وإلى العراق في هذه المدة على الرغم من وجود معوقات اخرى خارجة عن سيطرة متخذي القرار النقدي ومن أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد المالي والاداري الذي انعكس على بيئة الاستثمار بشقيه المباشر وغير المباشر. وبالتالي فان ان حرية حركة رؤوس الأموال يمكن اعطائها القيمة (1) للمدة 2004 – 2008، دلالة على الحرية التي تتمتع بها حركة رؤوس الأموال في العراق.

جدول (2)

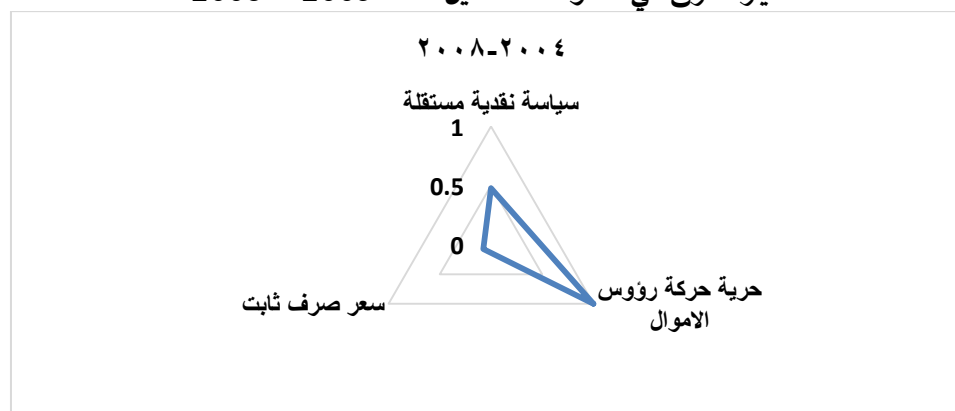
مؤشرات قياس عناصر الثالوث للمدة 2008-2004

المؤشر	المدة	
	السياسة النقدية	سعر الصرف
حرية حركة رؤوس الأموال	0.479	0.076
1		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews).

شكل (2)

خيار العراق في الثالوث المستحيل للمدة 2003 – 2008



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

وبالتالي فإن الشكل (2) يدل على أن العراق يتمتع بسياسة نقدية مستقلة بحسب القانون وحرية في حركة رؤوس الأموال بحسب القانون هي الأخرى، فيما كان نظام سعر الصرف المتبع هو نظام التعويم المدار وبالتالي فإن العراق قد تخطى عن نظام الصرف الثابت في هذه المرحلة.

2- المرحلة الثانية (المدة 2009 – 2014) : تعد هذه المرحلة مختلفة نوعاً ما عن المرحلة السابقة كونها

شهدت العديد من التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية، وذلك ما انعكس إيجاباً على الكثير من المتغيرات الاقتصادية ومنها سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، إذ إن بعض العناصر المكونة للثالث لم يتغير أثرها أو تصنيفها وإنما جاء مشابهاً للمرحلة الأولى عدا متغير نظام سعر الصرف، فقد شهد نظام سعر الصرف استقراراً عالياً منذ العام 2009 وحتى العام 2014، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل (1)، إذ كان للواقع حكم على تحديد النظام ولم يكن هناك قانون ينص على تصنيفه، فقد صنف صندوق النقد الدولي ترتيب نظام سعر الصرف المتبع في العراق في مشاورات المادة الرابعة التي يجريها الصندوق سنوياً مع البلدان المساهمة بالصندوق والمنتمية له بأن العراق يتبع نظام سعر الصرف التقليدي (الثابت بحكم الواقع) ومع هامش تغير 1% ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وقد تم قياس مؤشر حرية السياسة النقدية في العراق بحسب النموذج المذكور سابقاً وتم التوصل إلى أن السياسة النقدية تتمتع بحرية كونها سجلت معدلاً بلغ (0.830) باعتماد احتساب أسعار الفائدة في للعراق كبلد دراسة والولايات المتحدة كبلد اساس.

وقد أثبتت النتائج التي ظهرت عن طريق النموذج المذكور سابقاً أن سعر الصرف المتبع هو سعر الصرف المعموم في هذه المرحلة كونه سجل معدل (0.85) وهو قريب من الواحد وبالتالي فإن سمة الثبات بحكم الواقع على سعر الصرف باتت جلية في هذه المرحلة.

كما أن حركة رؤوس الأموال كانت لها الحرية الكاملة من الناحية القانونية في الدخول والخروج من وإلى العراق في هذه المرحلة رغم المعوقات الخارجية عن سيطرة متخذي القرار النقدي ومن أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد المالي والإداري الذي انعكس على بيئة الاستثمار بشقيه المباشر وغير المباشر وبالتالي فإنه يعطى القيمة (1) لهذه المدة كون إن المعوقات على المتغيرات الوهمية الداخلة في حساب هذا العنصر غير موجودة.

وعلى هذا الاساس فان المرحلة الثانية شهدت عدم وجود إشكالية الثالث المستحيل في العراق كون ان العناصر المكونة للثالث متحققة بنسبة متفاوتة ، إذ كانت السياسة النقدية وحرية حركة رؤوس الأموال متحققة وإن سعر الصرف يصنف على أنه ثابت بحكم الواقع وبمعدل (0.85) وهي أعلى من المعدل المتحقق في المدة الأولى (2004-2008) البالغ (0.076) وهو يطابق الواقع إلى حد ما كون أن البنك المركزي العراقي خفض سعر الصرف عند (1170) منذ العام 2009 وحتى العام 2011، فيما بلغ في المدة 2012 – 2014 مامقداره (1166) دينار/ دولار.

جدول (3)

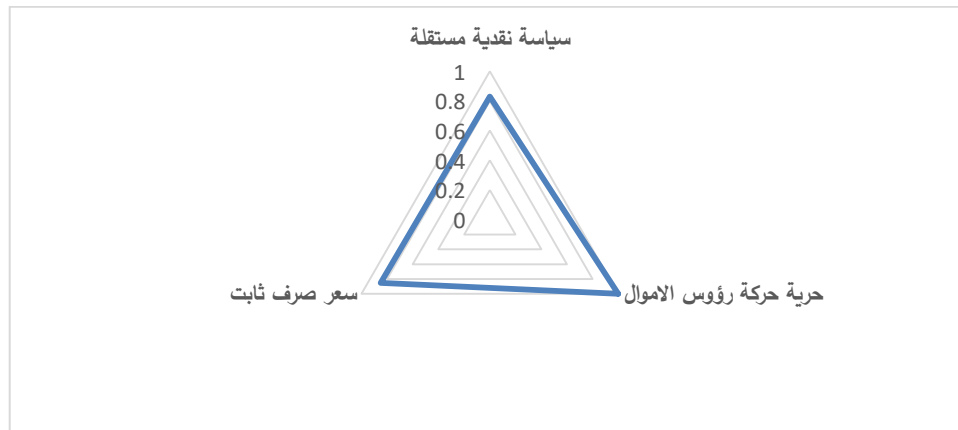
مؤشرات قياس عناصر الثالوث للمدة 2014-2009

المدة	مؤشر النموذج		
	سياسة النقدية	سعر الصرف	حرية حركة رؤوس الأموال
2014-2009	0.83	0.85	1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews).

شكل (2)

خيار العراق في الثالوث المستحيل للمدة 2009 - 2015



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

وبالتالي فإن الشكل يدل على أن العراق يتمتع بسياسة نقدية مستقلة وحرية في حركة رؤوس الأموال بحسب نتائج النموذج، فيما كان نظام سعر الصرف المتبع هو نظام الثابت بحكم الواقع.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- غياب نظام محدد وواضح لسعر الصرف الذي يتبعه العراق، وهذا يشكل تخوفاً لدى المستثمرين المحليين والأجانب كون أن العراق معرض لآثار تقلبات السوق النفطية والذي ينعكس بدوره على حجم الاحتياطي الأجنبي الذي يمكن عن طريقه المحافظة على سعر الصرف.
- 2- رغم الحرية التي كفلها القانون في حركة رؤوس الأموال إلا أن أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي أكبر، إذ تشكل تلك الأسباب مجتمعة بيئة طاردة لرأس المال الأجنبي والمحلي، وبالتالي النمو الاقتصادي والتنمية.
- 3- شهدت مدة الدراسة التي تم تصنيفها إلى مرحلتين متبايناً في ظهور إشكالية الثالوث المستحيل، فقد شهدت المرحلة الأولى تخلي العراق عن نظام الصرف الثابت واتباعه نظام الصرف المعموم المدار الذي جاء نتيجة وجود تضخم جامح وبدايات بناء احتياطات أجنبية وإيرادات من النفط

محدودة كانت، فيما شهدت المرحلة الثانية ثبات سعر الصرف بمعدل (0.85) وهو تأكيد لنظام الصرف الثابت بحكم الواقع في العراق.

4- يكون نظام الصرف الثابت (الربط التقليدي) معرضاً لهجمات المضاربة في حالة وجود ضعف في القيود النظامية رغم وجود مرونة تعديل سعر الصرف عند مستوى محدد، فيما يكون في حالة اتباع سعر الصرف المعموم التام هناك تقلبات في حركة رؤوس الأموال وكذلك تدفق استثمارات حوافز أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- أثبتت النموذج المستخدم في قياس عناصر الثالوث المستحيل بان ثبات سعر الصرف هو العنصر الذي تخطى عنه العراق من أجل عدم الوقوع بإشكالية الثالوث وللمدتين على حد سواء.

التوصيات:

1- تحديد نظام الصرف المتبع من قبل البنك المركزي العراقي وإعلانه للجمهور على موقع البنك المركزي الالكتروني وعن طريق التقارير الدورية الصادرة عن البنك، وهنا نؤيد اتباع نظام الصرف (الربط التقليدي) لما له من ميزات تحاكي الواقع الاقتصادي العراقي على ان يكون هناك نظام رقابي يحد أو يمنع حركة المضاربين.

2- عند وصول الاحتياطات الأجنبية إلى مستويات منخفضة نسبة إلى حجم الناتج والاستيراد يجب تخلي البنك عن سياسة الحفاظ على سعر صرف معين واللجوء إلى تعويم نظام الصرف الذي تم اتباعه في المرحلة الأولى كونه لم يتطلب تدخل السلطة النقدية في الحفاظ عليه كما في حالة نظام الصرف الثابت بحكم الواقع.

3- إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار خالية من الصراعات السياسية والأمنية وتأسيس نافذة موحدة للاستثمار تكون كفيلة في تسهيل إجراءات الاستثمار بشكل فعلي دون رجوع المستثمر إلى بقية الجهات أو المؤسسات التي يرغب المستثمر في الاستثمار في القطاع الذي تعمل فيه تلك المؤسسات، كما يجب تشييد البنى التحتية اللازمة للاستثمار المباشر وغير المباشر.

4- في حالة تحقق الاستقرار السياسي والأمني في العراق يتطلب من البنك المركزي التخلي عن عنصر ثبات سعر الصرف والتحرك نحو سعر الصرف المعموم المدار كون أن سعر الصرف الثابت في حالة وجود حرية كاملة لرؤوس الأموال ينتابه الكثير من السلبيات ومنها عدم استقلال السياسة النقدية، خصوصاً إذا كانت هناك درجة عالية من حرية حركة رؤوس الأموال على نحو ما هو مشاهد في حالة الثلاثي المستحيل، كما أن هذا النظام عرضة لاستيراد التضخم من الاقتصادات الأخرى، مع البقاء على عنصري استقلالية السياسة النقدية وحرية حركة رؤوس الأموال لما لهما من أهمية على النمو الاقتصادي.

المصادر:

- 1- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، بغداد، الطبعة الأولى - 2008.
 - 2- حسين عطوان مهوس، رسالة ماجستير بعنوان (سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة (1990-2013)، جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
 - 3- خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2011، المجلد (٧)، العدد (٢).
 - 4- نهاد عبد الكريم أحمد، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق، العدد الثامن عشر، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (10)، المجلد (2)، 2008.
 - 5- الحسن العشي، سياسة سعر الصرف، مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، دورة إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي - الجزائر، 2015.
 - 6- صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة - العراق، آب - 2015.
 - 7- نص قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي اقره مجلس النواب.
 - 8- Roberto Frenkel and Lance Taylor, Real Exchange Rate, Monetary Policy and Employment, DESA Working Paper No. 19, 2006.
 - 9- Mita H. Suthar, DETERMINANTS OF EXCHANGE RATE IN INDIA, JEL Classification: E51, E52, F31, 2007.
 - 10- Joshua Aizenman & est. Review of International Economics, 21(3), 447-458, 2013.
- المواقع الالكترونية:
- 11- موقع البنك المركزي العراقي، الإحصائيات الاقتصادية: <http://www.cbi.iq>.
 - 12- Menzie D. Chinn, Hiro Ito, A New Measure of Financial Openness, 2007. بحث منشور على الموقع الالكتروني الاتي :
Web.pdx.edu/Ito/Kaopen-Chinn-ito-hi0523.pdf.

قياس وتحليل الإنتاجية المصرفية وفق مؤشر مالمكويسـت Malmquist : دراسة تحليلية في عينة
من المصارف العراقية الخاصة

**Analyzing and measuring of productivity banking according to Malmquist
Index: An analytical study in a sample of Iraqi private banks**

الباحث - علي عبد العزيز عباس/ دائرة مراقبة الصيرفة

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة المفاهيم الأساسية للإنتاجية المصرفية ومناقشة المناهج المختلفة لدراساتها بما ينتهي إلى تحديد أهم المعايير الممكن تطبيقها لقياسها ضمن البيئة المصرفية العراقية وكذلك البحث في أسباب انخفاض وارتفاع الإنتاجية المصرفية العراقية وتحديد المعالجات الممكنة لتحجيم تلك الأسباب بما يؤمن ارتفاعها . و انسجاماً مع مشكلة البحث التي تنص على ما هو مستوى الإنتاجية وما هي أسباب انخفاضها وارتفاعها في المصارف الخاصة عينة البحث كل على حدة، كما أن عينة البحث تحدتت إثني عشر مصرفاً من مصارف القطاع الخاص وهي (مصرف بغداد و المصرف التجاري العراقي و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار و مصرف الأهلي العراقي و مصرف الائتمان العراقي و مصرف سومر التجاري و مصرف الخليج التجاري و مصرف آشور الدولي للاستثمار و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل و مصرف أربيل للاستثمار والتمويل).

وقد جرى استعمال مؤشر مالمكويسـت Malmquist لاستخراج قيم تغير الإنتاجية المصرفية للمدة من (2012-2015). ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي أن معظم المصارف بحاجة لتحسين مستوى الأداء الإنتاجي عن طريق استغلال الموارد والإمكانات المتاحة وكذلك عبر الاستفادة من نسب التخفيض في المدخلات الفائضة ونسب التحسين في المخرجات الراكدة.

Abstract:

The research aims to study the basic concepts of banking productivity and discuss different approaches to study what ends to determine the most important possible standards applied to measured within the Iraqi banking environment as well as research into the causes of low and high Iraqi banking productivity and identify possible treatments to curb those reasons as to ensure the rise. And Consistent with the research problem, which states what, is the level of productivity and what are the causes of decline and the rise in private banks, research sample separately

The research sample identified twelve banks from private sector banks, namely, (Bank of Baghdad and Commercial Bank of Iraq and investment of Iraq and Iraqi Midllest Bank of Investment and National Bank of Iraq Bank and Credit Bank of Iraq and Sumer Commercial Bank and Gulf Commercial Bank and Ashur International Bank for Investment and Mansour Bank for Investment and Region Trade Bank for Investment and finance and Erbil Bank).

It has been used Malmquist index to extract productivity banking change the values for the period of (2012-2015). Among the most prominent conclusions of the research is that most banks need to improve the productivity level of performance through the use of available resources and capabilities, as well as by taking advantage of the reduction rates in excess input and output rates of improvement in the stagnant.

المقدمة : Introduction

يسعى البحث إلى عرض وتحليل الإنتاجية المصرفية وتسلط الضوء على طرائق تقييم الإنتاجية المصرفية عن طريق تناول المناهج المتعددة لتحديد المدخلات - المخرجات المصرفية المتنوعة ، كذلك يهدف البحث إلى دراسة تغير الإنتاجية الكلية المصرفية عبر دراسة مؤشر الإنتاجية مالمكوست. ويسعى هذا البحث إلى دراسة إنتاجية القطاع المصرفي الخاص عن طريق اختيار عينة من مصارف القطاع الخاص وتحليل مدخلاتها - ومخرجاتها استناداً إلى منهج الوساطة الذي يُعد المصارف وسطاء ماليين بين المدخرين والمقترضين . ويساهم البحث الحالي بالتعرف على ماهية الإنتاجية المصرفية ومن ثم تحديد أفضل المقاييس المناسبة لقياس وتحليل الإنتاجية ضمن البيئة المصرفية العراقية كما يحاول البحث دراسة إنتاجية المصرف بأسلوب يدعى مؤشر مالمكوست الذي يستند في تطبيقه على تحليل تطويق البيانات (DEA) data envelopment analysis.

المحور الأول : منهجية البحث أولاً- مشكلة البحث:

من أجل الوقوف على مشكلة حقيقة يعاني منها القطاع المصرفي العراقي ، وكذلك عن طريق المعاشية الميدانية للباحث في دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي ، إضافة إلى زيارات ميدانية لعدد لا بأس به من المصارف المحلية الخاصة ، وأخيراً بالاستناد إلى عدد من الدراسات المصرفية ، خلص الباحث إلى إن الإنتاجية المصرفية من المشكلات المهمة التي يعاني منها القطاع المصرفي بأبعاد متعددة على وفق النسق الآتي:-

- 1- ضعف الاهتمام بموضوع الإنتاجية المصرفية من قبل المصارف وقاداتها رغم أهمية الموضوع ودوره في رفع أداء المصرف والعمل المصرفي وتطويره عموماً.
- 2- ضعف الاهتمام الأكاديمي المحلي بموضوع الإنتاجية في العمل المصرفي خصوصاً وفي الأعمال الأخرى عموماً ، وذلك عن طريق ندرة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع على أهميته.
- 3- على العكس من ذلك في الجانب الآخر نجد زيادة الإهتمام في موضوع الإنتاجية على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي عربياً وعالمياً مع الاعتراف الكبير بأهميتها ودورها في تطوير الأداء المصرفي.
- 4- هناك مشكلات فنية تتعلق بأوضاع المصارف ومعطياتها المالية التي تجسدها كل من :-
أ- مشكلة ارتفاع التكاليف التشغيلية ولا سيما المصاريف الأخرى لأغلب مصارف القطاع الخاص.

ب- توجه مصارف القطاع الخاص لمنح ائتمان تعهدي بنسبة أكبر من منح الائتمان النقدي أي التوجه نحو الأنشطة خارج الميزانية ما يعرض المصارف لمخاطرة كبيرة .

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث على وفق الأسئلة التالية :-

1- ما المقصود بالإنتاجية وما هي مداخل دراستها وكيف يجرى قياسها في القطاع المصرفي على وجه الخصوص.

2- ما هو مستوى الإنتاجية وما هي أسباب انخفاضها وارتفاعها في القطاع المصرفي العراقي الخاص عموماً وفي المصارف الخاصة عينة البحث كلاً على حدة.

ثانياً- أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث عن طريق المقومات التالية :-

1. أنها تعد من الدراسات القليلة في مجال إنتاجية القطاع المصرفي العراقي بحدود علم الباحث وهي

تحاول تحديد أهم المؤشرات المعلمية وغير المعلمية للإنتاجية في القطاع المصرفي العراقي.

2. يساهم البحث بالتعرف على ما هية الإنتاجية ومن ثم الوقوف على أفضل المقاييس المناسبة لقياس و تحليل الإنتاجية ضمن البيئة المصرفية العراقية .

3. يحاول البحث دراسة إنتاجية المصرف بأسلوب يدعى مؤشر مالمكويست الذي يستند في تطبيقه على تحليل تطويق البيانات (DEA).

ثالثاً - أهداف البحث :

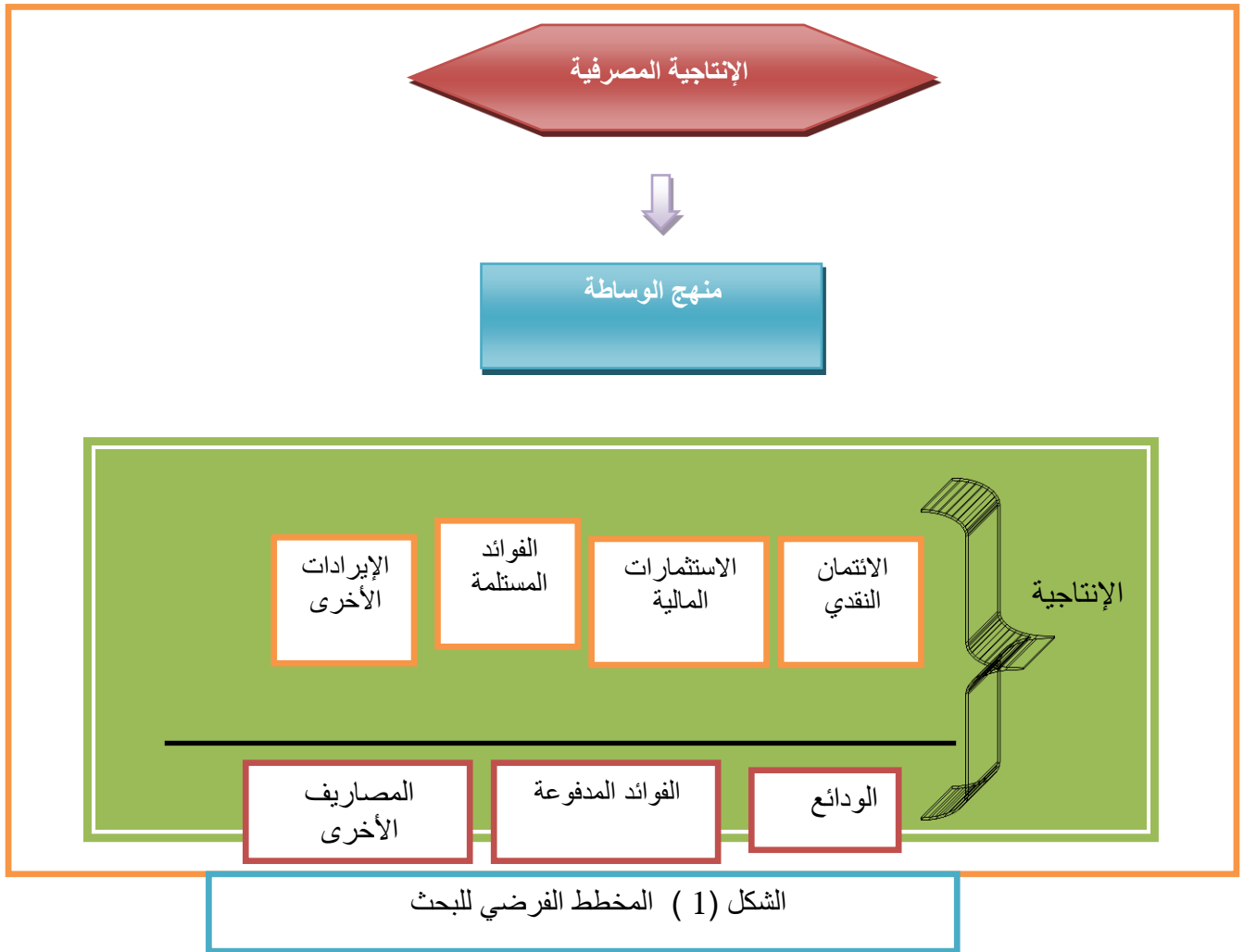
يهدف البحث إلى تحقيق الآتي .:

1- إضافة واستخدام مؤشر الإنتاجية المصرفية في البنك المركزي العراقي من أجل المساهمة في تنويع المؤشرات المستخدمة في قياس وتحليل الأداء المصرفي.

2- دراسة المفاهيم الأساسية للإنتاجية المصرفية ومناقشة المناهج المختلفة لدراساتها بما ينتهي إلى تحديد أهم المعايير الممكن تطبيقها لقياسها ضمن البيئة المصرفية العراقية.

3- البحث في أسباب انخفاض وارتفاع الإنتاجية المصرفية العراقية وتحديد المعالجات الممكنة لتحجيم تلك الأسباب بما يؤمن ارتفاعها.

رابعاً- المخطط الفرضي للبحث:



خامساً- مجتمع وعينة البحث:

جرى تحديد القطاع المصرفي العراقي الخاص مجتمعاً للبحث ، و تعد التقارير (الميزانيات) السنوية للمصارف (عينة البحث) مصدراً للبيانات اللازمة للتحليل و للمدة من (2012-2015) فضلاً على المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض المتخصصين بالقطاع المصرفي . وتكونت عينة البحث من إثني عشر مصرفاً من مصارف القطاع الخاص وهي (مصرف بغداد و المصرف التجاري العراقي و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي و مصرف الائتمان العراقي و مصرف سومر التجاري و مصرف الخليج التجاري ومصرف آشور الدولي للاستثمار و مصرف المنصور للاستثمار ومصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل ومصرف أربي للاستثمار والتمويل).

المبررات التي من خلالها جرى تحديد المصارف عينة البحث وهي كالآتي :

1. الأخذ بالحسبان تشابه المدخلات - المخرجات المصرفية لذلك جرى استبعاد المصارف الإسلامية الخاصة .

2. جرى استبعاد المصارف التي خضعت للوصاية من قبل البنك المركزي العراقي خلال مدة البحث وهم كل من (مصرف الاقتصاد ، مصرف الوركاء ، مصرف عبر العراق).
 3. جرى استبعاد مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل وذلك لتحويل نشاط المصرف من النشاط الإسلامي إلى النشاط التجاري خلال مدة البحث .
 4. جرى استبعاد المصارف التي شهدت تعثراً مالياً خلال مدة البحث.
- سادساً- مصادر المعلومات المعتمدة وأساليب جمعها :**
- تتمثل أساليب جمع البيانات وتحليلها بالفقرات الآتية :-
- أ- الجانب النظري :-** اعتمد البحث في تغطية الجانب النظري بما توفر من المصادر العربية والأجنبية والرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات العربية والأجنبية فضلاً على الاستفادة من خدمات الشبكة الدولية للمعلومات (شبكة الإنترنت).
- ب- الجانب الميداني :-** اعتمد الباحث في الحصول على البيانات من البنك المركزي العراقي بعد الحصول على موافقة البنك بتزويد الباحث بالبيانات التي يحتاجها ، وتعد التقارير (الميزانيات) السنوية للمصارف العراقية عينة البحث مصدراً للبيانات اللازمة للتحليل . وكذلك المتابعة الميدانية والمقابلات الشخصية لتغطية الجوانب العملية والحصول على المعلومات عن طريق اللقاءات والمقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في البنك المركزي.
- ت- الجانب التطبيقي :-** يستند البحث في جانبه التطبيقي على أحد المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس وتحليل الإنتاجية للقطاع المصرفي وهو مؤشر مالمكويسـت **Malmquist** ، إذ يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً في القطاع المصرفي ، وهو مؤشر غير معلمي يستند في تقديره على تحليل تطويق البيانات إذ يعد أكثر الطرائق المستخدمة في تحليل وتقدير الكفاءة والإنتاجية في القطاع المصرفي . وقد أوضح (Sufian, 2011 ; Mukharjee et al., 2001) بأن تقدير تغيير الإنتاجية الكلية يتم باستخدام مؤشر الإنتاجية مالمكويسـت (MPI) ، الذي يمكن تحليله إلى كل من **التغير التقني** ، **تغير الكفاءة** التي بدورها تتحلل إلى **تغيير الكفاءة الفنية** أو **الكفاءة الإدارية** ، **تغيير الكفاءة الحجمية** (Sharm et al , 2013 : 203).
- ث- المنهجية العامة لقياس الإنتاجية المصرفية :-** عند إعداد المنهجية العامة لقياس الإنتاجية المصرفية الاعتماد على أربع مراحل محددة بالآتي (بورقية ، 2011 : 167):
1. اختيار المنهج المناسب (منهج معلمي ، منهج غير معلمي و منهج تقليدي) ، واعتمد البحث على المنهج غير المعلمي المتمثل بمؤشرات مالمكويسـت (**Malmquist**) استناداً لتحليل تطويق البيانات لدراسة الإنتاجية المصرفية.
 2. اختيار المقياس المناسب لتقييم الإنتاجية المصرفية ، وقد جرى اختيار مؤشرات مالمكويسـت (**Malmquist**) للحصول على قيم الإنتاجية المصرفية .

3. تحديد المدخلات - المخرجات المصرفية المتعددة حيث وجد الباحث أن هناك العديد من المناهج وكمثال لذلك منهج الإنتاج ، منهج الوساطة ومنهج الموجودات وغيرها من المناهج ، وقد جرى استخدام منهج الوساطة لتحديد المدخلات والمخرجات المصرفية لان هذا المنهج أكثر ملائمة لتقييم المؤسسات المالية بأكملها لأنه يأخذ بالحسبان نفقات الفائدة التي غالباً ما تمثل نصف إلى ثلثي التكاليف الإجمالية.

4. تحديد العائد إلى الحجم (return to scale) فقد يتم اختيار التوجه نحو المدخلات أو المخرجات أو كلاهما . حيث يمكن تقدير الإنتاجية عن طريق جانبين مختلفين الأول هو تعظيم الإنتاج في حين الآخر هو تقليل المدخلات. تعرف هذه الجوانب أيضاً باسم " توجه نحو المدخلات input oriented " " توجه نحو المخرجات output oriented " .

ج- قياس تغيير الإنتاجية باستخدام مؤشر مالمكويست استناداً إلى أسلوب التحليل التتويقي للبيانات. إذ تتطلب قياس تغيير الإنتاجية الكلية للمصارف عينة البحث توظيف الإصدار الثالث من برنامج (PIM-DEA ver3.2) ، وقد جرى استخدام نموذج VRS-Malmquist لعوائد الحجم المتغيرة بالمقياس ذو التوجه نحو المدخلات. وفي الإنموذج سيتم عرض النتائج وفق أربع خطوات تبدأ بتحليل تغير الإنتاجية الكلية للمصارف عينة البحث للمدة من (2012-2015) ثم تحديد الوحدات المرجعية للمصارف عينة البحث للمدة ذاتها ثم استخراج قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة للمصارف عينة البحث للمدة ذاتها وأخيراً تحديد التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات للمصارف عينة البحث للمدة ذاتها.

المحور الثاني : الإطار النظري للبحث

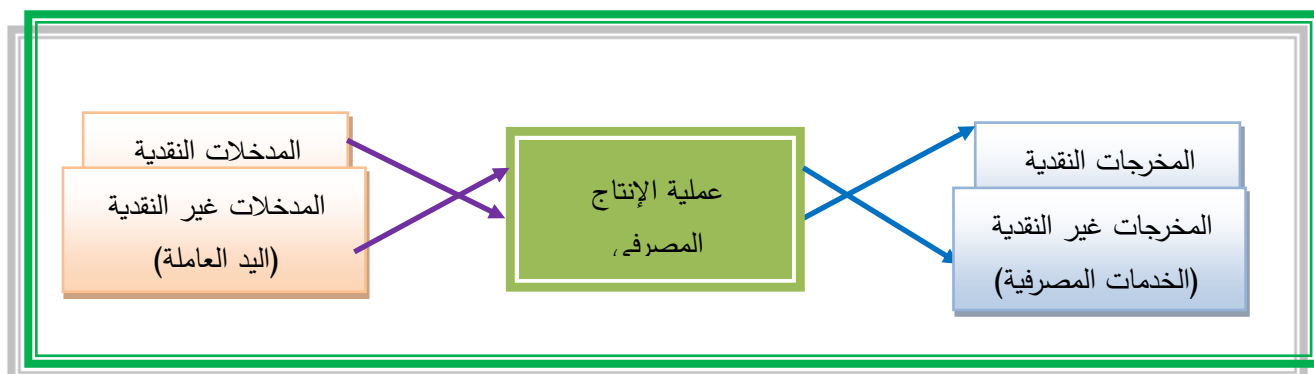
أولاً : مفهوم الإنتاجية و أهم مقاييس الإنتاجية المصرفية:-

أ- مفهوم الإنتاجية :

الإنتاجية هي مؤشر اقتصادي يستخدم لقياس فاعلية الإدارة في إدارة النشاط الإنتاجي ويعبر عنها بنسبة مئوية تشير إلى العلاقة بين الإنتاج (المخرجات) الناتج عن النشاط الإنتاجي وعناصر الإنتاج المستخدمة ، فالإنتاجية هي من المؤشرات والمقاييس الهامة المستخدمة لقياس نجاح وتطور أي مؤسسة - قطاع أو حتى الدول (المنصور ، 2010 : 39) . فهي مؤشر مفعم بالحيوية للأداء الاقتصادي حيث تستخدم عادة لوصف مستوى أداء وحدة الإنتاج من حيث استخدامها لموارد المدخلات في توليد المخرجات ، إي إنها نسبة المخرجات التي تنتجها إلى المدخلات التي تستخدمها ولقد حظيت الإنتاجية باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي والإداري لما لها من أهمية بارزة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (هنية ، 2005 : 1) فالإنتاجية هي مقياس لحسن استغلال الأمور وإنتاج السلع والخدمات (اللامي والبياتي ، 2008 : 39).

كما أن عملية الإنتاج المصرفي والمحددات الكامنة هي أساسية لنمذجة وقياس الأداء الاقتصادي للمصارف. ويتمثل الأداء المصرفي بعملية تحويل المدخلات المتعددة إلى مخرجات متعددة . ونظرا للطبيعة

المتكاملة لعملية الإنتاج المصرفي وظائف الوسطاء الماليين تواجه التطورات المنهجية صعوبات في تعريف وقياس المدخلات والمخرجات المصرفية إذ وعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى الودائع على أنها على حد سواء مدخل أو مخرج في العملية الإنتاجية ، وإن عملية الإنتاج المصرفي تتضمن كلاً من المدخلات النقدية وغير النقدية وكذلك المخرجات النقدية وغير النقدية التي يمكن أن تشارك في عملية الإنتاج المصرفية. (Kenjegalieva , 2007 : 32-33) والشكل (2) يوضح لنا عملية الإنتاج المصرفي.



الشكل (2) عملية الإنتاج المصرفي Banking production process

Source: Kenjegalieva. Karligash A (2007) A Nonparametric Efficiency and Productivity Analysis of Transition Banking, thesis published, Loughborough University

ب- التميز بين الإنتاجية ، الكفاءة و الفاعلية .

في مناقشتنا لمفهوم الإنتاجية ينبغي الإشارة إلى أن البعض لا يزال يخلط بين الإنتاجية والكفاءة والفاعلية رغم اختلاف المعنى المقصود بكل منهم (بلال ، 2008 : 32) فلقد تعددت آراء الباحثين حول مفهوم الإنتاجية ، الكفاءة والفاعلية . فمثلاً الإنتاجية و الكفاءة تم استخدامهما بشكل متبادل وهناك استنتاج بأن كلاهما مترادفان (batchelor, 2005:76) . فكثيراً ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة ولكن هناك اختلاف بين المصطلحين ، فيمكن القول بأن الإنتاجية هي المخرجات الحاصلة أو الناتجة عن مجموعة من المدخلات أو هي نسبة المخرجات إلى المدخلات . و عن طريق هذا يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات كإنتاجية رأس المال و إنتاجية العمل وغيرها من العناصر، في حين أن الكفاءة تهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من المخرجات من هذه الموارد. بينما الفاعلية فهي القدرة على تحقيق الأهداف من طرف المؤسسة والتي يمكن قياسها مثل هدف الربح أو هدف النمو، ويعدها بعض الباحثين محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة، بما يحتويه من أنشطة فنية وإدارية ووظيفية، ومدى تأثيره بالمحيط، كما أنها ترتبط بمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها (بورقة، 2011: 39-40).

وعلى ذلك يمكن إجمال الفروقات وتوضيح الاختلافات بين الإنتاجية ، الكفاءة والفاعلية عن طريق النقاط الآتية :- (عبد القادر ، 2012 : 13 - 14)

1. إن الإنتاجية تتعلق بالمخرجات الحالية المنتجة بينما الكفاءة تتعلق بماذا يجب أن ننتج .
2. إن الإنتاجية تمثل أي علاقة بين المخرجات وبين المدخلات بينما الكفاءة تمثل أفضل علاقة بينهما.

3. أن الفاعلية ترتبط بالقيادة بينما ترتبط الكفاءة بالإدارة ، لذلك فإن الفاعلية تتحقق عندما تكون هناك رؤية واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة ، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت والرقابة والمتابعة.

4. عندما تكون هناك فاعلية ولا توجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة ، وفي حالة عدم وجود فاعلية و وجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن بدون وضوح للأهداف.

ج- **قياس الإنتاجية المصرفية** : إن الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية ، وتعدد طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها ، صاحبه تنوع في طرق القياس بحيث يمكن التمييز بين نوعين من الطرق هما ، طريقة تعتمد على البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي (**Non- parametric approach**) وتقوم أساساً على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية عند القياس . وطريقة تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي (**parametric approach**). (رايس و فاطمة الزهراء ، 2012 : 62) كما ذكر (Berger and Humphrey, 1997 : 177) إن طرق البحث المستخدمة في قياس إنتاجية المصرف تأخذ اتجاهين رئيسين الطريقة المعلمية التي توظف الاقتصاد القياسي والأساليب الإحصائية والطريقة غير المعلمية التي تستخدم تطبيقات البرمجة الخطية . وكلا المنهجين يختلف عن بعضهما البعض من حيث هيكل دالة الإنتاج القياسي، حيث يتم احتساب الخطأ العشوائي لتوزيع عدم الكفاءة لفصل عدم الكفاءة من الخطأ العشوائي (Batchelor , 2005 : 81).

ولغرض الإيجاز في عرض طرق قياس الإنتاجية المصرفية ، سيتم التركيز على مؤشر مالمكويس لقياس تغيير الإنتاجية المستعمل في الجانب التطبيقي للبحث .
مؤشر الإنتاجية مالمكويس (MPI) :

جرى استخدام مؤشر الإنتاجية الكلية (TFP) مالمكويس لفحص تغيير الإنتاجية في الصناعة المصرفية ، حيث تم استخدام هذا المؤشر بشكل متكرر لدراسة تغيير الإنتاجية المصرفية. وإن مؤشر مالمكويس يستخدم على وجه الخصوص معلومات كمية. إذ إن مؤشر مالمكويس يسمح لنا أن نميز بين التحولات في حدود الإنتاج (التغير التقني ، TECCH) وتحركات الشركات باتجاه الحدود (تغير الكفاءة، EFFCH). وبالتالي، مؤشر تغيير الإنتاجية الكلية مالمكويس (TFPCH) هو ببساطة نتاج

تغيير الكفاءة (EFFCH)، والتي تحدد بالكيفية التي يمكن للمصرف التقرب من حدود الكفاءة بها ، والتغير التقني (TECCH)، الذي يشير إلى كيفية تحولات حدود الإنتاج القياسية في كل مصرف رصدت مزيج المدخلات ومن بين الدراسات التي اعتمدت مؤشر الإنتاجية مالمكويست لقياس تغير الإنتاجية في مجال الخدمات المصرفية والتي { Berg et al. (1991) ، Berg et al. (1992) و Mlima (1999) للمصارف من بلدان الشمال الأوروبي }، (Rebello and Mendes (2000) للمصارف البرتغالية } و{ Isik and Hassan (2003) للمصارف التركية } (REDA , 2008 : 69).

وقدّم مؤشر الإنتاجية مالمكويست من قبل (Caves et al.) سنة 1982 م ، كنسبة لاثنتين من دوال المسافة التي تخص فترات زمنية مختلفة (متباعدة) . وأن مستوى إنتاجية شركة معينة قد يتم قياسه عن طريق العلاقة بين المدخلات المستخدمة والمخرجات المتحققة (Al-Muharrami , 2010 : 70) كما يمكن استخدام مؤشر الإنتاجية مالمكويست لتحديد الاختلافات في الإنتاجية بين شركتين أو لشركة واحدة خلال فترتين زمنيتين (KIRIKAL , 2005 : 14) ويعد مؤشر الإنتاجية مالمكويست (MPI) أقل تقييداً إذ يسمح بتحديد التغيرات في الإنتاجية بين مرحلتين بالنظر إلى لوحة من البيانات بدون الحاجة إلى بيانات عن الأسعار ، فهو يقوم بتحليل التغيرات الإنتاجية إلى عنصرين ، احد الأسباب هو التغير التقني (التحولات في الحدود) والسبب الآخر هو تغير الكفاءة الفنية (تأثير التداركية) . إضافة إلى ذلك قام (Fare et al) بتوسيع تحليل مؤشر الإنتاجية مالمكويست الأصلي (MPI) لاستخلاص العنصر الثالث ليشمل الآثار الناجمة عن تغير في الكفاءة الحجمية **scale efficiency** (التغيرات في حجم الإنتاج بالنسبة إلا الحجم الأمثل). وبالتالي، توافر لوحة البيانات المناسبة، تعطي مؤشر الإنتاجية مالمكويست (MPI) وصفاً أكثر ثراءً في تغير الإنتاجية (Batchelor, 2005: 78) .

يمكن توضيح مكونات مؤشر الإنتاجية مالمكويست عن طريق :

1- الكفاءة الفنية (الإدارية) Technical efficiency

تتضمن العملية الإنتاجية الكفاءة الفنية التي تمثل عملية التوليف بين عناصر المدخلات والمخرجات لإنتاج كمية معينة من المخرجات، و جرى تعريف الكفاءة الفنية بأنها إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استعمال كمية معينة من المدخلات، أي تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة . بينما تعني عدم الكفاءة الفنية أن المصارف تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات باستعمال موارد معينة ، أي إنها تستعمل توليفة مكلفة من الموارد لإنتاج مجموعة معينة من الخدمات. (قريشي و عرابة ، 2011 : 12). كما أوضح كل من (الحاج وفليح ، 2009 : 242) الكفاءة الفنية على أنها العلاقة بين كمية الموارد المستعملة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستعمل من الموارد (راييس و فاطمة الزهراء ، 2012 : 61).

2- الكفاءة الحجمية Scale efficiency

يعرف هذا المؤشر أيضا بكفاءة وفورات الحجم ويعكس بشكل واضح التعريف العام للكفاءة وهو " الاستغلال الأمثل للموارد " حيث يقيس مدى قدرة البنك على تحقيق وفورات اقتصادية نتيجة استغلال قدراته وإمكاناته التوسعية . ويرتبط مؤشر الكفاءة الحجمية بمبدأ **غلة الحجم** الذي يعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية ، وغلة الحجم هي مقياس للتغير النسبي في المخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات ، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متزايدة ، وإذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون غلة الحجم متناقصة أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فتكون غلة الحجم ثابتة . و مبدأ **الحد الأدنى الكفوء** ، الذي يمثل المستوى الأمثل للإنتاج (المخرجات) الذي تصل عنده التكاليف المتوسطة حدها الأدنى في المدى البعيد . عند هذا المستوى يكون التغير النسبي في المخرجات يساوي التغير النسبي في المدخلات ، أي غلة الحجم ثابتة ومن ثم وفورات الحجم تساوي الصفر ، وعند هذا المستوى من الإنتاج يتساوي مؤشر الكفاءة الحجمية ومؤشر الكفاءة الفنية ويحققا درجة الواحد وبذلك يتحقق مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد . (بن ختو و قريشي ، 2011 : 140 - 141) .

3- التغير التقني Technical Change

تتضمن العملية الإنتاجية عنصر الزمن ، الذي يتم تمثليه عن طريق التغير التقني الذي ينطوي على التقدم في تكنولوجيا الإنتاج التي يمكن تمثيلها بواسطة التحول التصاعدي في حدود الإنتاج . إذ يعرف التغير التقني على أنه التحرك في منحى الحد الأقصى للكفاءة، ويتمثل هذا التغير عن طريق التحولات في حدود الإنتاج (Thayaparan & Pratheepan , 2014: 61) . فالتغير التقني هو مصدر إضافي لتغير الإنتاجية ولكنه يحدث مع مرور الوقت . و يتم تمثيل التقدم التقني بواسطة التحول التصاعدي لحدود الإنتاج من F1 إلى F2 (Coelli , et al. , 2005 : 4 - 5)

ثانياً : **المناهج المتعددة في تحديد المدخلات والمخرجات المصرفية**

أ-منهج الإنتاج Production approach

يؤكد منهج الإنتاج على أن الوظيفة الأساسية للمصارف هي إنتاج الخدمات وهذه الخدمات تشمل مجموعة مختلفة من خدمات الدفع التي عادة تتعلق بحسابات الودائع والفرص الادخارية المختلفة التي يقدمها المصرف . والفئة الأخرى من الخدمات وفقاً لمنهج الإنتاج هي تقديم القروض للجمهور والشركات. وتقوم المصارف بمراقبة وتقييم مخاطر الاستثمار، وترعى تحصيل الدفعات والفائدة للأموال المستثمرة، وتقديم فوائد المحفظة الاستثمارية المتنوعة بكفاءة أيضاً لصغار المدخرين وترعى عمليات الدفع. وعادة ما يتم تمثيل المخرجات بأنواع مختلفة من القروض وحسابات الودائع أو القيم النقدية ل كليهما.

ويمكن أن يشمل متجه المخرجات أيضاً عدد الصفقات أو قيمة المخصصات من الخدمات المتنوعة مثل عمليات الدفع أو الوساطة للأسهم أو الأوراق المالية الأخرى (: 1993 , Kuussaari 29). وأفاد (Denizer et al., 2000) بأن منهج الإنتاج يعد المصارف مراكز إنتاج الخدمات إلى كل من المودعين والمقترضين. على هذا النحو، المصارف تستفيد من عوامل الإنتاج التقليدي اليد العاملة ورأس المال لتوليد الودائع والقروض وهذا المنهج معروف أيضاً باسم نهج الخدمات المصرفية التقليدية (Batchelor , 2005 : 84).

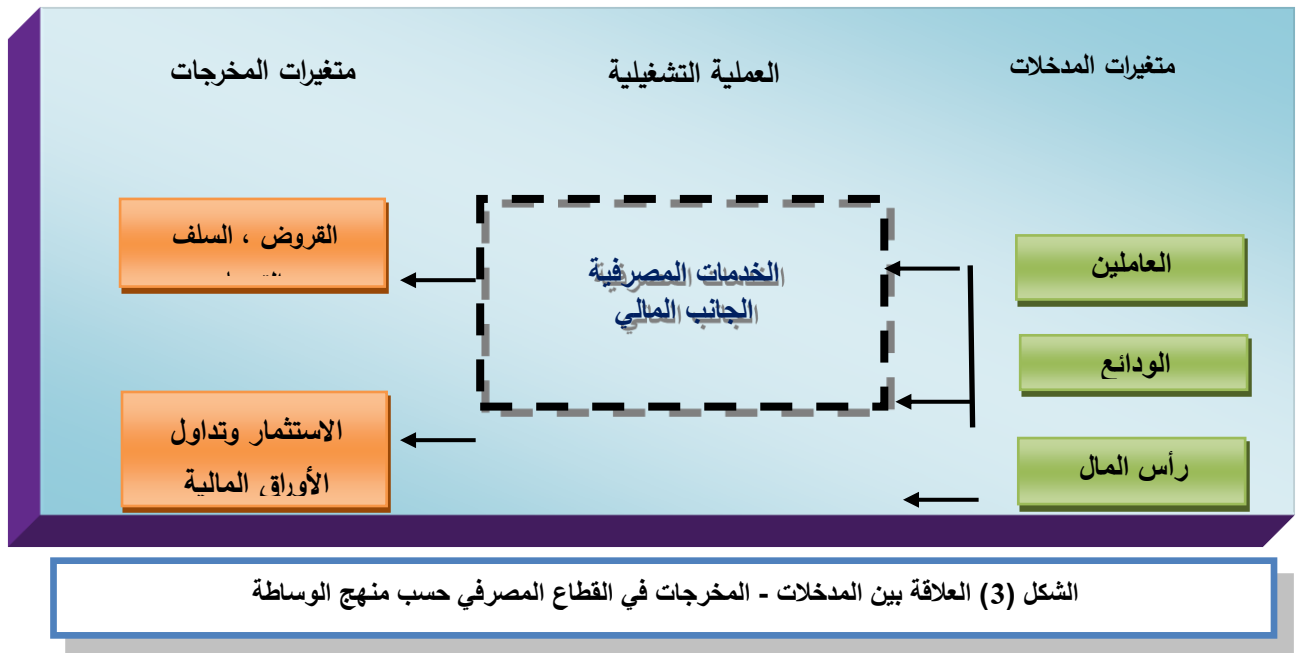
ويقيس منهج الإنتاج المخرجات المصرفية عن طريق التعامل مع المصارف بوصفها الشركات التي تستخدم رأس المال والعمالة لإنتاج فئات مختلفة من الودائع وحسابات القروض . ويتم قياس المخرجات بعدد هذه الحسابات أو عدد المعاملات (الصفقات) لكل الحساب. التكاليف الإجمالية كلها تكاليف تشغيلية مستخدمة لإنتاج هذه المخرجات. يتم التعامل مع المخرجات كتدفق، وهذا يعني كمية " المخرجات" المنتجة لكل وحدة من الزمن. (Heffernan , 2005 474) ويعد منهج الإنتاج المصرف منتجاً كبقية المنتجين في سوق الإنتاج. ولذلك فإن المدخلات كيانات مادية كالعمالة ورأس المال ، وبالنسبة إلى الودائع فقد جادل مؤيدو هذا المنهج على أن الودائع جميعها يجب إن تعامل كمخرجات كونها ترتبط بالسيولة وحفظ الامانات والتي تدخل في القيمة المضافة. (: 2010 , Al-Muharrami 64) ومن ميزات منهج الإنتاج ، إن هذا المنهج يعد مفيداً في التوصل إلى الاستنتاجات حول كفاءة عملية إنتاج الخدمات المادية (: 30 , Kuussaari 1993) . و منهج الإنتاج أفضل بعض الشيء لتقييم كفاءة فروع للمؤسسات المالية، وذلك لأن الفروع في المقام الأول تقوم بمعالجة الوثائق لعملاء المؤسسة ككل ويكون لمدراء الفروع عادةً تأثير يذكر على التمويل المصرفي وقرارات الاستثمار (Berger & Humphrey , 1997 : 197) . هذا المنهج يكون أكثر ملائمة لتحليلات الكفاءة النسبية في فروع المصارف، ولا سيما عند وجود إخلاقات بنمط نشاط المعاملات بين الفروع (Kenjegalieva,2007: 34). ومن عيوب منهج الإنتاج، أن عملية الإنتاج المصرفي المادي تتطلب انسجاماً أي يجب أن تكون بنداً مقابل بند مع عدد بنود الميزانية العمومية. وهذا أمر مشكوك فيه للغاية، لأن توزيع بنود الميزانية العمومية والمعاملات الأساسية ليست متماثلة. على سبيل المثال معظم حسابات الودائع صغيرة في القيمة النقدية، ولكن يتم معالجة عدد كبير من المعاملات عن طريق هذه الحسابات. من ناحية أخرى، نسبة مئوية صغيرة من حسابات الودائع كبيرة في القيمة النقدية وهذه الحسابات مستقرة. لذلك توجد عدد من المشاكل لاستنتاج كيف ترتبط تكاليف المصرف مع عدد من بنود الميزانية العمومية (: 29 , Kuussaari 1993) يتجاهل هذا الأسلوب تكاليف الفائدة، والتي ستكون مهمة ، لأنه وعلى سبيل المثال الزيادة في عدد الفروع من شأنها أن تكون مصحوبة مع انخفاض معدلات الودائع (: 2013 , Munteanu. et al) : 41

ب- منهج الوساطة Intermediation approach

بموجب هذا المنهج تُعد المؤسسات المالية في المقام الأول وسيطة للأموال بين المدخزين والمستثمرين ، ولهذا المنهج آثار على المدخلات أو التكاليف التي ينبغي إدراجها في التحليل ففي إطار منهج الوساطة ينبغي أن تدرج مدخلات الأموال وتكلفة الفائدة في التحليل ، لأن الأموال هي "المواد الخام" الرئيسة التي تتحول في عملية الوساطة المالية (Berger & Humphrey , 1997 : 197) .

ويعرف منهج الوساطة الأنشطة المصرفية بصورة أشمل من منهج الإنتاج في ضوء حقيقة إن عملية الإنتاج المصرفي تتبع من تحويل الخصائص المختلفة للودائع والقروض، فعادة ما تكون الودائع سائلة والمخاطر أقل، في حين إن القروض من ناحية أخرى تُعد غير سائلة ومحفوفة بالمخاطر (Kenjegalieva , 2007 : 34) . كما يصف منهج الوساطة الأنشطة المصرفية كتحويل الأموال المقترضة من المودعين إلى الأموال المقرضة للمقترضين . وفي هذا المنهج ، الودائع التي تم جمعها والأموال المقترضة من الأسواق المالية تشكل المدخلات، بينما يتم قياس المخرجات عن طريق حجم القروض المستحقة والاستثمارات (REDA , 2008 : 73) .

ومن ميزات منهج الوساطة ، إنه أكثر ملائمة لتقييم المؤسسات المالية بأكملها لأن هذا المنهج يشمل نفقات الفائدة، و(اعتماداً على مرحلة دورة أسعار الفائدة) التي غالباً ما تمثل نصف إلى ثلثي التكاليف الإجمالية (Berger & Humphrey , 1997 : 197) . لذا فإن منهج الوساطة قد يكون متفوقاً لتقييم أهمية الكفاءة الحدودية لربحية المؤسسة المالية، لأن هناك حاجة إلى تقليل التكاليف الإجمالية، وليس فقط تكاليف الإنتاج ، لتحقيق أقصى قدر من الأرباح (Berger & Humphrey , 1997 : 197) . تستخدم معظم الدراسات الإنتاجية المصرفية نهج الوساطة بسبب قلة المشاكل المتعلقة بالبيانات مقارنة مع منهج الإنتاج (Heffernan , 2005 : 476) . باستخدام منهج الوساطة نتجنب مشكلة كيفية وضع وزن لكل الخدمات المصرفية في حساب المخرجات (Munteanu , 2013 : 41) . (et al) يركز هذا المنهج على البعد المالي في العمليات المصرفية وبموجبه فإن المصرف يمثل وسيطاً مالياً بين المودعين والمقترضين (النعمي ، 2014 : 70) و العيب الرئيس لمنهج الوساطة في أن منهج الوساطة لا يُعد كاملاً لأنه لا يجسد تماماً الدور المزدوج للمؤسسات المالية مثلاً (Berger & Humphrey , 1997 : 197) . (1) تقديم خدمات معالجة الصفقات / الوثائق . (2) كون المنهج يمثل الوسطاء الماليين الذين يحولون الأموال من المدخزين إلى المستثمرين .



Source: Mokhtar , Hamim Syahrum Ahmad , AlHabshi , Syed Musa & Abdullah , Naziruddin (2006) , A CONCEPTUAL FRAMEWORK FOR AND SURVEY OF BANKING EFFICIENCY STUDY , UNITAR E-JOURNAL , Vol. 2, No. 2

ت- منهج الموجودات Assets Approach

بموجب منهج الموجودات ، تُعدّ المصارف فقط (كوسطاء ماليين) بين أصحاب المسؤولية وأولئك الذين يتلقون أموال المصارف وتُعدّ القروض والموجودات الأخرى مخرجات مصرفية؛ أما الودائع والالتزامات الأخرى فهي مدخلات لعملية الوساطة. وبالنسبة لبعض المصارف الكبيرة التي تشتري أساساً أموالها (مع مدفوعات الفائدة) من مصارف أخرى وكبار المودعين وتحويل هذه الأموال إلى قروض، وهذا هو وصف كافٍ لمخرجات المصرف. مع ذلك، فإن معظم المصارف تفعل أكثر بكثير من شراء الأموال فهي أيضاً تقدم خدمات جوهرية للمودعين، ولكنها لا تحسب هذه الخدمات كمخرجات في نهج الموجودات (Berger & Humphrey , 1992 : 247). كما يفترض هذا المنهج إن عملية الإنتاج المصرفي تركز على المطلوبات كمدخلات وعلى الموجودات كمخرجات، حتى إن واحدة من الحالات هي إن الأموال مدخلات و القروض مخرجات. وقد انتقد نهج الموجودات من قبل (Berger and Humphrey 1992) لأنه يتجاهل حقيقة أن المصارف ربما تنفق موارد كبيرة للمعاملات وودائع الادخار. (Kenjegalieva, 2007: 34) .

منهج التكلفة - المستخدم User-Cost Approach

بموجب منهج التكلفة - المستخدم يتم التركيز على تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للمصرف بحيث تأخذ بالحسبان المقارنة بين العوائد المالية وتكاليف الفرصة البديلة للأموال . وبالتالي، إذا كان العائد للسلعة أكبر من تكلفة الفرصة البديلة لها بعد ذلك تُعدّ السلعة كمخرجات ، إذا لم تكن ذلك

يتم عدّها كمدخلات ، وبالتالي، إذا تم إتباع قاعدة هانكوك Hancock's ، في مثال مبسط فإن الودائع تحت الطلب يمكن تصنيفها كمخرجات ، لأن المصارف في كثير من الأحيان لا تدفع فائدة لها ولكن تقوم بتقديم خدمات غير مسعرة ، مثل صرف الشيكات، استخدام أجهزة الصراف الآلي، وخدمات المعاملات الأخرى، بينما سيتم تصنيف الودائع الأخرى كمدخلات ، لأن لديها تكلفة الفائدة . فيتم تحديد حالة المدخلات والمخرجات المالية لكل منتج عن طريق سعر التكلفة المستخدم الخاصة به ، أي عن طريق المساهمة الصافية للمنتج لإيرادات المصرف (Kenjegalieva , 2007 : 34).

ث- منهج القيمة المضافة Value-Added Approach

يختلف منهج القيمة المضافة عن منهجي الموجودات و التكلفة - المستخدم حيث أنه يأخذ بالحسبان جميع فئات الإلتزامات المالية (المطلوبات) و الموجودات التي لديها بعض خصائص المخرجات بدلاً من تمييزه المدخلات من المخرجات بطريقة يستبعد أحدهما الآخر. ويتم توظيف الفئات ذات القيمة المضافة الجوهرية ، كما يحكم باستخدام مصدر خارجي لمخصصات التكاليف التشغيلية، كمخرجات مهمة . ويتم التعامل مع الفئات الأخرى على أنها تمثل أساساً إما مخرجات غير مهمة ، منتجات بسيطة، أو مدخلات، اعتماداً على خصائص هذه الفئة . كما يتم تحديد الفئات الرئيسة من الودائع المنتجة (الودائع تحت الطلب ، الودائع لآجل و ودائع التوفير) والقروض (القروض العقارية، القروض التجارية والدفع التقسيط) كمخرجات مهمة ، لأنها هي المسؤولة عن الغالبية العظمى للقيمة المضافة. ويتم التعامل مع الأموال التي تم شراؤها (الأموال الحكومية التي تم شراؤها، الودائع الأجنبية والمطلوبات الأخرى للأموال المقترضة) كمدخلات مالية لعملية الوساطة، لأنها تتطلب كميات صغيرة جداً من المدخلات المادية (العمل ورأس المال). ومن ناحية الموجودات، تعدّ السندات الحكومية والاستثمارات الأخرى غير القروض مخرجات غير مهمة ، لأن متطلبات القيمة المضافة أيضاً منخفضة جداً . ويعد منهج القيمة المضافة، أفضل منهج لتقدير قة التغيرات في التكنولوجيا المصرفية والكفاءة مع مرور الوقت (Berger & Humphrey , 1992 : 250).

المحور الثالث : الجانب العملي

يهدف المحور الحالي إلى عرض وتحليل الإنتاجية الكلية المصرفية للمصارف عينة البحث ، عن طريق قياس تغيير الإنتاجية الكلية وفق إنموذج VRS- Malmquist لعوائد الحجم المتغيرة بمعنى أن جميع المصارف تمر بمرحلة غلة الحجم المتغيرة (متزايدة ، متناقصة، ثابتة) ، بالمقياس ذو التوجه نحو المدخلات لأن الدراسات في الصناعة المصرفية بشكل عام تفضل التوجه نحو المدخلات ففي أي مصرف يكون (التحكم) السيطرة أعلى في المدخلات (المصروفات) بدلاً من المخرجات (الإيرادات). و تضمّن هذا المحور ثلاث فقرات رئيسة انصرفت الأولى منها نحو تحليل تغيير الإنتاجية المصرفية بينما حُصّصت الفقرة الثانية لقياس وتحليل المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لتحديد المصارف المرجعية،

أما الفقرة الثالثة فذهبت لقياس وتحليل المدخلات والفائضة والمخرجات الراكدة ، والفقرة الأخيرة لعرض نسب التحسين في المدخلات والمخرجات.

أولاً : تحليل تغير الإنتاجية :-

أ- تحليل تغير الإنتاجية الكلية للعامين 2012 - 2013:

يلاحظ عن طريق الجدول (1) ⁽¹⁾ بأن هناك مشاهدتين سجلت تقدماً تقنياً والتي تمثلت في كل من مصرف { الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وسومر التجاري} وقد سجل أعلى تقدم تقني في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار البالغ قدره (1.16) وهذا يعني أن المصرف يشهد تقدماً تقنياً بنسبة (16%) سنوياً، فيما سجلت مشاهدتان تراجعاً تقنياً تمثلت في كل من مصرف {الأهلي العراقي والائتمان العراقي}، وقد سجل أدنى تراجع تقني في مصرف الأهلي العراقي البالغ قدره (0.89) وهذا يعني أن المصرف يشهد تراجعاً تقنياً بنسبة (11%) سنوياً، أما باقي المشاهدات البالغ قدرها (8) مشاهدات فقد سجلت ثباتاً تقنياً.

كما يبين الجدول (1) بأن هناك (3) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الحجمية والتي تمثلت في كل من مصرف {بغداد، الائتمان العراقي و سومر التجاري} وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم متزايدة أي الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أقل في المدخلات حتى تصل للحجم الأمثل، مما يتطلب من هذه المصارف توسيع عملياتها المصرفية عبر تقديم خدمات مصرفية جديدة أو عن طريق فتح فروع جديدة ، وقد سجلت أعلى زيادة في مصرف الائتمان العراقي البالغ قدرها (1.37)، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة في كفاءة الحجمية بنسبة (37%) سنوياً كما نود الإشارة إلى أن مصرف بغداد و رغم إمتلاكه شبكة فروع واسعة مع تنوع الأنشطة المصرفية إلا أنه استناداً إلى نتائج تحليل يتطلب من المصرف التوسع في عملياته وذلك بهدف الوصول للاستخدام الأمثل للموارد التي يمتلكها ، فيما سجلت مشاهدتان انخفاضاً في الكفاءة الحجمية تمثلت في كل من مصرف {الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والأهلي العراقي} وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم متناقصة أي إن الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات حتى تحقق الحجم الأمثل، وقد سجل أدنى انخفاضاً بالكفاءة الحجمية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار البالغ قدره (0.82) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاضاً بالكفاءة الحجمية بنسبة (18%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالكفاءة الحجمية وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم ثابتة.

و يبين الجدول (1) بأن هناك (3) مشاهدات سجلت زيادة في الكفاءة الإدارية والتي تمثلت في كل من مصرف {الأهلي العراقي، الائتمان العراقي و سومر التجاري} وهذا يعني إن إدارات هذه المصارف تحقق أفضل الممارسات الإدارية حيث تستخدم مدخلات أقل في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة

¹ سيتم تلوين الأرقام الموجودة بالجدول الخاصة بقيم تغير الإنتاجية الكلية وفق للصيغة الآتية :
اللون الأحمر: يشير إلى انخفاض الإنتاجية الكلية في المرحلة الثانية بالمقارنة مع المرحلة الأولى .
اللون الأخضر: يشير إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية في المرحلة الثانية بالمقارنة مع المرحلة الأولى .
اللون الأزرق: يشير إلى ثبات الإنتاجية الكلية في المرحلة الثانية بالمقارنة مع المرحلة الأولى .

وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في المرحلة الثانية مقارنة بالكفاءة في المرحلة الأولى ، وقد سجلت أعلى زيادة في مصرف الائتمان العراقي البالغ قدرها (1.22) ، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (22%) سنوياً ، فيما سجلت مشاهدة واحدة انخفاض بالكفاءة الإدارية تمثلت في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وهذا يعني أن إدارة المصرف لم تحقق أفضل الممارسات الإدارية بحيث تستخدم مدخلات أكثر في الفترة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى ، وقد سجلت الكفاءة الإدارية في المصرف البالغ قدره (0.75) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاض بالكفاءة الإدارية بنسبة (25%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالكفاءة الإدارية.

الجدول (1) قيم تغيير الإنتاجية الكلية للعامين 2012-2013 لإنموذج VRS- Malmquist المبالغ: (%)

ت	Name أسماء المصارف	التغيير TC التقني	تغيير الكفاءة الحجمية SEC	تغيير الكفاءة الإدارية PEC	تغيير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في المرحلة الأولى	الكفاءة في المرحلة الثانية
1	مصرف بغداد	1	1.08	1	1.08	100	100
2	المصرف التجاري العراقي	1	1	1	1	100	100
3	مصرف الاستثمار العراقي	1	1	1	1	100	100
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1.16	0.82	0.75	0.71	100	74.83
5	مصرف الأهلي العراقي	0.89	0.9	1.16	0.93	85.92	100
6	مصرف الائتمان العراقي	0.91	1.37	1.22	1.51	82.15	100
7	مصرف سومر التجاري	1.09	1.05	1.13	1.3	88.16	100
8	مصرف الخليج التجاري	1	1	1	1	100	100
9	مصرف آشور الدولي	1	1	1	1	100	100
10	مصرف المنصور	1	1	1	1	100	100
11	مصرف الإقليم التجاري	1	1	1	1	100	100
12	مصرف أربيل	1	1	1	1	100	100
	الوسط الهندسي	1.00	1.01	1.02	1.03		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ويلاحظ عن طريق الجدول (1) بأن هناك (3) مشاهدات سجلت ارتفاعاً في الإنتاجية الكلية وتمثلت هذه المشاهدات في كل من مصرف { بغداد، الائتمان العراقي و سومر التجاري } ، وقد سجل أعلى ارتفاع في مصرف الائتمان العراقي والبالغ قدره (1.51) أي ان المصرف يشهد ارتفاعاً بالإنتاجية الكلية بنسبة (51%) سنوياً . فيما مشاهدتان انخفاضاً في الإنتاجية الكلية تمثلت في كل من مصرف { الشرق الأوسط العراقي للاستثمار و الأهلي العراقي } ، وقد سجل أدنى انخفاض بالإنتاجية الكلية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار البالغ قدره (0.71) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاضاً بالإنتاجية الكلية بنسبة (29%) سنوياً، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالإنتاجية الكلية.

ولقد بلغ الوسط الهندسي للتغيير التقني (1,00) خلال العامين (2012-2013) وهذا يعني أن المصارف شهدت ثباتاً تقنياً، كذلك بلغ الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الحجمية (1,01) للمدة ذاتها وهذا يعني أن المصارف شهدت زيادة في الكفاءة الحجمية ، في حين بلغ الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الإدارية

فقد بلغ (1,02) لنفس المدة وهذا يعني أن المصارف شهدت زيادة في الكفاءة الإدارية بنسبة (2%) سنوياً وهذا هو السبب الذي أدى إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية بنسبة (3%) سنوياً.

ب- تحليل تغيير الإنتاجية الكلية للعامين 2013 - 2014:

يلاحظ عن طريق الجدول (2) بأن مصرف الأهلي العراقي سجل تقدماً تقنياً والبالغ قدره (1.04) وهذا يعني أن المصرف يشهد تقدماً تقنياً بنسبة (4%) سنوياً ، فيما سجل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار تراجعاً تقنياً والبالغ قدره (0.91) وهذا يعني أن المصرف يشهد تراجعاً تقنياً بنسبة (9%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً تقنياً.

ويلاحظ من الجدول (2) بأن هناك مشاهدتين سجلتا زيادة في الكفاءة الحجمية والتي تمثلت في كل من مصرف { بغداد و الشرق الأوسط العراقي للاستثمار } وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم متزايدة أي الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أقل في المدخلات كي تصل للحجم الأمثل ، مما يتطلب من هذه المصارف توسيع عملياتها المصرفية عبر تقديم خدمات مصرفية جديدة أو عن طريق فتح فروع جديدة ، وقد سجلت أعلى زيادة في مصرف بغداد البالغ قدرها (1.07)، وهذا يعني أن المصرف يشهد زيادة في كفاءة الحجمية بنسبة (7%) سنوياً.

فيما سجلت مشاهدتان انخفاضاً في الكفاءة الحجمية تمثلت في كل من مصرف { الأهلي العراقي وسومر التجاري } وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم متناقصة أي إن الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات كي تحقق الحجم الأمثل ، وقد سجل أدنى انخفاض بالكفاءة الحجمية في مصرف سومر التجاري البالغ قدره (0.93) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاضاً بالكفاءة الحجمية بنسبة (7%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالكفاءة الحجمية وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم ثابتة.

الجدول (2) قيم تغيير الإنتاجية الكلية للعامين 2013-2014 لإنموذج VRS- Malmquist (المبالغ: %)

ت	Name أسماء المصارف	التغيير التقني TC	تغيير الكفاءة الحجمية SEC	تغيير الكفاءة الإدارية PEC	تغيير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في المرحلة الأولى	الكفاءة في المرحلة الثانية
1	مصرف بغداد	1	1.07	1	1.07	100	100
2	المصرف التجاري العراقي	1	1	1	1	100	100
3	مصرف الاستثمار العراقي	1	1	1	1	100	100
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.91	1.06	1.03	0.99	77.12	74.83
5	مصرف الأهلي العراقي	1.04	0.94	0.78	0.77	78.4	100
6	مصرف الائتمان العراقي	1	1	1	1	100	100
7	مصرف سومر التجاري	1	0.93	1	0.93	100	100
8	مصرف الخليج التجاري	1	1	1	1	100	100
9	مصرف آشور الدولي	1	1	1	1	100	100
10	مصرف المنصور	1	1	1	1	100	100
11	مصرف الإقليم التجاري	1	1	1	1	100	100
12	مصرف أربيل	1	1	1	1	100	100
	الوسط الهندسي	1.00	1.00	0.98	0.98		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

كما يبين الجدول (2) بأن مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار سجل زيادة في الكفاءة الإدارية البالغ قدرها (1.03) أي إن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (3%) سنوياً وهذا يعني أن إدارة المصرف تحقق أفضل الممارسات الإدارية حيث تستخدم مدخلات أقل في المرحلة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في المرحلة الثانية مقارنة بالكفاءة في الفترة الأولى، فيما سجلت مشاهدة واحدة انخفاضاً بالكفاءة الإدارية تمثلت في مصرف الأهلي العراقي البالغ قدره (0.78) أي أن المصرف يشهد انخفاض بالكفاءة الإدارية بنسبة (22%) سنوياً وهذا يعني أن إدارة المصرف لم تحقق أفضل الممارسات الإدارية بحيث تستخدم مدخلات أكثر في المرحلة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في المرحلة الأولى، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالكفاءة الإدارية.

و يلاحظ عن طريق الجدول (2) بأن مصرف بغداد سجل ارتفاعاً في الإنتاجية الكلية والبالغ قدره (1.07) أي إن المصرف يشهد ارتفاعاً بالإنتاجية الكلية بنسبة (7%) سنوياً . فيما سجلت (3) مشاهدات انخفاضاً في الإنتاجية الكلية تمثلت في كل من مصرف { الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، الأهلي العراقي وسومر التجاري } ، وقد سجل أدنى انخفاض بالإنتاجية الكلية في مصرف الأهلي العراقي البالغ قدره (0.77) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاضاً بالإنتاجية الكلية بنسبة (23%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالإنتاجية الكلية.

ولقد بلغ الوسط الهندسي للتغيير التقني (1,00) خلال العامين (2013-2014) وهذا يعني أن المصارف شهدت ثباتاً تقنياً، كذلك بلغ الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الحجمية (0,98) للمرحلة ذاتها وهذا يعني أن المصارف شهدت ثباتاً في الكفاءة الحجمية ، في حين بلغ الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الإدارية فقد بلغ (0,98) لنفس المرحلة وهذا يعني أن المصارف شهدت انخفاض في الكفاءة الإدارية بنسبة (2%) سنوياً وهذا هو السبب الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية الكلية بنسبة (2%) سنوياً.

ج- تحليل تغيير الإنتاجية الكلية للعامين 2014 – 2015 :

يلاحظ عن طريق الجدول (3) بأن مصرفي الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والأهلي العراقي سجلا تراجعاً تقنياً وقد سجل أدنى تراجع تقني والبالغ قدره (0.75) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وهذا يعني أن المصرف يشهد تراجعاً تقنياً بنسبة (25%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً تقنياً.

ويلاحظ من الجدول (3) بأن مصرف سومر التجاري سجل زيادة في الكفاءة الحجمية البالغ قدرها (1.13) أي أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الحجمية بنسبة (13%) سنوياً وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذا المصرف تتصف بغلة حجم متزايدة أي الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أقل في المدخلات كي تصل للحجم الأمثل ، مما يتطلب من المصرف توسيع عملياته المصرفية عبر تقديم

خدمات مصرفية جديدة أو عن طريق فتح فروع جديدة ، فيما سجلت (4) مشاهدات انخفاضاً في الكفاءة الحجمية تمثلت في كل من مصرف { بغداد ، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، الأهلي العراقي والخليج التجاري} وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم متناقصة أي الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات كي تحقق الحجم الأمثل ، وقد سجل أدنى انخفاض بالكفاءة الحجمية في مصرف بغداد البالغ قدره (0.77) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاضاً بالكفاءة الحجمية بنسبة (23%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالكفاءة الحجمية وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم ثابتة.

الجدول (3) قيم تغيير الإنتاجية الكلية للعامين 2014-2015 لنموذج VRS- Malmquist المبالغ: (%)

ت	Name	التغيير TC	تغيير الكفاءة الحجمية SEC	تغيير الكفاءة الإدارية PEC	تغيير الإنتاجية الكلية	الكفاءة في المرحلة الأولى	الكفاءة في المرحلة الثانية
1	مصرف بغداد	1	0.77	1	0.77	100	100
2	المصرف التجاري العراقي	1	1	1	1	100	100
3	مصرف الاستثمار العراقي	1	1	1	1	100	100
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0.75	0.85	1.24	0.79	77.12	95.49
5	مصرف الأهلي العراقي	0.94	0.98	1.28	1.18	78.4	100
6	مصرف الائتمان العراقي	1	1	1	1	100	100
7	مصرف سومر التجاري	1	1.13	1	1.13	100	100
8	مصرف الخليج التجاري	1	0.95	1	0.95	100	100
9	مصرف آشور الدولي	1	1	1	1	100	100
10	مصرف المنصور	1	1	1	1	100	100
11	مصرف الإقليم التجاري	1	1	1	1	100	100
12	مصرف أربيل	1	1	1	1	100	100
	الوسط الهندسي	0.97	0.97	1.04	0.98		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

كما يبين الجدول (3) بأن مصرفي الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والأهلي العراقي سجلا زيادة في الكفاءة الإدارية وقد سجلت أعلى زيادة في مصرف الأهلي العراقي والبالغ قدرها (1.28) أي أن المصرف يشهد زيادة بالكفاءة الإدارية بنسبة (28%) سنوياً وهذا يعني أن إدارة هذه المصارف تحقق أفضل الممارسات الإدارية بحيث تستخدم مدخلات أقل في المرحلة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى زيادة الكفاءة في المرحلة الثانية مقارنة بالكفاءة في المرحلة الأولى، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالكفاءة الإدارية.

و يلاحظ عن طريق الجدول (3) بأن مصرفي الأهلي العراقي وسومر التجاري سجلا ارتفاعاً في الإنتاجية الكلية وقد سجل أعلى ارتفاع في الإنتاجية الكلية في مصرف الأهلي العراقي والبالغ قدره (1.18) أي أن المصرف يشهد ارتفاعاً بالإنتاجية الكلية بنسبة (18%) سنوياً ، فيما سجلت (3) مشاهدات انخفاضاً في الإنتاجية الكلية تمثلت في كل من مصرف { بغداد ، الشرق الأوسط العراقي

للاستثمار ، والخليج التجاري } ، وقد سجل أدنى انخفاض بالإنتاجية الكلية في مصرف بغداد البالغ قدره (0.77) وهذا يعني أن المصرف يشهد انخفاضاً بالإنتاجية الكلية بنسبة (23%) سنوياً ، أما باقي المشاهدات فقد سجلت ثباتاً بالإنتاجية الكلية.

ولقد بلغ الوسط الهندسي للتغيير التقني (0.97) خلال العامين (2014-2015) وهذا يعني أن المصارف شهدت تراجعاً تقنياً، كذلك بلغ الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الحجمية (0.97) للمرحلة ذاتها وهذا يعني أن المصارف شهدت انخفاضاً في الكفاءة الحجمية ، في حين بلغ الوسط الهندسي لتغيير الكفاءة الإدارية فقد بلغ (1.04) لنفس المرحلة وهذا يعني أن المصارف شهدت ارتفاعاً في الكفاءة الإدارية بنسبة (4%) سنوياً وهذا يعني أن السبب الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية الكلية بنسبة (2%) سنوياً هو الكفاءة الحجمية.

ثانياً : تحليل المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة :-

إضافة إلى تحديد المصارف غير الكفوءة أي التي لم تستطع تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة ، يعمل تحليل تطويق البيانات على توفير المعلومات حول كميات عدم الكفاءة في المدخلات والمخرجات المصرفية ، عبر تحديد المدخلات الفائضة التي لم يتم استخدامها أثناء عملية إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية ، إضافة إلى تحديد المخرجات الراكدة التي تشير إلى أن المصارف عينة البحث لم تستطع إنتاجها بشكل جيد.

تحليل المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2012

1. المدخلات الفائضة :

يلاحظ من الجدول (4) المدخلات الفائضة ، المتمثلة بالودائع ، الفوائد المدفوعة و المصاريف الأخرى . فبخصوص الودائع يتضح لنا بأن هناك مصرفين يمتلكان ودائع فائضة لم تستثمر بالصورة الأفضل وهما مصرفاً الأهلي العراقي والائتمان العراقي ويمتلك مصرف الأهلي العراقي أكثر الودائع الفائضة والبالغ قدرها (53429) مليون دينار و أن سبب ذلك التحفظ الشديد في منح القروض والسلف للجمهور ، إما بخصوص المصاريف الأخرى الفائضة فأن مصرف سومر التجاري هو المصرف الوحيد الذي يمتلك مصاريف أخرى الفائضة والبالغ قدرها (9494) مليون دينار.

2. المخرجات الراكدة:

فيما يتعلق بالمخرجات الراكدة التي يحددها أسلوب تحليل تطويق البيانات والمتمثلة بالائتمان النقدي، الاستثمارات المالية ، الفوائد المستلمة والإيرادات الأخرى فان الجدول(4) يشير إلى أن هناك مصرفاً واحداً لديه ائتمان نقدي راكد ، لم يتم إنتاجه بشكل جيد وهو مصرف الائتمان العراقي ويبلغ الائتمان النقدي الراكد مبلغاً قدره (102586) مليون دينار. كذلك يلاحظ بأن هناك مصرفين لديهما فوائد استثمارات مالية راكدة لم يتم إنتاجها بشكل جيد وهما كل من مصرف { الأهلي العراقي وسومر التجاري} ويمتلك مصرف سومر التجاري أعلى الاستثمارات المالية الراكدة والبالغ قدرها (16584) مليون دينار.

إما بخصوص الفوائد المستلمة الراكدة فإن مصرفي الأهلي العراقي والائتمان العراقي هما المصرفان يمتلكان فوائد مستلمة راکدة أخرى لم يتم إنتاجها بشكل جيد حيث يمتلك مصرف الائتمان العراقي أعلى الفوائد المستلمة الراكدة والبالغ قدرها (5234) مليون دينار ، كما يلاحظ بأن مصرف سومر التجاري هو المصرف الوحيد الذي يمتلك إيرادات أخرى راکدة لم يتم إنتاجها بشكل والبالغ قدرها (4903) مليون دينار .

جدول (4) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2012 وفق نموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

ت	أسماء المصارف	المدخلات الفائضة			المخرجات الراكدة		
		الودائع	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى	الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	الفوائد المستلمة الأخرى
1	مصرف بغداد	0	0	0	0	0	0
2	المصرف التجاري العراقي	0	0	0	0	0	0
3	مصرف الاستثمار العراقي	0	0	0	0	0	0
4	مصرف الشرق الأوسط	0	0	0	0	0	0
5	مصرف الأهلي العراقي	53429	0	0	0	10616	1228
6	مصرف الائتمان العراقي	50466	0	0	53757	0	5234
7	مصرف سومر التجاري	0	0	9494	0	16584	0
8	مصرف الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0
9	مصرف آثور الدولي	0	0	0	0	0	0
10	مصرف المنصور	0	0	0	0	0	0
11	مصرف الإقليم التجاري	0	0	0	0	0	0
12	مصرف أربيل	0	0	0	0	0	0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

تحليل المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2013

يلاحظ من الجدول (5) بأن المصرف الوحيد الذي لديه مدخلات فائضة و المتمثلة بالودائع ، الفوائد المدفوعة و المصاريف الأخرى ومخرجات راکدة والمتمثلة بالائتمان النقدي ، الاستثمارات المالية، الفوائد المستلمة والإيرادات الأخرى هو مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار . إذا يتضح لنا بأن المصرف لديه ودائع فائضة تبلغ (58272) مليون دينار لم تستثمر بالصورة الأفضل ، كما يمتلك المصرف استثمارات مالية راکدة لم تنتج بشكل جيد والبالغ قدرها (26760) مليون دينار ، كذلك يمتلك المصرف إيرادات أخرى راکدة لم تنتج بشكل جيد والبالغ قدرها (470) مليون دينار ، وقد يعزى سبب ذلك إلى أن الجزء الأكبر من الإيرادات متحقق من عملية بيع وشراء الدولار وكذلك من إيراد رسوم وعمولات الائتمان التعهدي وبالتالي الابتعاد عن ممارسة النشاط الحقيقي المتمثل بالوساطة بين المدخرين والمقترضين.

الجدول (5) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2013 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

ت	أسماء المصارف	المدخلات الفائضة			المخرجات الراكدة		
		الودائع	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى	الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	الإيرادات الأخرى
1	مصرف بغداد	0	0	0	0	0	0
2	مصرف التجاري العراقي	0	0	0	0	0	0
3	مصرف الاستثمار العراقي	0	0	0	0	0	0
4	مصرف الشرق الأوسط	58272	0	0	0	26760	470
5	مصرف الأهلي العراقي	0	0	0	0	0	0
6	مصرف الائتمان العراقي	0	0	0	0	0	0
7	مصرف سومر التجاري	0	0	0	0	0	0
8	مصرف الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0
9	مصرف آشور الدولي	0	0	0	0	0	0
10	مصرف المنصور	0	0	0	0	0	0
11	مصرف الإقليم التجاري	0	0	0	0	0	0
12	مصرف أربيل	0	0	0	0	0	0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

تحليل المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2014

1. المدخلات الفائضة :

يلاحظ من الجدول (6) بأن المصرف الوحيد الذي لديه مدخلات فائضة والمتمثلة بالودائع ، الفوائد المدفوعة والمصاريف الأخرى هو المصرف الأهلي العراقي . إذا يتضح لنا بأن المصرف لديه فوائد مدفوعة فائضة والبالغ قدرها (1816) مليون دينار لم تستثمر بالصورة الأفضل ، كما يمتلك المصرف مصاريف أخرى فائضة لم تستثمر بالصورة الأفضل والبالغ قدرها (155) مليون دينار .

2. المخرجات الراكدة :

فيما يتعلق بالمخرجات الراكدة التي يحددها أسلوب تحليل تطويق البيانات والمتمثلة بالائتمان النقدي، الاستثمارات المالية ، الفوائد المستلمة والإيرادات الأخرى ، فإن الجدول (6) يشير إلى أن هناك مصرفين لديهما استثمارات مالية راکدة لم يتم إنتاجها بشكل جيد وهما مصرفا الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي ويمتلك مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار أعلى الاستثمارات المالية الراكدة والبالغ قدرها (88607) مليون دينار . إما بخصوص الإيرادات الأخرى الراكدة فإن مصرفي الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي هما المصرفان اللذان يمتلكان إيرادات أخرى راکدة أخرى لم يتم إنتاجها بشكل جيد حيث يمتلك مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار أعلى الإيرادات الأخرى الراكدة والبالغ قدرها (12576) مليون دينار .

الجدول (6) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2014 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ:
مليون دينار

ت	أسماء المصارف	المدخلات الفائضة			المخرجات الراكدة			
		الودائع	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى	الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى
1	مصرف بغداد	0	0	0	0	0	0	0
2	المصرف التجاري العراقي	0	0	0	0	0	0	0
3	مصرف الاستثمار العراقي	0	0	0	0	0	0	0
4	مصرف الشرق الأوسط	0	0	0	0	88607	0	12576
5	مصرف الأهلي العراقي	0	1816	155	0	2333	0	1611
6	مصرف الائتمان العراقي	0	0	0	0	0	0	0
7	مصرف سومر التجاري	0	0	0	0	0	0	0
8	مصرف الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	0
9	مصرف آشور الدولي	0	0	0	0	0	0	0
10	مصرف المنصور	0	0	0	0	0	0	0
11	مصرف الإقليم التجاري	0	0	0	0	0	0	0
12	مصرف أربيل	0	0	0	0	0	0	0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

تحليل المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2015

يلاحظ من الجدول (7) بأن المصرف الوحيد الذي لديه مدخلات فائضة و المتمثلة بالودائع ، الفوائد المدفوعة و المصاريف الأخرى ومخرجات راکدة والمتمثلة بالائتمان النقدي ، الاستثمارات المالية، الفوائد المستلمة والإيرادات الأخرى هو مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار. إذا يتضح لنا بأن المصرف لديه فوائد مدفوعة فائضة والبالغ قدرها (5610) مليون دينار لم تستثمر بالصورة الأفضل، كما يمتلك المصرف استثمارات مالية راکدة لم تنتج بشكل جيد والبالغ قدرها (19243) مليون دينار ، كذلك يمتلك المصرف فوائد مستلمة راکدة لم تنتج بشكل جيد والبالغ قدرها (2591) مليون دينار.

الجدول (7) قيم المدخلات الفائضة والمخرجات الراكدة لعام 2015 وفق إنموذج VRS- Malmquist
مليون دينار

ت	أسماء المصارف	المدخلات الفائضة						المخرجات الراكدة		
		الودائع	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى	الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى		
1	مصرف بغداد	0	0	0	0	0	0	0		
2	المصرف التجاري العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
3	مصرف الاستثمار العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
4	مصرف الشرق الأوسط	0	5610	0	0	19243	2591	0		
5	مصرف الأهلي العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
6	مصرف الائتمان العراقي	0	0	0	0	0	0	0		
7	مصرف سومر التجاري	0	0	0	0	0	0	0		
8	مصرف الخليج التجاري	0	0	0	0	0	0	0		
9	مصرف آشور الدولي	0	0	0	0	0	0	0		
10	مصرف المنصور	0	0	0	0	0	0	0		
11	مصرف الإقليم التجاري	0	0	0	0	0	0	0		
12	مصرف أربيل	0	0	0	0	0	0	0		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

رابعاً : التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات

من بين الخصائص التي يتمتع بها مؤشر مالمكويسيت لتحليل الإنتاجية هو أنه لا ينتهي بتحديد مستوى مقبولة الإنتاجية الفعلية و إنما في تحديده للتحسينات المطلوبة للمدخلات والمخرجات عن طريق القيم المعبر عنها بنسب التحسين المطلوبة والتي تمثل الفرق بين القيم الفعلية للمدخلات والمخرجات والقيم المقترحة لها.

أ- تحليل التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات لعام 2012

يعرض الجدول (8) مستويات التحسين المطلوبة في المدخلات للمصارف عينة البحث في كل من الودائع ، الفوائد المدفوعة والمصاريف الأخرى ، ومنه يتبين وجود تسعة مصارف لا يتواجد فيها فائض في المدخلات والتي كانت نسب التغيير فيها صفراً في جميع المدخلات أي وصلت إلى نسبة الكفاءة التامة. وهي كل من مصرف { بغداد ، التجاري العراقي ، الاستثمار العراقي ، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، الخليج التجاري ، آشور الدولي ، المنصور للاستثمار ، الإقليم التجاري و مصرف أربيل } ، من جهة أخرى نلاحظ بأن المصارف التي لديها فائض في الودائع هي كل من مصرف { الأهلي العراقي ، الائتمان العراقي وسومر التجاري } ، ويمتلك مصرف الأهلي العراقي اكبر الودائع الفائضة حيث وصلت الودائع إلى (163589) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (87128) مليون دينار أي عليه تخفيضها بنسبة (47%) ، يليه مصرف الائتمان العراقي الذي عليه تخفيض ودائعه بنسبة (33%) ثم مصرف سومر التجاري الذي عليه تخفيض ودائعه بنسبة (12%).

كما يلاحظ من الجدول (8) بأن أكثر المصارف فائض في الفوائد المدفوعة هو مصرف الائتمان العراقي الذي يمتلك فوائد مدفوعة تصل إلى (4443) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (3650) مليون دينار أي عليه تخفيضها بنسبة (18%) ، يليه مصرفي الأهلي العراقي و سومر التجاري اللذان يتوجب عليهما تخفيض الفوائد المدفوعة بنسبة (14%) ، (12%) على التوالي .

إما بالنسبة إلى المصاريف الأخرى فهناك فائض لدى المصارف عينة البحث (غير المرجعية) يصل أعلاه بنسبة تخفيض (63%) في مصرف سومر التجاري الذي يمتلك مصاريف أخرى تصل إلى (18738) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (7025) مليون دينار ، يليه مصرفي الائتمان العراقي و الأهلي العراقي اللذان يتوجب عليهما تخفيض المصاريف الأخرى بنسبة (18%) ، (14%) على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمرجات فان الجدول (9) يعرض مستويات التحسين المطلوبة في المخرجات حيث يوضحها بإشكالها الأربعة (الائتمان النقدي ، الاستثمارات المالية ، الفائدة المستلمة و الإيرادات الأخرى) ومنه يتبين لنا بأن أغلب المصارف عينة البحث لا تحتاج إلى تحسين في قيم الائتمان النقدي باستثناء مصرف الائتمان العراقي إذ يتوجب عليه زيادة قيم الائتمان النقدي بنسبة تصل إلى (467%) حيث يمتلك المصرف ائتماناً نقدياً يصل إلى (11505) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (65262) مليون دينار. كذلك يتضح لنا بأن هناك مصرفين يحتاجان إلى تحسين في قيم الاستثمارات المالية وهما كل من مصرف { الأهلي العراقي ، سومر التجاري } وقد بلغت أعلى نسب التحسين في مصرف سومر التجاري حيث يتوجب عليه زيادة قيم الفوائد المستلمة بنسبة تصل إلى (1134%) ، كذلك بخصوص الفوائد المستلمة فنلاحظ وجود مصرفين فقط يحتاجان إلى تحسين قيم الفوائد المستلمة وهما كل من مصرف { الأهلي العراقي ، الائتمان العراقي } وقد بلغت أعلى نسب التحسين في مصرف الائتمان العراقي حيث يتوجب عليه زيادة قيم الفوائد المستلمة بنسبة تصل إلى (61%) . أما بخصوص الإيرادات الأخرى فنلاحظ وجود مصرف سومر التجاري فقط بحاجة إلى تحسين قيم الإيرادات الأخرى بنسبة تصل إلى (38%).

الجدول (8) التحسينات المطلوبة بالمدخلات لعام 2012 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ:مليون دينار

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			الودائع			أسماء المصرف
المبلغ الفعلي	المبلغ المستهدف	نسبة التخفيض (%)	المبلغ الفعلي	المبلغ المستهدف	نسبة التخفيض (%)	المبلغ الفعلي	المبلغ المستهدف	نسبة التخفيض (%)	
25185	25185	0	7909	7909	0	1025725	1025725	0	مصرف بغداد
9970	9970	0	1113	1113	0	115573	115573	0	المصرف التجاري العراقي
9979	9979	0	5856	5856	0	269462	269462	0	مصرف الاستثمار العراقي
18214	18214	0	11585	11585	0	601992	601992	0	مصرف الشرق الأوسط
7522	8754	-14	2270	2642	-14	87128	163589	-47	مصرف الأهلي العراقي
17619	21447	-18	3650	4443	-18	227763	338686	-33	مصرف الائتمان العراقي
7025	18738	-63	1966	2230	-12	90911	103125	-12	مصرف سومر التجاري
11009	11009	0	10350	10350	0	238805	238805	0	مصرف الخليج التجاري
6847	6847	0	1195	1195	0	61298	61298	0	مصرف آشور الدولي
5861	5861	0	2107	2107	0	135742	135742	0	مصرف المنصور
8887	8887	0	129	129	0	81285	81285	0	مصرف الإقليم التجاري
106243	106243	0	24	24	0	44276	44276	0	مصرف أربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2) .

الجدول (9) التحسينات المطلوبة بالمرجات لعام 2012 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الاستثمارات المالية			الائتمان النقدي			أسماء المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	29033	29033	0	33699	33699	0	238761	238761	0	173421	173421	مصرف بغداد
0	12794	12794	0	11558	11558	0	134885	134885	0	12361	12361	المصرف التجاري العراقي
0	10811	10811	0	17632	17632	0	3371	3371	0	191495	191495	مصرف الاستثمار العراقي
0	58655	58655	0	23733	23733	0	8488	8488	0	205489	205489	مصرف الشرق الأوسط
0	21284	21284	15	9615	8387	543	12572	1956	0	78183	78183	مصرف الأهلى العراقي
0	30719	30719	61	13749	8515	0	86115	86115	467	65262	11505	مصرف الائتمان العراقي
38	17822	12919	0	9905	9905	1134	18046	1462	0	75014	75014	مصرف سومر التجاري
0	31272	31272	0	26429	26429	0	18145	18145	0	222668	222668	مصرف الخليج التجاري
0	20198	20198	0	7640	7640	0	12608	12608	0	52487	52487	مصرف آشور الدولي
0	8347	8347	0	13513	13513	0	38636	38636	0	77666	77666	مصرف المنصور
0	10344	10344	0	1791	1791	0	256	256	0	151465	151465	مصرف الإقليم التجاري
0	111582	111582	0	2783	2783	0	0	0	0	44945	44945	مصرف أربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2).

ب- تحليل التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات لعام 2013

يعرض الجدول (10) مستويات التحسين المطلوبة في المدخلات للمصارف عينة البحث في كل من { الودائع ، الفوائد المدفوعة والمصاريف الأخرى }، ومنه يتبين لنا بأن أغلب المصارف عينة البحث لا تحتاج إلى تخفيض في قيم المدخلات باستثناء مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار إذ يتوجب عليه تخفيض قيم الودائع بنسبة تصل إلى (36%) حيث يمتلك المصرف ودائع تصل إلى (356423) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (343128) مليون دينار. من جهة أخرى نلاحظ بأن المصرف لديه فائض في الفوائد المدفوعة و التي تصل إلى (11850) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (8867) مليون دينار إذ يتوجب عليه تخفيض قيم الفوائد المدفوعة بنسبة تصل إلى (25%) ، أما بخصوص المصاريف الأخرى فأن المصرف لديه فائض في المصاريف الأخرى و التي تصل إلى (19976) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (14948) مليون دينار إذ يتوجب عليه تخفيض قيم المصاريف الأخرى بنسبة تصل إلى (25%).

أما فيما يتعلق بالمخرجات فان الجدول (11) يعرض مستويات التحسين المطلوبة في المخرجات حيث يوضحها بإشكالها الأربعة (الائتمان النقدي ، الاستثمارات المالية ، الفائدة المستلمة و الإيرادات الأخرى) ومنه يتبين لنا بأن أغلب المصارف عينة البحث لا تحتاج إلى تحسين في قيم الائتمان النقدي باستثناء مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار إذ يتوجب عليه زيادة قيم الاستثمارات المالية بنسبة تصل إلى (140%) حيث يمتلك المصرف استثمارات مالية تصل إلى (19065) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (45825) مليون دينار. أما بخصوص الإيرادات الأخرى فيتوجب عليه زيادة قيمها بنسبة تصل إلى (2%) حيث يمتلك المصرف إيرادات أخرى تصل إلى (22869) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (22339) مليون دينار.

ج- تحليل التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات لعام 2014

يبين الجدول (12) مستويات التحسين المطلوبة في المدخلات للمصارف عينة البحث في كل من { الودائع ، الفوائد المدفوعة والمصاريف الأخرى } ، ومنه يتبين بأن المصارف التي لديها فائض في الودائع هي كل من مصرف { الشرق الأوسط العراقي للاستثمار و الأهلي العراقي } ، ويمتلك مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار أكبر الودائع الفائضة حيث وصلت الودائع إلى (345763) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (266645) مليون دينار أي عليه تخفيضها بنسبة (23%) ، كما يلاحظ بأن أكثر المصارف فائضاً في الفوائد المدفوعة هو مصرف الأهلي العراقي الذي يمتلك فوائد مدفوعة تصل إلى (8473) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (4827) مليون دينار أي عليه تخفيضها بنسبة (43%) . أما بالنسبة إلى المصاريف الأخرى فهناك فائض لدى المصارف عينة البحث يصل أعلاه بنسبة تخفيض (23%) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار الذي يمتلك مصاريف أخرى تصل إلى (19341) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (14915) مليون دينار.

أما فيما يتعلق بالمخرجات فإن الجدول (13) يعرض مستويات التحسين المطلوبة في المخرجات حيث يوضحها بإشكالها الأربعة (الائتمان النقدي ، الاستثمارات المالية ، الفائدة المستلمة و الإيرادات الأخرى) ومنه يتبين لنا بأن أغلب المصارف عينة البحث لا تحتاج إلى تحسين في قيم الائتمان النقدي باستثناء مصرفي { الشرق الأوسط العراقي للاستثمار و الأهلي العراقي } اللذان يحتاجان إلى تحسين في قيم الاستثمارات المالية وقد بلغت أعلى نسب التحسين في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار حيث يتوجب عليه زيادة قيم الفوائد المستلمة بنسبة تصل إلى (320%) ، كذلك بخصوص الإيرادات الأخرى فنلاحظ وجود مصرفين يحتاجان إلى تحسين قيم الإيرادات الأخرى وهما أيضا كل من مصرف { الشرق الأوسط العراقي للاستثمار و الأهلي العراقي } وقد بلغت أعلى نسب التحسين في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار حيث يتوجب عليه زيادة قيم الإيرادات الأخرى بنسبة تصل إلى (128%).

الجدول (10) التحسينات المطلوبة بالمدخلات لعام 2013 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			الودائع			أسماء المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	35361	35361	0	11083	11083	0	1295564	1295564	مصرف بغداد
0	11886	11886	0	1263	1263	0	100374	100374	المصرف التجاري العراقي
0	9128	9128	0	8598	8598	0	338441	338441	مصرف الاستثمار العراقي
-25	14948	19976	-25	8867	11850	-36	343128	536423	مصرف الشرق الأوسط
0	14506	14506	0	5060	5060	0	279634	279634	مصرف الأهلي العراقي
0	21550	21550	0	2889	2889	0	378047	378047	مصرف الائتمان العراقي
0	39725	39725	0	2617	2617	0	96679	96679	مصرف سومر التجاري
0	14717	14717	0	16461	16461	0	425595	425595	مصرف الخليج التجاري
0	9953	9953	0	1220	1220	0	74555	74555	مصرف آشور الدولي
0	3786	3786	0	4597	4597	0	482822	482822	مصرف المنصور
0	73430	73430	0	270	270	0	90389	90389	مصرف الإقليم التجاري
0	27881	27881	0	147	147	0	103500	103500	مصرف أربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2) .

الجدول (11) التحسينات المطلوبة بالمخرجات لعام 2013 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الاستثمارات المالية			الاكتفاء النقدي			أسماء المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	39014	39014	0	46244	46244	0	410178	410178	0	241795	241795	مصرف بغداد
0	9898	9898	0	12134	12134	0	118887	118887	0	13837	13837	المصرف التجاري العراقي
0	24792	24792	0	25697	25697	0	4435	4435	0	256446	256446	مصرف الاستثمار العراقي
2	23339	22869	0	33453	33453	140	45825	19065	0	215788	215788	مصرف الشرق الأوسط
0	30650	30650	0	5526	5526	0	32786	32786	0	126298	126298	مصرف الأهلي العراقي
0	32275	32275	0	13936	13936	0	271570	271570	0	6250	6250	مصرف الائتمان العراقي
0	3390	3390	0	41099	41099	0	1510	1510	0	105862	105862	مصرف سومر التجاري
0	44339	44339	0	43315	43315	0	20083	20083	0	306711	306711	مصرف الخليج التجاري
0	20677	20677	0	9683	9683	0	12608	12608	0	98275	98275	مصرف آشور الدولي
0	9055	9055	0	29329	29329	0	226861	226861	0	96840	96840	مصرف المنصور
0	44012	44012	0	3647	3647	0	225	225	0	141812	141812	مصرف الإقليم التجاري
0	33964	33964	0	8602	8602	0	0	0	0	131963	131963	مصرف أربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA VER3.2) .

الجدول (12) التحسينات المطلوبة بالمدخلات لعام 2014 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			الودائع			أسماء المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	33181	33181	0	10238	10238	0	1369162	1369162	مصرف بغداد
0	8835	8835	0	1202	1202	0	125355	125355	المصرف التجاري العراقي
0	15014	15014	0	9662	9662	0	284757	284757	مصرف الاستثمار العراقي
-23	14915	19341	-23	9711	12593	-23	266645	345763	مصرف الشرق الأوسط
-22	15541	20020	-43	4827	8473	-22	193730	247100	مصرف الأهلى العراقى
0	10331	10331	0	467	467	0	312193	312193	مصرف الائتمان العراقى
0	9730	9730	0	2901	2901	0	149546	149546	مصرف سومر التجارى
0	17831	17831	0	22362	22362	0	426654	426654	مصرف الخليج التجارى
0	18635	18635	0	708	708	0	102959	102959	مصرف آشور الدولى
0	11175	11175	0	1715	1715	0	565422	565422	مصرف المنصور
0	7345	7345	0	301	301	0	209096	209096	مصرف الإقليم التجارى
0	37526	37526	0	362	362	0	149482	149482	مصرف أربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2) .

الجدول (13) التحسينات المطلوبة بالمخرجات لعام 2014 وفق إنموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الاستثمارات المالية			الائتمان النقدي			أسماء المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	31749	31749	0	44517	44517	0	455022	455022	0	274410	274410	مصرف بغداد
0	6113	6113	0	13139	13139	0	291537	291537	0	16882	16882	المصرف التجاري العراقي
0	39014	39014	0	24089	24089	0	4714	4714	0	178844	178844	مصرف الاستثمار العراقي
128	22427	9851	0	26382	26382	330	115467	26860	0	193831	193831	مصرف الشرق الأوسط
7	23241	21630	0	15940	15940	15	18048	15715	0	179477	179477	مصرف الأهلى العراقي
0	8555	8555	0	18259	18259	0	395720	395720	0	5060	5060	مصرف الائتمان العراقي
0	11528	11528	0	3492	3492	0	1510	1510	0	144469	144469	مصرف سومر التجاري
0	36078	36078	0	47241	47241	0	78275	78275	0	318344	318344	مصرف الخليج التجاري
0	24617	24617	0	8092	8092	0	4987	4987	0	99680	99680	مصرف آشور الدولي
0	3278	3278	0	30208	30208	0	456807	456807	0	113116	113116	مصرف المنصور
0	10731	10731	0	8896	8896	0	225	225	0	242411	242411	مصرف الإقليم التجاري
0	35937	35937	0	14421	14421	0	0	0	0	108922	108922	مصرف أربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2) .

ح- تحليل التحسينات المطلوبة في المدخلات والمخرجات لعام 2015

يوضح الجدول (14) مستويات التحسين المطلوبة في المدخلات للمصارف عينة البحث في كل من { الودائع ، الفوائد المدفوعة والمصاريف الأخرى }، ومنه يتبين لنا بأن أغلب المصارف عينة البحث لا تحتاج إلى تخفيض في قيم المدخلات باستثناء مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار إذ يتوجب عليه تخفيض قيم الودائع بنسبة تصل إلى (5%) حيث يمتلك المصرف ودائع تصل إلى (329329) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (314476) مليون دينار. من جهة أخرى نلاحظ بأن المصرف لديه فائض في الفوائد المدفوعة و التي تصل إلى (13250) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (7042) مليون دينار إذ يتوجب عليه تخفيض قيم الفوائد المدفوعة بنسبة تصل إلى (47%) ، أما بخصوص المصاريف الأخرى فأن المصرف لديه فائض في المصاريف الأخرى و التي تصل إلى (23848) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (22772) مليون دينار إذ يتوجب عليه تخفيض قيم المصاريف الأخرى بنسبة تصل إلى (5%).

أما فيما يتعلق بالمخرجات فإن الجدول (15) يعرض مستويات التحسين المطلوبة في المخرجات حيث يوضحها بأشكالها الأربعة (الائتمان النقدي ، الاستثمارات المالية ، الفائدة المستلمة و الإيرادات الأخرى) ومنه يتبين لنا بأن أغلب المصارف عينة البحث لا تحتاج إلى تحسين في قيم الاستثمارات المالية باستثناء مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار إذ يتوجب عليه زيادة قيم الاستثمارات المالية بنسبة تصل إلى (45%) حيث يمتلك المصرف استثمارات مالية تصل إلى (42573) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (61816) مليون دينار. أما بخصوص الفوائد المستلمة فيتوجب عليه زيادة قيمها بنسبة تصل إلى (17%) حيث يمتلك المصرف فوائد مستلمة تصل إلى (15334) مليون دينار فيما كان المبلغ المستهدف هو (17925) مليون دينار.

الجدول (14) التحسينات المطلوبة بالمدخلات لعام 2015 وفق أنموذج VRS- Malmquist المبالغ: مليون دينار

المصاريف الأخرى			الفوائد المدفوعة			الودائع			أسماء المصرف
المبلغ الفعلي	المبلغ المستهدف	نسبة التخفيض (%)	المبلغ الفعلي	المبلغ المستهدف	نسبة التخفيض (%)	المبلغ الفعلي	المبلغ المستهدف	نسبة التخفيض (%)	
68567	68567	0	7849	7849	0	1165505	1165505	0	مصرف بغداد
11106	11106	0	1238	1238	0	102708	102708	0	مصرف التجاري العراقي
11123	11123	0	8903	8903	0	257901	257901	0	مصرف الاستثمار العراقي
22772	23848	-5	7042	13250	-47	314476	329329	-5	مصرف الشرق الأوسط
25290	25290	0	5499	5499	0	177371	177371	0	مصرف الأهلي العراقي
9111	9111	0	310	310	0	293673	293673	0	مصرف الائتمان العراقي
5901	5901	0	3197	3197	0	18569	18569	0	مصرف سومر التجاري
31636	31636	0	19155	19155	0	451157	451157	0	مصرف الخليج التجاري
18949	18949	0	879	879	0	117076	117076	0	مصرف آشور الدولي
13897	13897	0	1578	1578	0	752627	752627	0	مصرف المنصور
9805	9805	0	229	229	0	171513	171513	0	مصرف الإقليم التجاري
7405	7405	0	272	272	0	224585	224585	0	مصرف اربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2) .

الجدول (15) التحسينات المطلوبة بالمخرجات لعام 2015 وفق أنموذج VRS- Malmquist
مليون دينار

الإيرادات الأخرى			الفوائد المستلمة			الاستثمارات المالية			الاكتفاء النقدي			أسماء المصرف
نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	نسبة التخفيض (%)	المبلغ المستهدف	المبلغ الفعلي	
0	52714	52714	0	37052	37052	0	258838	258838	0	294982	294982	مصرف بغداد
0	2816	2816	0	16786	16786	0	242492	242492	0	20381	20381	مصرف التجاري العراقي
0	25690	25690	0	15201	15201	0	18640	18640	0	149974	149974	مصرف الاستثمار العراقي
0	28384	28384	17	17925	15334	45	61816	42573	0	160632	160632	مصرف الشرق الأوسط
0	15241	15241	0	19715	19715	0	2540	2540	0	210353	210353	مصرف الأهلي العراقي
0	6324	6324	0	17012	17012	0	298927	298927	0	12203	12203	مصرف الائتمان العراقي
0	9044	9044	0	4663	4663	0	2261	2261	0	117684	117684	مصرف سومر التجاري
0	25521	25521	0	39183	39183	0	173450	173450	0	352379	352379	مصرف الخليج التجاري
0	26113	26113	0	8139	8139	0	12806	12806	0	69279	69279	مصرف آشور الدولي
0	3056	3056	0	35045	35045	0	618155	618155	0	128007	128007	مصرف المنصور
0	10227	10227	0	12189	12189	0	3725	3725	0	223098	223098	مصرف الإقليم التجاري
0	13391	13391	0	5687	5687	0	0	0	0	88372	88372	مصرف اربيل

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (PIM-DEA ver3.2) .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
سيعتمد الباحث في عرضه لاستنتاجات البحث إلى الإشارة ولو بصورة مختصرة إلى النتائج ذات العلاقة والتي توصل لها البحث :

1. أظهرت نتائج تغير الإنتاجية الكلية في أنموذج عوائد الحجم المتغيرة بأن المصارف عينة البحث شهدت انخفاضاً وارتفاعاً وثباتاً في تغير الإنتاجية الكلية ، إذ بلغ عدد المصارف التي حصل فيها ارتفاع بتغير الإنتاجية الكلية (3) ، (1) مصارف للمدة من (2012-2013) ، (2013-2014) على التوالي بينما بلغ عددها (2) في المدة (2014-2015). وهذا يعني أن معظم المصارف بحاجة لتحسين مستوى الأداء الإنتاجي عن طريق استغلال الموارد والإمكانات المتاحة و كذلك عبر الاستفادة من نسب التخفيض في المدخلات الفائضة ونسب التحسين في المخرجات الراكدة.
2. أظهرت نتائج تحليل الكفاءة الحجمية بأن المصارف عينة البحث شهدت تغيراً في نسب الكفاءة الحجمية فالبعض منها شهد نسبة أكبر من الواحد وهذا يعني بأن العملية الإنتاجية في هذا المصارف تتصف بغلة حجم متزايدة أي أن الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أقل في المدخلات كي تصل للحجم الأمثل ، مما يتطلب من المصارف توسيع عملياتها المصرفية عبر تقديم خدمات مصرفية جديدة أو عن طريق فتح فروع جديدة ، كذلك شهد البعض الآخر نسب كفاءة حجمية أصغر من الواحد وهذا يعني أن العملية الإنتاجية في هذه المصارف تتصف بغلة حجم متناقصة أي أن الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات وبالتالي عليها تخفيض حجم المخرجات كي تحقق الحجم الأمثل.
3. أظهرت نتائج تحليل الكفاءة الفنية بأن عدد المصارف عينة البحث التي شهدت تغيراً ايجابياً في نسب الكفاءة الفنية قليل جداً مقارنة بعدد وحجم المصارف عينة البحث ، إذ بلغ عدد المصارف (3) ، (1) ، (2) للسنوات (2012-2013) ، (2013-2014) ، (2014-2015) على التوالي . وهذا يعني بأن أغلب المصارف عينة البحث لا تحقق أفضل الممارسات الإدارية بحيث تستخدم مدخلات أكثر في المرحلة الثانية من أجل إنتاج وحدة واحدة وبالتالي يشير إلى انخفاض الكفاءة في الفترة الثانية مقارنة بالكفاءة في المرحلة الأولى
4. نلاحظ عن طريق البيانات المثبتة في جداول نسب التحسين في المدخلات والمخرجات بأن أغلب المصارف عينة البحث تحقق إيرادات أخرى بنسبة كبيرة مقارنة بالفائدة المستلمة وهذا يعني أن هذه المصارف لا تمتلك القدرة على الكسب من خلال العمليات الأساسية ، إذ أن الجزء الأكبر من الإيرادات الأخرى متحقق من عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية وكذلك من رسوم و عمولات الائتمان التعهدي . وبالتالي يؤشر هذا لنا بأن أغلب المصارف لا تمارس نشاطها الحقيقي المتمثل بالوساطة بين المدخرين والمقرضين.

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نقترح التوصيات الآتية :

1. ضرورة قيام إدارات المصارف عينة البحث بإيجاد طرق جديدة وآليات عمل تتناسب مع حجم الموارد والمؤهلات التي تمتلكها عند إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية ، مع ضرورة تعزيز مفاهيم وأساليب الإنتاجية المصرفية وطرق قياسها لدى المصارف العراقية لأنها تساعد مجالس الإدارة على اتخاذ قرارات صائبة أكثر.
2. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي باستخدام مؤشرات جديدة تساهم في التعرف على الأداء الحقيقي للقطاع المصرفي ، عن طريق تطبيق أنظمة البرمجة الخطية ولا سيما تقنية تحليل تطويق البيانات التي تساعد في احتساب مؤشر مالموكويست لقياس الإنتاجية المصرفية بشكل أكثر دقة .
3. الاستفادة من مؤشرات الإنتاجية ومستويات التحسين في المدخلات التي تم الحصول عليها عن طريق نموذج التوجه نحو المدخلات في أنموذج عوائد الحجم المتغيرة للمصارف التي لم تحقق كفاءة في استخدام الموارد المتاحة ، كما أن المصارف غير الكفوءة عليها أن تستفيد من أنماط التشغيل والخبرات التي تمتلكها المصارف المرجعية التي حققت كفاءة تامة خلال مدة البحث.

المصادر :

1. التقرير (الميزانية) السنوي ، للمصارف عينة البحث للمدة من (2012-2015) .
2. بلال ، محمد إسماعيل (2008) ، إدارة الإنتاج والعمليات : مدخل كمي ، دار الجامعة الجديدة ، جامعة الإسكندرية ، مصر .
3. بن ختو ، فريد و قريشي ، محمد جموعي (2013) ، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) ، مجلة الباحث ، العدد 12 .
4. بورقبة ، شوقي (2011) ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية : دراسة تطبيقية مقارنة ، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس : سطيف الجزائر .
5. رايس ، حدة وفاطمة الزهراء ، نوي (2012) ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية : دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004 - 2008) ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد 26 .
6. عبد القادر ، طلحة (2012) ، محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) : دراسة حالة جامعة سعيدة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد : تلمسان الجزائر .
7. قريشي ، محمد جموعي و عرابة ، الحاج (2012) ، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) : دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011 ، مجلة الباحث ، العدد 11.

8. اللامي ، غسان قاسم داود و البياتي ، أميرة شكر ولي (2008) ، إدارة الإنتاج والعمليات : مرتكزات كمية ومعرفية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان .
9. المنصور ، كاسر نصر(2010) ، إدارة العمليات الإنتاجية : الأسس النظرية والطرائق الكمية ، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان .
10. هنية ، ماجد حسن (2005) ، العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي : دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة . Batchelor , Valli Boobal (2005)

1. , **A Comparable Cross-System** Bank Productivity Measure : Empirical Evidence From The Malaysian Dual Banking System , Thesis PhD , Edith Cowan University .
2. Berger , Allen N. & Humphrey , David B. (1997) , Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research , European Journal of Operational Research 98 .
3. Coelli , Timothy J. , Rao , D.S. Prasada , O'Donnell , Christopher J. , & Battese , George E. (2005) , An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis , 2th edition , Springer Science & Business Media, Inc.
4. Heffernan , Shelagh (2005) , Modern Banking , John Wiley & Sons Ltd, England .
5. Kenjegalieva , Karligash A. (2007) , A Non-Parametric Efficiency And Productivity Analysis of Transaction Banking , Thesis PhD, Loughborough University .
6. Kirikal , Ly (2005) , Productivity : the Malmquist Index and the Empirical Study of Banks in Estonia , Thesis on Economics , Tallinn University of Technology .
7. Kuussaari , Harri (1993) , Productive Efficiency in Finnish Local Banking During 1985-1990 , Bank of Finland Discussion Papers .
8. Mokhtar , Hamim Syahrul Ahmad , AlHabshi , Syed Musa & Abdullah , Naziruddin (2006) , A Conceptual Framework for and survey of Banking Efficiency study , UNITAR E-JOURNAL Vol. 2, No. 2 .
9. Al-Muharrami , Saeed (2010) , Arab Banking : Efficiency and Productivity , VDM Verlag Dr.müller Aktiengesellschaft & Co. KG .
10. Munteanu , Anca , Brezeanu , Petre & Badea , Leonardo (2013) , Productivity change patterns in the Romanian banking system : the impact of size and ownership on total factor productivity , Theoretical and Applied Economics Volume XX, No. 6(583), pp. 35-52 .
11. Reda , Malak (2008) , Empirical Study on Efficiency and Productivity of the Banking Industry in Egypt , Proceedings of the African Economic Conference .
12. Sharma , Dipasha , Sharma , Anil K. & Barua , Mukesh K. (2013) , Efficiency and productivity of banking sector : A critical analysis of literature and design of conceptual model , Qualitative Research in Financial Markets Vol. 5 No. 2, Emerald Group Publishing Limited .
13. Thayaparan , A. & Pratheepan , T. (2014) , Evaluating Total Factor Productivity Growth of Commercial Banks in Sri Lanka: An Application of Malmquist Index , Journal of Management Research , Vol. 6, No. 3 .

ملحق (1) المدخلات - المخرجات للمصارف عينة البحث لعام 2012 (مليون دينار)

ت	أسماء المصارف	المخرجات						المدخلات		
		الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى	الودائع	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى		
1	مصرف بغداد	173421	238761	33699	29033	1025725	7909	25185		
2	المصرف التجاري العراقي	12361	134885	11558	12794	115573	1113	9970		
3	مصرف الاستثمار العراقي	191495	3371	17632	10811	269462	5856	9979		
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	205489	8488	23733	58655	601992	11585	18214		
5	مصرف الأهلي العراقي	78183	1956	8387	21284	163589	2642	8754		
6	مصرف الائتمان العراقي	11505	86115	8515	30719	338686	4443	21447		
7	مصرف سومر التجاري	75014	1462	9905	12919	103125	2230	18738		
8	مصرف الخليج التجاري	222668	18145	26429	31272	238805	10350	11009		
9	مصرف آشور الدولي	52487	12608	7640	20198	61298	1195	6847		
10	مصرف المنتصور	77666	38636	13513	8347	135742	2107	5861		
11	مصرف الإقليم التجاري	151465	256	1791	10344	81285	129	8887		
12	مصرف أربيل	44945	0	2783	111582	44276	24	106243		

ملحق (2)
المدخلات - المخرجات للمصارف عينة البحث لعام 2013 (مليون دينار)

ت	أسماء المصرف	المخرجات						المدخلات		
		الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى	الودائع	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى		
1	مصرف بغداد	241795	410178	46244	39014	1295564	11083	35361		
2	المصرف التجاري العراقي	13837	118887	12134	9898	100374	1263	11886		
3	مصرف الاستثمار العراقي	256446	4435	25697	24792	338441	8598	9128		
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	215788	19065	33453	22869	536423	11850	19976		
5	مصرف الأهلي العراقي	126298	32786	5526	30650	279634	5060	14506		
6	مصرف الائتمان العراقي	6250	271570	13936	32275	378047	2889	21550		
7	مصرف سومر التجاري	105862	1510	41099	3390	96679	2617	39725		
8	مصرف الخليج التجاري	306711	20083	43315	44339	425595	16461	14717		
9	مصرف آشور الدولي	98275	12608	9683	20677	74555	1220	9953		
10	مصرف المنصور	96840	226861	29329	9055	482822	4597	3786		
11	مصرف الإقليم التجاري	141812	225	3647	44012	90389	270	73430		
12	مصرف أربيل	131963	0	8602	33964	103500	147	27881		

ملحق (3)

المدخلات - المخرجات للمصارف عينة البحث لعام 2014 (مليون دينار)

ت	أسماء المصرف	المخرجات				المدخلات	
		الانتماء النقدي	الاستثمارات المالية	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى	الودائع	الفوائد المدفوعة
1	مصرف بغداد	274,410	455,022	44517	31749	1,369,162	10238
2	المصرف التجاري العراقي	16,882	291,537	13139	6113	125,355	1202
3	مصرف الاستثمار العراقي	178,844	4,714	24089	39014	284,757	9662
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	193,831	26,860	26382	9851	345,763	12593
5	مصرف الأهلي العراقي	179,477	15,715	15940	21630	247,100	8473
6	مصرف الانتماء العراقي	5,060	395,720	18259	8555	312,193	467
7	مصرف سومر التجاري	144,469	1,510	3492	11528	149,546	2901
8	مصرف الخليج التجاري	318,344	78,275	47241	36078	426,654	22362
9	مصرف آشور الدولي	99,680	4,987	8092	24617	102,959	708
10	مصرف المنصور	113,116	456,807	30208	3278	565,422	1715
11	مصرف الإقليم التجاري	242,411	225	8896	10731	209,096	301
12	مصرف أربيل	108,922	0	14421	35937	149,482	362

ملحق (4)

المدخلات - المخرجات للمصارف عينة البحث لعام 2015 (مليون دينار)

ت	أسماء المصرف	المخرجات					المدخلات	
		الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	الفوائد المستلمة	الإيرادات الأخرى	الودائع	الفوائد المدفوعة	المصاريف الأخرى
1	مصرف بغداد	294,982	258,838	37052	52714	1,165,505	7849	68567
2	المصرف التجاري العراقي	20,381	242,492	16786	2816	102,708	1238	11106
3	مصرف الاستثمار العراقي	149,974	18,640	15201	25690	257,901	8903	11123
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	160,632	42,573	15334	28384	329,329	13250	23848
5	مصرف الأهلي العراقي	210,353	2,540	19715	15241	177,371	5499	25290
6	مصرف الائتمان العراقي	12,203	298,927	17012	6324	293,673	310	9111
7	مصرف سومر التجاري	117,684	2,261	4663	9044	18,569	3197	5901
8	مصرف الخليج التجاري	352,379	173,450	39183	25521	451,157	19155	31636
9	مصرف آشور الدولي	69,279	12,806	8139	26113	117,076	879	18949
10	مصرف المنصور	128,007	618,155	35045	3056	752,627	1578	13897
11	مصرف الإقليم التجاري	223,098	3,725	12189	10227	171,513	229	9805
12	مصرف أربيل	88,372	0	5687	13391	224,585	272	7405

ملاح وأبعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2015):تحديات التنمية

سحر قاسم محمد- م. رئيس ابحاث /دائرة الاحصاء والابحاث

المستخلص:

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق هدف نهائي يتركز في تحفيز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة ، أي انتهاج سياسة سليمة توائم بين تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف من خلال أهدافه الوسيطة (سعر الفائدة وسعر الصرف) التي تركز على السيطرة على السيولة المحلية ومعدل نموها بما يناسب احتياجات الاقتصاد وتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية . ان تحقيق التوازن بين معدل نمو السيولة المحلية وحفز النمو الاقتصادي يكون من خلال عمل كل من السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي للبلد جنباً إلى جنب مع ضرورة توافر الاستقرار الأمني من ناحية والتطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات الاقتصادية من ناحية أخرى.

أوضح البحث مدى استجابة الاقتصاد العراقي من خلال رفع معدلات النمو بصورة حقيقية تناسب مع نسب التقدم في الاستقرار الفعلي في المستوى العام للأسعار خلال المدة 2003-2015.

توصلت الدراسة الى ان البنك المركزي العراقي قد قطع شوطاً كبيراً تكفل بالنجاح الواضح في تنفيذ سياسته النقدية أزاء مؤشرات معدل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السيطرة على مناسيب السيولة وفقاً لأدوات سياسته النقدية ، الا ان هذا النجاح قابله عدم استجابة من قبل السياسة الاقتصادية للدولة الى جانب ان القطاع المصرفي مازال لا يشجع على توفير الحد المقبول من الائتمان الممنوح للنشاط الخاص ومواكبة التوجهات الاقتصادية الراهنة للدولة في التنمية وإعادة الاعمار ومكافحة البطالة والركود الاقتصادي .

توصي الدراسة على ضرورة إعتداد سياسة اصلاح اقتصادي قائم على تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية والعمل وعلى فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الإعتماد على مصدر واحد للدخل وإيجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد فضلاً عن تطوير الرؤية الاستراتيجية للجهاز المصرفي ورفع مستوى الوعي الائتماني وتقوية الاجراءات التنفيذية وحسن توظيف الموارد المالية المتاحة في الجوانب التي تسهم في حفز النمو الاقتصادي والاستثمارات الانتاجية.

Abstract:

The Central Bank of Iraq seeks to achieve a final objective focused on stimulating economic growth while maintaining a stable economic environment, that is, a sound policy that harmonizes the stimulation of economic growth and maintaining stability in the general level of prices and exchange rate through its intermediate objectives (interest rate and exchange rate) To control local liquidity and growth rate to suit the needs of the economy and achieve the ultimate goal of monetary policy. The balance between the rate of growth of

domestic liquidity and the stimulation of economic growth is achieved through the work of both monetary policy and macroeconomic policies of the country along with the need for security stability on the one hand and the actual application of economic laws and legislation on the other.

The research showed the extent to which the Iraqi economy responded by raising real growth rates in proportion to the rates of progress in actual stability in the general price level during the period 2003-2015.

The study concluded that the Central Bank of Iraq has gone a long way to achieve a clear success in the implementation of monetary policy on the indicators of inflation rate and stabilize the general level of prices by controlling the levels of liquidity according to monetary policy tools, but this success was met by non-response by economic policy. The banking sector still does not encourage the provision of the acceptable level of credit granted to private activity, keeping pace with the current economic trends of the state in development and reconstruction, combating unemployment and the economic recession.

The study recommends the adoption of an economic reform policy based on diversifying the national economic base, working on decoupling the growth of GDP with oil exports, reducing reliance on one source of income, creating various incentives for economic growth, developing the strategic vision of the banking system, raising the level of credit awareness and strengthening executive procedures. Good use of available financial resources in aspects that contribute to stimulating economic growth and productive investments.

المقدمة

تشبت الأدبيات الاقتصادية ان السياسة النقدية تحتل مركز الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية ومنذ أمد بعيد ، فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيكيون المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية تركت أثراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة ولغرض تحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي لابد من المزج بين السياستين النقدية والمالية حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير في وضع واتجاه النشاط الاقتصادي ، وتجدر الإشارة إلى إن صندوق النقد والبنك الدوليين استندا بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمها برامج الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي في معظم الدول النامية والتي جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية ولاسيما في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم.

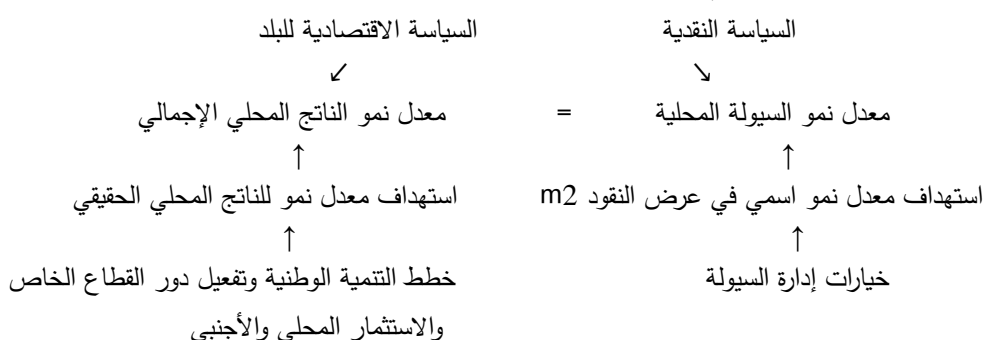
اعتمدت السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 على ما يسمى (القواعد القائمة على المعلوماتية أو الإشارتية) لتوليد الاستقرار في السوق المالية ، أي اعتماد سياسة قاعدة نقدية إذ تنطلق الوسائل الإشارتية من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي أي الـ (Policy Rate) وهو معدل فائدة تأشيري يساعد

في إطلاق إشارات قوية تؤثر على اتجاهات وتطور هيكل أسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف .

وانطلاقاً من هذا المبدأ اعتمدت السياسة النقدية في البنك المركزي رفع أسعار الفائدة عندما يكون الإنفاق الكلي ، أي (تيار التدفق النقدي) أكبر من تيار التدفق السلعي إذ تتم عملية إدارة السيولة بموجب ذلك على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ، أي تحقيق أعلى معدلات نمو مرغوبة من الناتج المحلي الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي ، الذي لا يزيد كسره الطبيعي غالباً عن (3%) سنوياً .

هدف البحث : يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق هدف نهائي يتركز في تحفيز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة ، أي انتهاز سياسة سليمة توائم بين تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف من خلال أهدافه الوسيطة (سعر الفائدة وسعر الصرف) التي تركز على السيطرة على السيولة المحلية ومعدل نموها بما يناسب احتياجات الاقتصاد وتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية .

ان تحقيق التوازن بين معدل نمو السيولة المحلية وحفز النمو الاقتصادي يكون من خلال عمل كل من السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي للبلد جنباً إلى جنب مع ضرورة توافر الاستقرار الأمني من ناحية والتطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات الاقتصادية من ناحية أخرى :



ولعل السؤال الذي يطرح هنا ويحدّد مشكلة البحث هو: هل أظهر الاقتصاد العراقي أية تغيرات هيكلية واضحة المعالم في رفع معدلات النمو بصورة حقيقية تناسب نسب التقدم في الاستقرار الفعلي في المستوى العام للأسعار ؟

المبحث الأول : تحليل الجانب النقدي :

أولاً : السيطرة على مناسيب السيولة (تطورات عرض النقد للمدة 2003-2015)

تعدّ السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي مؤسسة استقرار الأسعار والمشجعة على تمويل التنمية ومن خلال دعم أدوات السوق ، وهدفها الأساس التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار بغية استعادة التوازن الاقتصادي وتقوية الاستقرار المالي في آن واحد ، والتي

تتمثل بهدف الاستقرار النقدي والمالي الذي نص عليه قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 الذي منحه صفة الاستقلال وهو بوصفه مؤسسة مالية يلتزم بهذه الأهداف .

وسعى البنك المركزي العراقي أثناء المدة 2003-2015 إلى الارتقاء بدرجة فاعلية السياسة النقدية الهادفة إلى توفير فرص الاستقرار النقدي والنجاح للاقتصاد الوطني بوصفها السياسة الوحيدة التي تنفرد في التصدي للتضخم و إدارة سياسة نقدية حصينة ومواكبة للتطورات المصرفية مع الاستمرار في اتباع رقابة مصرفية مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية من خلال استراتيجية خاصة بالرقابة على الجهاز المصرفي ومواصلة المراجعة الجادة والشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل الجهاز المصرفي ، ويلحظ من الجدول (1) ما يأتي :

اتجاه عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 أثناء المدة في أعلاه بالارتفاع باستثناء عامي 2014 و 2015 ، إذ سجّل انخفاضاً بنسبة (-1.5%) و (-10%) على التوالي ، فقد سجّلت العملة خارج البنوك في نهاية عام 2003 ما مقداره (4630) مليار دينار ، وسجّلت الودائع الجارية لدى المصارف التجارية (1144) مليار دينار، إذ شكّلت الأولى ما نسبته (80%) ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى عدة عوامل أبرزها ضعف الثقة بالجهاز المصرفي بسبب قيام عدد من إدارات المصارف بعدم المحافظة على ودائع الجمهور، مما أدى إلى ظهور حالات إعسار مصرفي وانخفاض نسبة السيولة لدى عدد غير قليل من المصارف مما خلق ما يطلق عليها ظاهرة (الذعر المصرفي) فضلاً عن زيادة حالات الهجرة الداخلية والخارجية . وشكّلت الثانية (20%) من مجموع عرض النقد M1 والبالغ (5774) مليار دينار ، في حين سجّلت العملة خارج البنوك ما مقداره (34855) مليار دينار و (30580) مليار دينار من الودائع الجارية في نهاية العام 2015 ، إذ أسهمت العملة خارج البنوك بنسبة (53.3 %) ، والودائع الجارية بنسبة (46.7%) من مجموع عرض النقد البالغ (65435) مليار دينار .

سجّلت معدلات نمو العملة خارج البنوك أعلى مستوى لها في عام 2004 ، إذ بلغت (54.7%) ، في حين سجّلت أدنى مستوى لها عام 2015 لتبلغ (-3.4%)، في حين تباينت معدلات نمو الودائع الجارية بين معدلات نمو سالبة بلغت (-23.4%) عام 2005 ، و (-3.4%) عام 2012 ، و (-5.7%) عام 2014 ، و (-16.5%) عام 2015 ، وأعلى معدل نمو موجب بلغ (161%) عام 2004 .

جدول رقم (1)

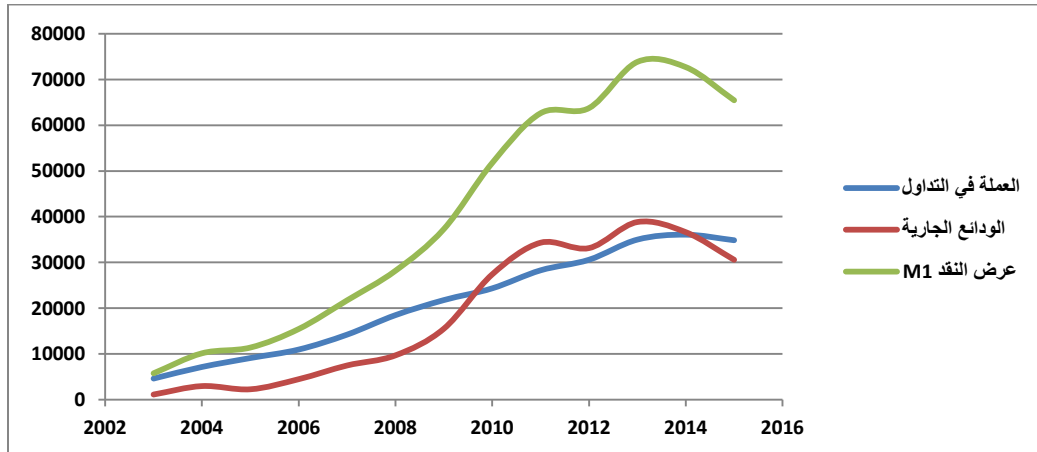
تطورات عرض النقد M1 بالمفهوم الضيق و M2 بالمفهوم الواسع للمدة 2003-2015 (مليار دينار)

السنة	العملة خارج البنوك	معدل النمو %	الودائع الجارية	معدل النمو %	عرض النقد M1	معدل النمو %	عرض النقد M2	معدل النمو %
2003	4630		1144		5774		6953	
2004	7163	54.7	2986	161	10149	75.8	12254	76.2
2005	9113	27.2	2286	23.4-	11399	12.3	14684	19.8
2006	10968	20.4	4492	96.5	15460	35.6	21080	43.6
2007	14232	29.8	7490	66.7	21721.2	40.5	26956	27.9
2008	18493	29.9	9697	29.5	28190	29.8	34920	29.5
2009	21776	17.8	15524	60.1	37300	32.3	45438	30.1
2010	24342	11.8	27401	76.5	51744	38.7	60386	32.9
2011	28287	16.2	34320	25.2	62616	21	72178	19.5
2012	30594	8.1	33142	3.4-	63736	1.8	75466	4.5
2013	34995	14.4	38836	17.2	73831	15.8	87679	16.2
2014	36072	3.1	36620	5.7-	72691	1.5-	90728	3.5
2015	34855	3.4-	30580	16.5-	65435	10-	82595	9-

النشرة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة، البنك المركزي العراقي، دائرة للإحصاء والأبحاث

شكل رقم (1)

العملة خارج البنوك، الودائع الجارية وعرض النقد M1 في المدة 2003-2015



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

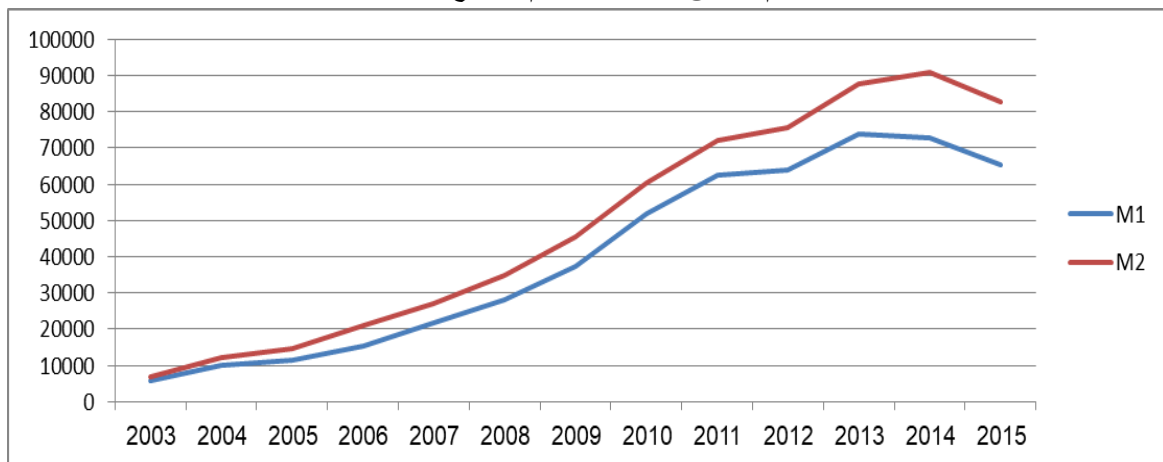
إن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع عرض النقد M1 في المدة 2004-2013 تعود إلى الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الأجنبية الناجمة عن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين سجل انخفاضاً عامي 2014 و 2015 وذلك يعود إلى الأثر الانكماشى للعوامل

الخارجية المتمثلة (بصافي الموجودات الأجنبية)* البالغ (7905) و (22695) مليار دينار نهاية عامي 2014 و 2015 ، نتيجة الانخفاض الواضح الذي شهدته أسعار النفط عالمياً ابتداءً من النصف الثاني من العام 2014، فضلاً عن سوء استخدام الموارد بالعملات الأجنبية وتلكؤ تنفيذ الخطة الاستثمارية ضمن الموازنة العامة الاتحادية ، ووجود الكثير من حالات الفساد المالي التي أدت إلى توقف المشاريع الاستثمارية الموكلة إلى القطاع الخاص بسبب سوء التنفيذ.

سجل عرض النقد M2 معدلات نمو واضحة للمدة 2004-2014 باستثناء عام 2015 ، إذ سجل أعلى معدل نمو موجب عام 2004 بلغ (76.2%) ، في حين سجل أوطأ معدل نمو عام 2014 وبنسبة (3.5%) ، إذ انعكس الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية وابتداءً من النصف الثاني من عام 2014 على تراجع نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع أثناء ذلك العام ومن ثم ليسجل معدل نمو سالب بلغ (-9%) عام 2015 .

شكل رقم (2)

عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 والمفهوم الواسع M2 للمدة 2003-2015



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

ثانياً : تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد للمدة 2003-2015

يلحظ من الجدول (2) أن عرض النقد قد ازداد بمقدار (9686) مليار دينار أو بنسبة (167.8%) خلال المدة 2003-2006 ويتضح أثر صافي الموجودات الأجنبية التوسعي البارز في عرض النقد ، الذي ازداد بمقدار (9833) مليار دينار ، والديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والتي ازدادت بمقدار (2035) مليار دينار ، وفقرة الموازنة التي ازدادت بمقدار (13301) ويتضح في جانب المطلوبات الأثر الانكماشى لفقرة صافي الديون الحكومية وفقرة شبه النقد البالغ (15483) مليار دينار .

اما خلال المدة 2006-2010 فقد سجل عرض النقد زيادة بمقدار (36283) مليار دينار، أو بنسبة (234.7%) وهذه الزيادة ارتبطت بالأثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الأجنبية الذي ازداد بمقدار (59656) مليار دينار ، والديون على القطاع الخاص بمقدار (6773) مليار

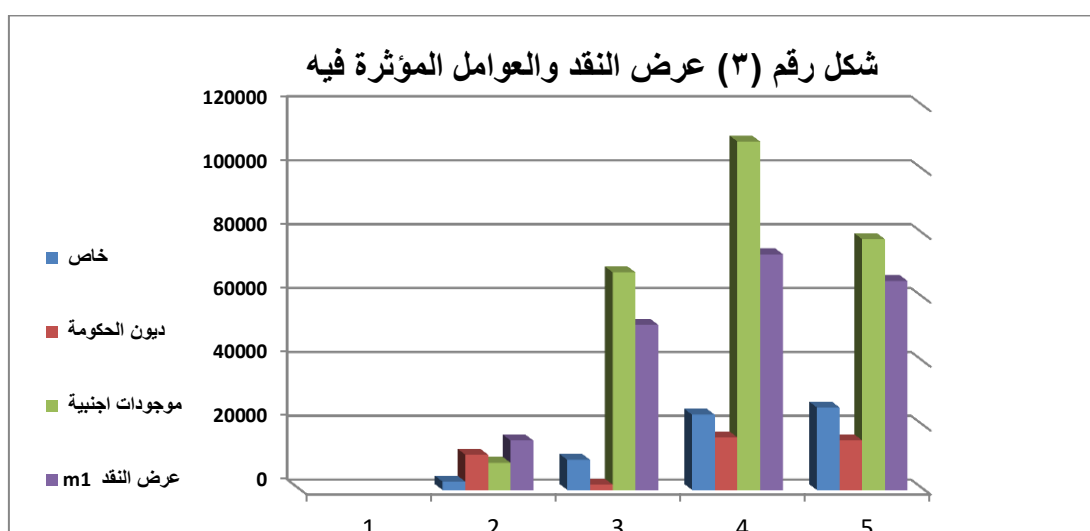
دينار، في حين يعكس جانب المطلوبات الأثر الانكماشى لصافي الديون الحكومية، فقرة شبه النقد وفترة الموازنة ، بمقدار (30146) مليار دينار .

وخلال المدة 2010-2013 كان للأثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية وديون القطاع الخاص البالغ (40969) و(14161) مليار دينار أثر واضح في زيادة عرض النقد بنسبة (42.7%) ، إذ أسهم كل منهما بنسبة (74.3%) و(25.7%) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغ (55130) مليار دينار يقابلها مجموع العوامل الانكماشية البالغة (33044) مليار دينار والتي تأتت من الزيادة الحاصلة في:

1. صافي ديون الحكومة بمقدار (16455) مليار دينار التي شكّلت (49.8%) من مجموع العوامل الانكماشية لعرض النقد.

2. الودائع الأخرى بمقدار (5150) مليار دينار .

3. الزيادة الحاصلة في فترة الموازنة بمقدار (11439) مليار دينار ، إذ شكّل كل منهما ما نسبته (15.6%) و(34.6%) من مجموع العوامل التوسعية، جدول (2) ، أما بشأن المدة 2013-2015 فقد سجّل عرض النقد انخفاضاً واضحاً بلغ مقداره (-8396) مليار دينار وكان لصافي الموجودات الأجنبية الأثر الانكماشى الواضح وبمقدار (-30601) مليار دينار ، والودائع الأخرى بمقدار (-3307) مليار دينار واللّتين أسهمتاً بنسبة (90.2%) و(9.8%) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغ (33908) مليار دينار، قابلها الأثر التوسعي المتمثل بزيادة صافي ديون الحكومة وفترة ديون القطاع الخاص وفترة الموازنة بمقدار (18427) ، (2299) و(4788) مليار دينار على التوالي، إذ أسهم كل منهم بنسبة (72.2%) ، (9%) و(18.8%) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغ (25514) مليار دينار، الشكل (3).



الرسم البياني من إعداد الباحثة إعتماًداً على بيانات الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه نهاية المدة

(مليار دينار)

السنوات الفقرات	2003	2006	2010	2013	2015
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك المركزي+المصارف	-1350	8483	68139	109108	78507
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	605	2640	9413	23574	25873
الديون الحكومية	5556	7535	12278	11855	28379
مجموع الموجودات	4811	18658	89830	144583	132759
المطلوبات النقدية					
عرض النقد	5774	15460	51743	73831	65435
العملة خارج البنوك	4630	10968	24342	34995	34855
الودائع الجارية	1144	4492	27401	38836	30580
المطلوبات غير النقدية					
الودائع الأخرى	1180	5590	8546	13696	17003
الودائع الحكومية	945	13996	20446	36478	34575
فقرة الموازنة	3087	16388	9095-	20534-	15746-
مجموع المطلوبات غير النقدية	-963	3198	38087	70752	67324
مجموع المطلوبات	2125	18658	89830	50173	132759

النشرة الإحصائية السنوية ، أعداد متفرقة ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي

ثالثاً : تحليل النقد الأساس M0 للمدة 2004-2015

يمثل النقد الأساس* النقد المصدّر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي (وتمثل هذه الودائع الاحتياطي القانوني مضافاً إليه الاحتياطيات الفائضة).

مصادر النقد الأساس وتشمل :

1. صافي الموجودات الأجنبية .
2. صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي .

استخدامات النقد الأساس وتشمل:

1. العملة خارج البنوك.
2. احتياطيات المصارف.

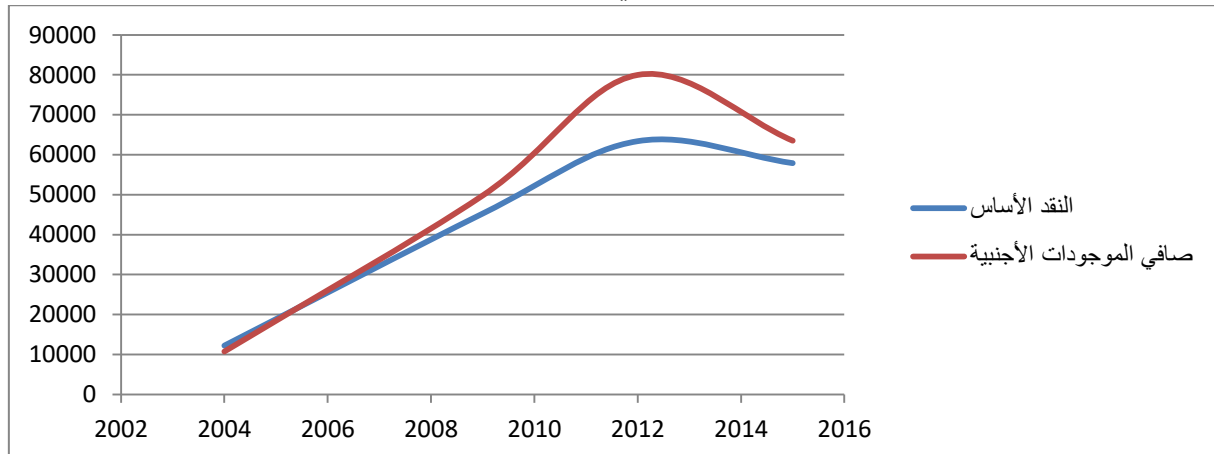
جدول (3)
النقد الأساس في نهاية المدة

(مليار دينار)

المسنوات	2015	2012	2009	2004
المصادر (أ+ب)	57888	63391	45270	12219
أ. صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي	63506	79968	49792	10742
ب. صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي	63506	79968	49792	1477
الاستخدامات (أ + ب)	57888	63391	45270	12219
أ. العملة خارج البنوك	34855	30594	21776	7163
ب. احتياطات المصارف	23033	32797	23494	5056

المصدر : البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث / النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة ومؤشرات KFI

شكل رقم (4)
النقد الأساس وصافي الموجودات الأجنبية



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3).

يلحظ من الجدول (3) ومن جانب الاستخدامات ان العملة خارج البنوك شكّلت الجزء الأكبر من استعمالات النقد الأساس بالقياس إلى احتياطات المصارف عام 2004، في حين انعكس الوضع عامي 2009 و 2012، إذ شكّلت احتياطات المصارف الجزء الأكبر من احتياطات النقد الأساس، في حين عادت العملة خارج البنوك لتشكل الجزء الأكبر من استعمالات النقد الأساس عام 2015، أما من جانب المصادر فقد كانت الموجودات الأجنبية (الصافي) هي المصدر الرئيس للنقد الأساس. ويتضح من الجدول (3) أيضاً إن مختلف مكونات جانب مصادر النقد الأساس تعكس السلوك للقطاع الحكومي، البنك المركزي العراقي، المصارف التجارية والتأثير للقطاع الخارجي أو مجموع تأثير هذه المتغيرات.

وكان لصافي الموجودات الأجنبية الأثر الأكبر بين مكونات النقد الأساس لا بل تفوقت على مقداره في السنوات 2009، 2004، 2012 و 2015 (الرسم البياني رقم 3) ،هذا وان صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي يمثل مقدار المتراكم لصافي الفائض في ميزان المدفوعات للسنوات الماضية، في حين تعدّ التقلبات في خزين الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي نتيجة للتغيرات في الصادرات ،والاستيرادات ولحدود معينة حركات رأس المال .

ولا يخفى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد نفطي يعتمد فيه القطاع الخارجي وبشكل كبير على صادرات النفط وتعدّ عوائد النفط المصدر الأساس لتزويد الاقتصاد بالعملات الأجنبية ،إذ شكّلت الصادرات النفطية لعام 2015 ما نسبته (99 %) إلى إجمالي الصادرات وهذا يعني أن البنك المركزي ستكون له سيطرة محدودة على هذا المتغير .

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الديون على الحكومة المركزية الذي يتألف من (مطالبات على وزارة المالية مطروحاً منه ودائع وزارة المالية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية) على الرغم من أهميته ، إلا أنه يعدّ عاملاً خارجياً ،أي لا يخضع لسيطرة البنك المركزي إذ إنّ حركة الإيداعات الحكومية يخضع للسياسة المالية إلى حد كبير بدلاً من السياسة النقدية.

اما بالنسبة إلى صافي ديون المصارف التجارية فهي تقع تحت سيطرة البنك المركزي وسياسته النقدية ، إذ إنها سجّلت أعلى مقدار لها عام 2007 لتبلغ (8248) مليار دينار تراجعت إلى (6871) ، (5570) و(4476) مليار دينار للأعوام 2009، 2008 و 2010 على التوالي وذلك يعود لتوقف العمل بودائع الاستثمار لمدة 14 و 30 يوماً ،إلا أن هذه الديون عادت لترتفع إذ سجّلت (6299) ، (7302)، (9604) مليار دينار للأعوام 2011، 2012 و 2013 على التوالي لتستقر عند (5671) مليار دينار عام 2015 ،ويعود ذلك إلى زيادة الودائع لدى البنك المركزي العراقي بالدولار الأمريكي من (471) مليار دينار عام 2006 لتصل إلى (3010) مليار دينار عام 2010 وإلى (5521) مليار دينار عام 2013 وصولاً إلى (4517) مليار دينار عام 2015* ، إذ يظهر وبوضوح عمل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وأثرها في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال مؤشر معدل فائدة البنك (Policy Rate) والذي انعكس أثره في اتجاهات وتطور هيكل أسعار الفائدة من خلال التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي وداائع المصارف ،وتجدر الإشارة إلى أن المصارف لم تراع ذلك مما ولد فجوة سعر الفائدة بين أسعار الفائدة على الودائع وما يقابلها من أسعار الفائدة على القروض التي تراوحت بين 7-9% وهو مؤشر سلبي يشير إلى ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي .

رابعاً : تحليل المضاعف النقدي للمدة 2015-2004:

أن العامل الآخر المؤثر في عرض النقد بجانب النقد الأساس هو المضاعف النقدي الذي هو نسبة مجموع عرض النقد إلى النقد الأساس ، إذ إنّ القيم المحتسبة للمضاعف النقدي في العراق خلال المدة 2015-2004 منخفضة جداً ، إذ شكّل معدلاً بلغ مقداره (1.13) وعليه فإنّ المضاعف النقدي خلال المدة موضوع البحث منخفض ، وأن مقادير المضاعف النقدي تغيرت بين حدها الأعلى البالغ (1.43) في عام 2015 ومستواها الأدنى البالغ (0.81) في عام 2008 ، والجدول (4) يوضح المضاعف النقدي في العراق للمدة 2014-2004

جدول (4)
المضاعف النقدي في العراق أثناء المدة 2014-2004

(مليار دينار)

المضاعف U	النقد الأساس B	نسبة الاحتياطي إلى الودائع r	نسبة العملة إلى عرض النقد CC	الاحتياطيات R	عرض الواسع النقد m2	الودائع الداخلة في عرض النقد الواسع DD	العملة خارج البنوك C	نهاية السنة
8= 3/7	7= 1+ 4	6= 4/2	3/5=1	4	3	2	1	
1	12219	0.99	0.58	5056	12254	5,091	7163	2004
1.06	13795	0.84	0.62	4682	14684	5,571	9113	2005
1.2	17521	0.65	0.52	6553	21080	10112	10968	2006
0.94	28808	1.1 5	0.53	14576	26956	12724	14232	2007
0.81	42859	1.48	0.53	24366	34920	16427	18493	2008
1	45270	0.99	0.48	23494	45438	23662	21776	2009
1.12	53810	0.82	0.4	29468	60386	36044	24342	2010
1.23	58698	0.69	0.39	30411	72178	43891	28287	2011
1.19	63391	0.73	0.41	32797	75466	44872	30594	2012
1.2	73259	0.73	0.4	38624	87679	52684	34995	2013
1.37	66231	0.55	0.40	30159	90728	54656	36072	2014
1.43	57888	0.48	0.42	23033	82595	47740	34855	2015

تم إعداد الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على النشرة الإحصائية السنوية ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي

يلحظ من الجدول أعلاه ، تدني قيمة المضاعف وبشكل واضح في السنوات 2008-2007 ليسجل (0.94) ، (0.81) وذلك يعود إلى ارتفاع نسبتي العملة والاحتياطيات المحددتين له خلال تلك المدة ، فقد بلغ معدل نسبة العملة (53%) ، ومعدل نسبة الاحتياطي (1.32 %) .
وإنّ العلاقة التبادلية بين المتطلبات القانونية والاحتياطيات الفائضة ، كما في جدول (5) ، تتضح بانخفاض قيمة المضاعف خلال المدة 2008-2004 التي بدت واضحة في الجدول (4) ، إذ ان زيادة

نسبة الاحتياطي القانوني والتي تؤول إلى زيادة رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني تؤدي أيضاً إلى انخفاض رصيد الاحتياطيات المصرفية الفائضة التي تعرف بأنها كل ما يؤثر في نقود المصارف سواء المودعة لدى بعضها أو لدى البنك المركزي باستثمار ليلي أو حساب جاري، وعند إضافة التسهيلات الإيداعية القائمة لدى البنك المركزي إلى الاحتياطي القابل للإقراض إلى الجمهور نكون قد حصلنا على مجمل الاحتياطيات المصرفية الفائضة التي تمثل تسرباً داخلياً على مضاعف الائتمان⁽²⁾ وهذا يوضح أن السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي اتبعت أثناء المدة أعلاه سياسة انكماشية (تقليل عرض النقد) أي العرض الفائض من السيولة المحلية بغية تقليل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

جدول (5)

الاحتياطيات القانونية والفائضة

(مليار دينار)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطي القانوني	1605	2966	4078	12084	19994	9417	7155	7815	8624	9627	10576	9390
الاحتياطيات الفائضة	3198	2007	3265	2820	1790	12929	28401	24025	24518	30901	17317	12784

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية، إعداد متفرقة، دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي

وتجدر الإشارة إلى أن سيطرة السياسة النقدية على عرض النقود ومن ثم على السيولة العامة من خلال تأثير البنك المركزي في مضاعف الائتمان لا يقتصر على متطلبات الاحتياطي القانوني وإنما يمتد إلى الاحتياطيات المصرفية الفائضة، إذ يكون التأثير فيهما متبادلاً لكون عمل أحدهما يكمل الآخر، كما أن البنك المركزي العراقي تبنى توجهات جديدة بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) أو خلق النقود ابتداءً من 2004/11/1 إذ حدّد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني بـ 25% على الودائع بنوعيتها (الحكومي والخاص) إذ إنّ 20% من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف على شكل أرصدة بالدينار العراقي في حساب احتياطي لدى البنك المركزي و 5% من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في خزائنه كموجود نقدي .

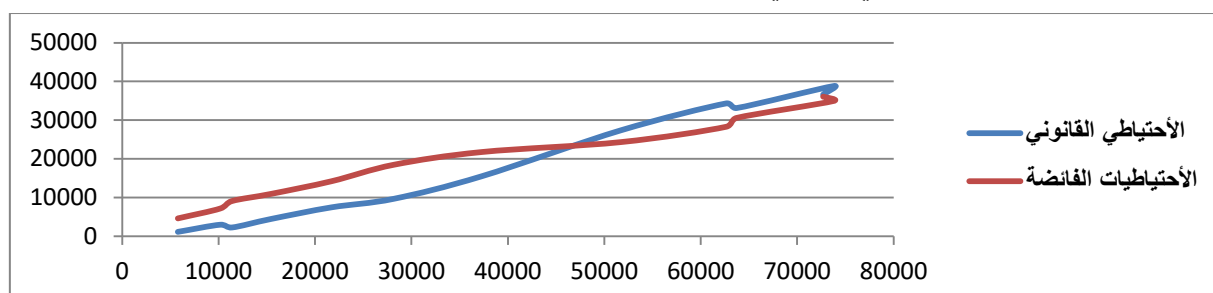
وفي أيلول 2007 رفعت نسبة الاحتياطي المفروض على الودائع إلى (75%) على الودائع الحكومية* و 25% على الودائع الخاصة، وبعد أن حقق البنك المركزي غايته في السيطرة على عرض النقد أعاد في آذار 2009 نسبة الاحتياطي القانوني إلى 25% على الودائع الحكومية والخاصة ، وفي نيسان 2010 تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى 20% على كلا النوعين من الودائع، في حين أصبحت نسبة هذا الاحتياطي 15% ومازالت هذه النسبة هي المعتمدة إلى يومنا هذا .

(1) الشبيبي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي ص37
* ويهدف ذلك إلى الحد من مغالاة المصارف الحكومية في استخدام الودائع الحكومية التي يغلب عليها صفة النفقات التشغيلية كالرواتب والاجور وتطوير وسائل الانتاج ومنع استخدامها إلا بنسبة 25% فقط من رصيدها لأغراض شراء العملة الأجنبية أو المضاربة بها.

ويلحظ من الجدول (5) أن مبلغ الاحتياطي القانوني بدأ يتراجع منذ العام 2009 ، وبالمقابل ازدادت مبالغ الاحتياطيات الفائضة ابتداءً من العام 2009 إلى العام 2013 بعد أن خفض البنك المركزي العراقي نسبة الاحتياطي القانوني وذلك بعد تحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (السيطرة على التضخم) ويلحظ أن تراجع رصيد الاحتياطي القانوني عام 2015 يعود إلى السماح للمصارف التجارية بتشغيل واستثمار ما لا يزيد على 50% في شراء حوالات الخزينة وتشجيع المصارف على الاستثمار .

شكل رقم (5)

احتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة للمدة 2015-2004



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5).

وعليه فإن دور البنك المركزي في السيطرة على عرض النقد خلال المدة 2004-2009 كان عن طريق :

1. أدوات السيطرة على النقد الأساس عن طريق :

- أ. مزادات العملة الأجنبية التي تم عن طريقها السيطرة على مناسيب السيولة من العملة المحلية .
- ب. التسهيلات القائمة وتشمل تسهيلات الإقراض والإيداع والتي عن طريقها يتم سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تلقائياً ومن ثم تقليص حجم السيولة في الاقتصاد .

2. أدوات السيطرة على المضاعف النقدي عن طريق :

- أ. متطلبات الاحتياطي القانوني إذ سبق وأن أشرنا إلى السياسة التي تبناها البنك المركزي من خلال الاحتياطي القانوني ابتداءً من 2004/11/1 بقصد السيطرة على السيولة العامة عن طريق التأثير في مضاعف الائتمان.
- ب. الاحتياطيات المصرفية الفائضة إذ تتم إدارة هذه الاحتياطيات بالطريقة التي تحقق السياسة النقدية سيطرتها على حجم السيولة العامة عن طريق أنظمة المدفوعات وخيارات إدارة السيولة .

خامسا : هيمنة التغيرات في النقد الأساس على التغيرات في عرض النقد M2

لغرض توضيح هيمنة التغيرات في النقد الأساس على التغيرات في عرض النقد سنستخدم المعادلة الآتية:

$$\Delta Ms = (\Delta CG + \Delta NFA + \Delta NL) + (\Delta C + \Delta r)$$

التغير في المضاعف النقدي التغير في النقد الأساس

إذ إن :

$$\Delta Ms = \text{التغيرات في عرض النقد}$$

$$\Delta CG = \text{التغيرات في الديون الحكومية}$$

$$\Delta NFA = \text{التغيرات في صافي الموجودات الأجنبية}$$

$$\Delta NL = \text{التغيرات في ديون المصارف التجارية}$$

$$\Delta C = \text{يمثل نسبة العملة خارج البنوك إلى مجموع عرض النقد.}$$

$$\Delta r = \text{يمثل نسبة الاحتياطي إلى الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية}$$

ومن الجدول رقم (6) يتبين بشكل واضح أن تأثير التغيرات في النقد الأساس قد هيمنت على التغيرات في عرض النقد للمدة 2005-2015 ، فقد بلغ مجموع التغير في عرض النقد (70341) مليار دينار ، في حين بلغت التغيرات في عرض النقد والعائدة إلى التغيرات في النقد الأساس (الأثر التوسعي لها) (45968.1) مليار دينار ، أي بنسبة (65.4%) من التغير الكلي في عرض النقد في الوقت الذي أسهم المضاعف النقدي في تغير عرض النقد بمقدار (24372.9) مليار دينار أو بنسبة (34.6%) .

جدول رقم (6)

مساهمة النقد الأساس والمضاعف النقدي في تغيرات عرض النقد

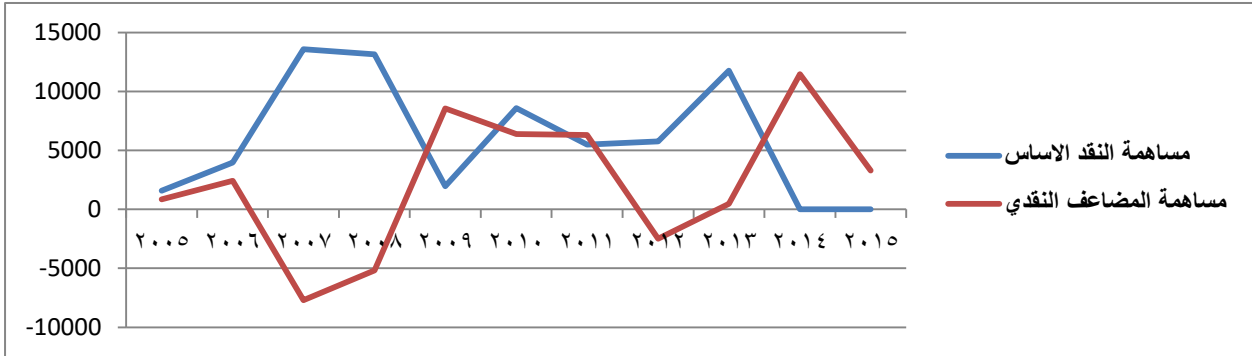
(مليار دينار)

نهاية السنة	التغير في عرض النقد	مساهمة المضاعف النقدي	مساهمة النقد الأساس
End of Per.	ΔMs	MsU	MsB
2005	2430	849	1581
2006	6396	2430	3966
2007	5876	-7704	13580
2008	7964	-5184	13148
2009	10518	8554	1964
2010	14948	6376	8572
2011	11792	6313	5479
2012	3288	-2483	5771
2013	12213	465.9	11747.1
2014	3049	11460	8411-
2015	8133-	3296	11429-
المجموع	70341	24372.9	45968.1

تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالإضافة من أعداد متفرقة من النشرة الإحصائية السنوية / دائرة الإحصاء والابحاث/ البنك المركزي العراقي .

* صالح ، عاصم محمد / دور البنك المركزي في تحديد عرض النقد والسيطرة عليه / مجلة الاقتصادي تشرين الثاني 1978 ص43.

الشكل رقم (6)
التغير في عرض النقد M2 ومساهمة المضاعف والنقد الأساس في هذا التغير



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (6).

المبحث الثاني :- تحليل الجانب الحقيقي

أولاً : السيطرة على التضخم

سعى البنك المركزي العراقي ومن خلال سياسته النقدية من السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة لا سيما في الأعوام من 2003 إلى غاية العام 2008 إذ سجّل ما نسبته (39%) عام 2004 ، في حين تم خفض معدلات التضخم إلى المرتبة العشرية الواحدة ، وعليه لم يعد معدل التضخم مقلقاً للسلطة النقدية التي تمكنت من تحقيق هدف الاستقرار باتجاهين هما:

1. إشارة سعر الفائدة الاسمية بغية المحافظة على سعر حقيقي موجب وعدّه بمثابة سعر النقود الذي يخدم استقرار الطلب على الدينار لمواجهة التوقعات التضخمية .
2. إشارة سعر الصرف لتمثل القيمة الخارجية للنقود لتعكس استقرار الطلب النقدي على المعاملات ولاسيما الخارجية منها في نطاق تعظيم الأهداف الوسيطة المتمثلة بسعر الصرف وعدّه مثبتاً اسمياً للتوقعات التضخمية .

إن نظام معدّل سعر الصرف في العراق الذي يمثل سعر الصرف فيه القيمة الخارجية للنقود وبسبب التلازم بين عوائد النفط بالعملة الأجنبية والإصدار النقدي (بعد أن تبشّأت تلك العوائد في جانب كبير منها إلى احتياطات أجنبية لدى السلطة النقدية) فإنّه نظام أسعار يتحدد تلقائياً على وفق قوى العرض والطلب ومستوى التدفقات الداخلة والخارجة من العملة الأجنبية وبما أن التقلبات في الموجودات الأجنبية تعود بشكل أساس إلى الصادرات النفطية فإنّ هذا المتغير هو دالة للسياسة الحكومية بوصفها هي المنفق الأكبر، لذا فإنّ السياسة المالية تلعب دوراً مهماً في تحديد عرض النقد.

لذا ففي حالة زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري فسوف تظهر زيادة في عرض النقد مساوية للزيادة في الإنفاق الحكومي الداخلي الممول من عوائد النفط ، ولا سيما ان هذا الإنفاق لم يكن له تأثير واضح وملحوس على النشاط الحقيقي ، وتقوم الاستيرادات وحركة رؤوس الأموال المتدفقة إلى الخارج بوظيفة امتصاص بعض الزيادات في عرض النقد التي كان للإنفاق الحكومي الدور الرئيسي في

خلقها، لذا فإنّ البنك المركزي يسعى لمواجهة هذه الحالة من خلال سياسة سعر الفائدة التي تسعى للتصدي للمخاطر السلبية للإففاق الفائض .

وإنّ احتياطات البنك المركزي أيضاً تتولى ، في واحدة من وظائفها ، تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية فضلاً عن كونه أداة مهمة لاستقرار سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية واحتواء قوة النفقات العامة ولا سيما (الجارية) ، وتوليد قوة طلب محلية على السلع والخدمات الخارجية أمام هشاشة التنويع الاقتصادي المحلي ، في حين أظهرت خصائص الاقتصاد العراقي ضرورة تبني نظام الصرف القابل للتعديل، أي مثبت بالأمر الواقع (Defacto pegged) والمربوط بعملة الدولار وأن (البنك المركزي هو المحدّد لسعر الصرف ويدافع عن السعر من خلال تدخّله في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) والذي صنّفه صندوق النقد الدولي ضمن الترتيبات المستقرة بحسب مسح قام به الصندوق عام 2013 ، لأن اقتصاد العراق يعتمد على الصادرات النفطية التي تمثّل النصيب الأكبر من إجمالي صادراته التي تجاوزت أكثر من (90%) من إجمالي الصادرات ، في حين لم تشكّل الصادرات غير النفطية إلا نسباً ضئيلة جداً من إجمالي الصادرات ، وأن القدرة على الاستيرادات إنّما تتحدد بمعدل صادرات النفط إلى الخارج (المسوّرة بالدولار) مما يعني انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية المتمثلة في معدلات التضخم العالمية وتقلبات أسعار الصرف لل عملات الاحتياطية .

ومن الجدير بالذكر أن ربط الدينار العراقي بالدولار يوفر استقراراً للمثبت الاسمي في ظل بيئة غير مستقرة مع ضعف قدرة السياسة بسبب الصراع الدائر مع الإرهاب والأزمة المالية التي يعيشها الاقتصاد حالياً .

استطاعت السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 تحقيق هدفها الأساس في السيطرة على مناسيب السيولة في الاقتصاد وخفض معدل التضخم الأساس (core inflation) إلى المرتبة العشرية الواحدة ، إذ انخفض من (39.0%) عام 2004 إلى (30.8%) عام 2005 ، (31.7%) عام 2006 وإلى (13%) عام 2008 ليصبح (7.1%) عام 2009 ، لينخفض إلى (3.1%) عام 2010، ونتيجة ذلك عمد البنك إلى التخفيف من سياسته النقدية المتشددة من خلال تقليل سعر الفائدة وبشكل تدريجي من (20%) عام 2007 إلى (6%) عام 2010 ، واستمر هذا السعر إلى نهاية العام 2015 ، إلا أن معدل التضخم الأساس عاد ليرتفع إلى (6.5%) عام 2011 ، لتسجيل ما نسبته (5.6%) عام 2012 ، و(2.4%) عام 2013 ، و(1.6%) عام 2014 و(1.7%) عام 2015 ، راجع الجدول (8).

ثانيا : تحليل بنية الاقتصاد العراقي

إن المشكلة الرئيسة في الاقتصاد العراقي تكمن في الاختلال البنوي في الاقتصاد العراقي وهي ترتبط بمتغيرات خارج قدرات ومهام السلطة النقدية يقف في مقدمتها الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وانحسار الطاقة الإنتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة على النحو المبين في الجدول (7) وبالشكل الذي أدى إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي ما أدى إلى فتح قناة استيرادية واسعة ، الأمر الذي يوضح ضعف الاقتصاد العراقي تجاه الصدمات الخارجية بالنظر إلى أنه يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الأساس لإيرادات الدولة وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي فالقطاع النفطي يولّد ما بين 55- 65% من هذا الناتج مما يظهر الضعف الشديد في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ولا سيما الانتاجية ، مما يدل على وجود اختناقات كبيرة في جانب العرض للقطاع الحقيقي ومن ثم تصاعد الاستيرادات لسد الفجوة بين الطلب الكلي المتزايد والعرض شبه المحدود ، وأن لذلك جانبين سلبيين هما :

1. إن أية صدمة خارجية تؤثر فوراً في الوضع الاقتصادي للبلد ، فعلى سبيل المثال عندما انخفض سعر برميل النفط في السوق العالمية عام 2008 أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات المالية في الموازنة العامة وأربك خطط وبرامج البناء والإعمار .
2. إنّ رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي العراقي مصدره الرئيس من الإيرادات النفطية ويشكل قاعدة لدعم قيمة الدينار العراقي واستقرار سعر صرفه ، ففي حالة استمرار هذه الصدمة لمدة طويلة أو تكرارها في مدة قصيرة فإنّ ذلك يؤدي إلى تأثر الاحتياطي الأجنبي ومن ثم هبوط قيمة العملة الوطنية نتيجة ضعف قاعدته الداعمة مما ينجم عنه تصاعد الضغوط التضخمية ، ولما كانت الاستيرادات توفر معظم احتياجات العراق من السلع النهائية والوسيلة لذلك فإنّ الصدمات الخارجية المختلفة في هذا الجانب لها مردوداتها السلبية في الاقتصاد، ولاسيما أن العراق يفتقر إلى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة وقوية توفر بالقدر الكافي احتياجاته من مختلف السلع .

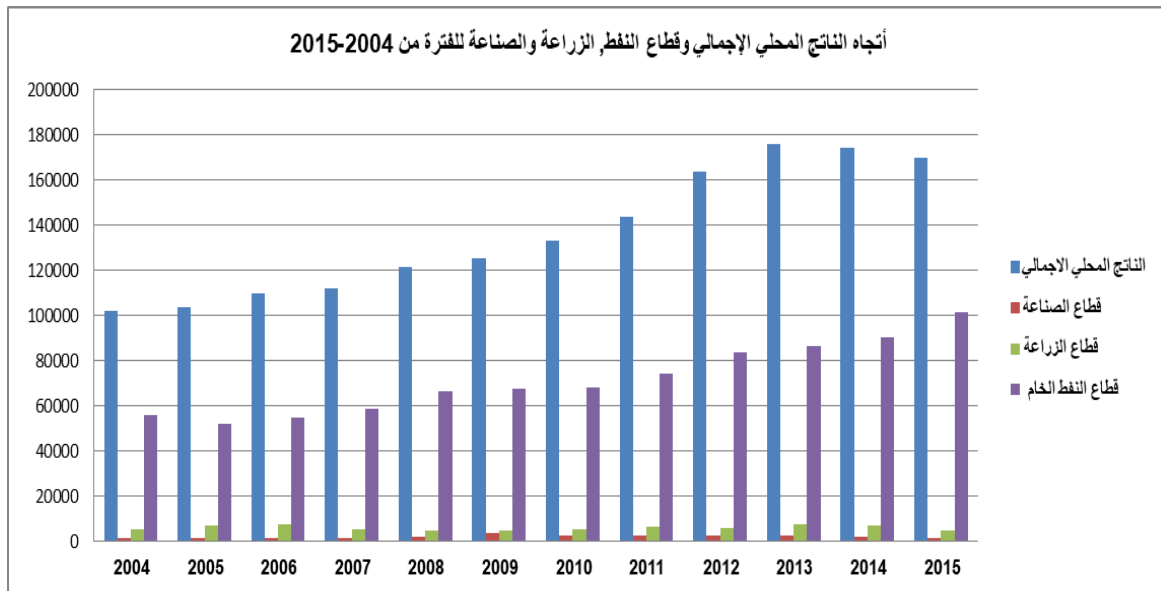
جدول (7)
قطاعات النفط الخام، الزراعة والصناعة والنتاج المحلي الحقيقي للمدة 2004-2015

(مليار دينار)

السنة	قطاع النفط الخام	الاهمية النسبية %	قطاع الزراعة	الاهمية النسبية %	قطاع الصناعة	الاهمية النسبية %	النتاج المحلي الإجمالي
2004	56212	55	5546.2	5.3	1565.4	1.4	102235
2005	52063.6	50.1	7286.6	7	1548.7	1.5	103973.2
2006	54882.5	50	7597.5	6.9	1711.1	1.6	109843.7
2007	59018.1	52.7	5494.2	4.9	1817.9	1.6	111961
2008	66336.3	54.5	4730.4	3.9	1939.7	1.6	121727.9
2009	67752.7	54	4898.7	3.9	3637.8	2.9	125457.2
2010	68402	51.3	5560.8	4.2	2805	2.1	133437
2011	74185.7	51.7	6465.7	4.5	2870.5	2	143566.5
2012	83805.7	51.3	6019.6	3.7	2930.8	1.8	163513.3
2013	86435.9	49.2	7459.2	4.2	2653.5	1.5	175683.4
2014	90195.8	51.7	7060.4	4	2036.4	1.2	174420.8
2015	101779.2	59.9	5148.2	3	1554.4	0.9	169989.8

الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

شكل رقم (7)



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (6).

جدول (8)

الناتج المحلي الحقيقي، عرض النقد M1 ، معامل الاستقرار النقدي والتضخم الأساس للمدة 2004-2015

(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو %	عرض النقد m2	معدل النمو %	معامل الاستقرار النقدي	التضخم الأساس %
2004	101845.3		12254			39
2005	109389.9	1.7	14684	19.8	11.6	30.8
2006	109389.9	5.6	21080	43.6	7.8	31.7
2007	111455.8	1.9	26956	27.9	14.7	19.3
2008	120626.5	8.2	34920	29.5	3.6	13
2009	124702.8	3.4	45438	30.1	8.9	7.1
2010	132687	6.4	60386	32.9	5.1	2.9
2011	142700.2	7.5	72178	19.5	2.6	6.5
2012	162587.5	6.4	75466	4.6	0.7	5.6
2013	174990.2	7.6	87679	16.2	2.1	2.4
2014	173872.7	0.6-	90728	3.5	5.8-	1.6
2015	169630.9	2.4-	82595	9-	3.8-	1.7

الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على النشرة الإحصائية السنوية أعداد متفرقة.

سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي أعلى مستوى لها عام 2008 لتبلغ (8.2%) وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط إذ سجل (متوسط أسعار نفط خام الإشارة برنت 92 دولاراً للبرميل في شهر كانون الثاني 2008، ثم ارتفع ليصل إلى 133 دولاراً للبرميل في شهر تموز ، قبل ان يهبط ليصل إلى 40 دولاراً للبرميل في شهر كانون الأول 2008) ، انعكس ذلك في ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط الخام من إجمالي الناتج الحقيقي جدول (7) ، في حين سجلت أوطأ مستوى لها عام 2015 لتبلغ (-) 2.4%) وذلك يعود إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014 . اتجه عرض النقد M2 (السيولة المحلية) نحو الارتفاع خلال المدة 2004-2013 وبنسب مختلفة ، ومن الأسباب الرئيسة لهذا الارتفاع هي الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الأجنبية وديون القطاع الخاص في حين سجل تراجعاً واضحاً عام 2014 ويعود ذلك إلى الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية البالغ (7906) مليار دينار في نهاية عام 2014 وسجل أيضاً انخفاضاً عام 2015 نتيجة لانخفاض صافي الموجودات الأجنبية البالغ (22695) نهاية عام 2015 نتيجة للانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط عالمياً في النصف الثاني من العام.

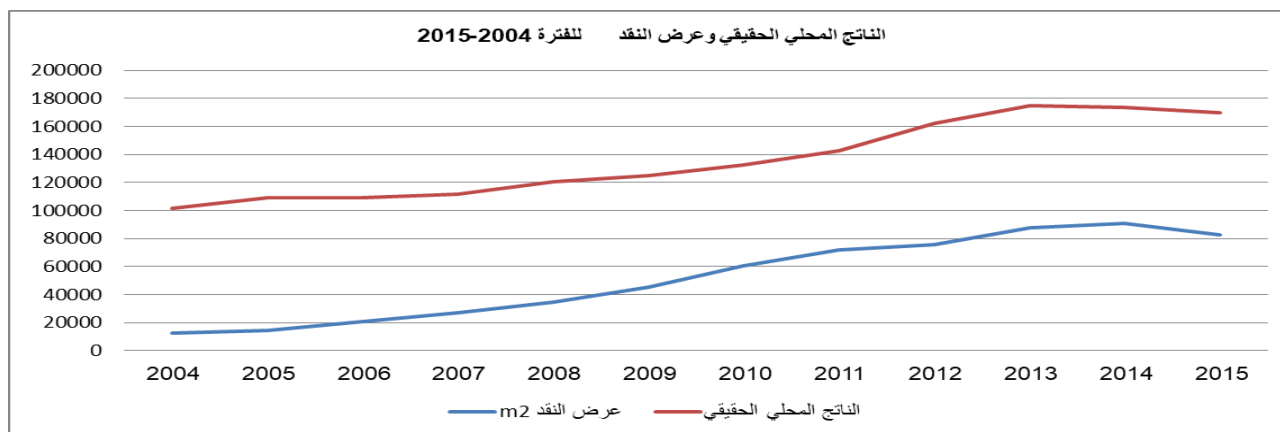
لم يبد معامل الاستقرار النقدي مستقراً ، إذ تجاوز المستوى المطلوب وذلك يعود إلى أن التغير في السيولة المحلية قد تجاوز التغير في حجم الناتج المحلي بنسبة كبيرة لاسيما خلال المدة 2004-2011 ، إلا أنه في العامين 2012 و 2013 كان قريباً من حالة التوازن ، ولو ان الزيادة في الناتج المحلي متأتية من القيمة المضافة إلى قطاع النفط الخام ، في حين سجل مؤشراً سالباً للعامين 2014

و2015 ليسجل (-5.8) و(-3.8) وهذا يعكس حالة الركود في الاقتصاد العراقي على إثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية ، إلا أنه بدأ أقرب إلى الاستقرار عام 2012 إذ بلغ (0.7).

ان متوسط معدل النمو السنوي للسيولة المحلية خلال المدة موضوع البحث (19.9%) في حين بلغ معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي (4.2%).

ولو قمنا باستبعاد القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام من الناتج المحلي الحقيقي جدول (9) فإن نتائج معامل الاستقرار النقدي بدت أكثر وضوحاً (عدم توافر الاستقرار النقدي خلال المدة موضوع البحث) ولاسيما أثناء عام 2007 نتيجة للانخفاض الحاصل في معدل نمو الناتج الحقيقي غير النفطي ، إذ سجل (-24.1) والعام 2015 إذ بلغ (-23.4) نتيجة للتراجع في معدل نمو كل من الناتج الحقيقي والسيولة المحلية ولكنه كان أقرب إلى الاستقرار عام 2012 ، إذ بلغ (0.3) .

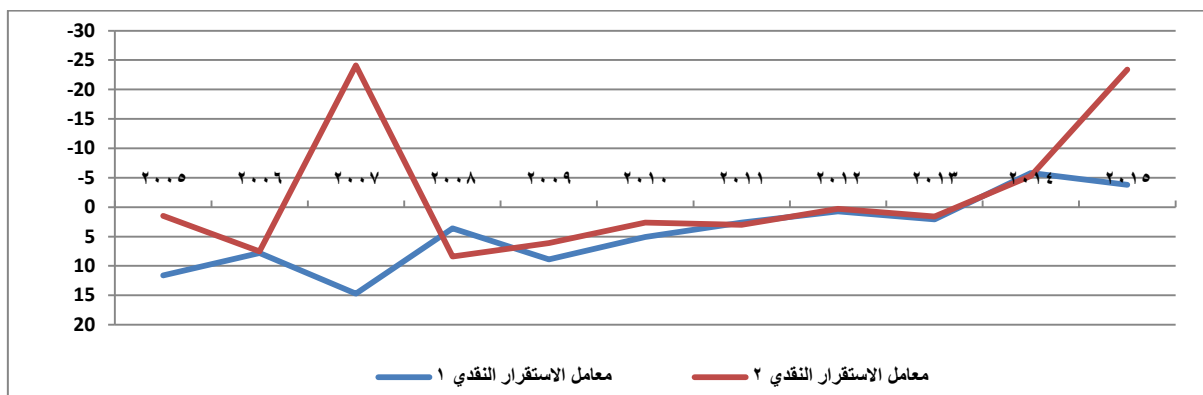
شكل رقم (8)



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (8)

شكل رقم (9)

معامل الاستقرار النقدي (1) مع نشاط قطاع النفط ومعامل الاستقرار النقدي (2) باستثناء نشاط قطاع النفط



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (8)

جدول (9)

الناتج المحلي الحقيقي عدا قطاع النفط الخام ، عرض النقد M1 ، معامل الاستقرار النقدي والتضخم الأساس
للمدة 2004-2015

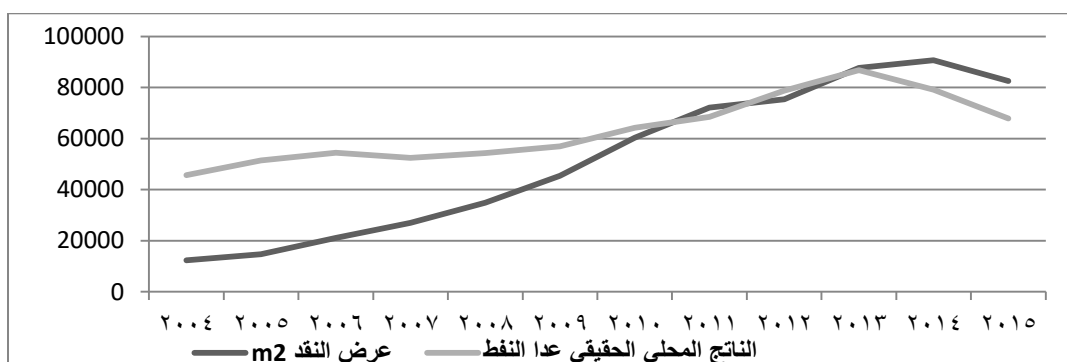
(مليار دينار)

السنة	الناتج الحقيقي عدا النفط	معدل النمو %	عرض النقد m2	معدل النمو %	معامل الاستقرار النقدي	التضخم الأساس %
2004	45625.3		12254			39
2005	51487.8	12.8	14684	19.8	1.5	30.8
2006	54507.4	5.8	21080	43.6	7.5	31.7
2007	52437.7	3.8-	26956	27.9	24.1-	19.3
2008	54290.2	3.5	34920	29.5	8.4	13
2009	56950	4.9	45438	30.1	6.1	7.1
2010	64285	12.9	60386	32.9	2.6	2.9
2011	68514.5	6.6	72178	19.5	3	6.5
2012	78781.8	15	75466	4.6	0.3	5.6
2013	86837.1	10.2	87679	16.2	1.6	2.4
2014	79229.3	8.8-	90728	3.5	5.3-	1.6
2015	67851.7	14.4-	82595	9-	23.4-	1.7

الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على النشرة الإحصائية السنوية أعداد متفرقة

شكل رقم (10)

اتجاه الناتج المحلي الحقيقي عدا قطاع النفط الخام وعرض النقد M2



الرسم البياني من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (9)

المبحث الثالث : أهم التحديات التي واجهت السياسة النقدية 2004-2015

1. إن الاقتصاد الحقيقي لم يظهر أية تغيرات هيكلية واضحة المعالم في رفع معدلات النمو بصورة حقيقية تناسب نسب التقدم في الاستقرار الفعلي في المستوى العام للأسعار .
2. ان الاقتصاد العراقي يعاني من مسار تنموي غير واضح المتمثل بعدم تنوع القاعدة الاقتصادية أولاً ، وضعف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ثانيا لغرض دعم جهود التشغيل والاستثمار لزيادة الانتاج ، وعلى الرغم مما أكدته خطة التنمية الوطنية 2010-2014 من (تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وخاصة مساهمته في تمويل مشاريع الخطة الذي قدر بنسبة مساهمة (46%) على مدى سنوات الخطة) * ، إذ ركزت الخطة على توسيع وتنويع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص ان يستثمر فيها ولاسيما المشاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق إلا انها افرزت انحرافات في عدة مجالات لتحقيق أهدافها نتيجة للبيئة المحيطة بأبعادها الأمنية والسياسية والمشاكل التي ما زالت تعرقل عمليات اقرار وتنفيذ المشاريع وضعف الربط بين الموازنات الاستثمارية السنوية وأولويات الخطة وأهدافها ووسائل تحقيق الأهداف ، فكل هذه العوامل أسهمت في افرار الانحرافات في بعض مفاصلها ،تبعثها خطة التنمية الوطنية 2013-2017 التي بنيت في ظل ظروف أكثر استقراراً أمنياً ، واستنادا إلى بيانات ومعلومات أكثر دقة (إذ حددت الخطة حجم الاستثمار الحكومي بحدود (329) ترليون دينار والتي تشكل (79%) من إجمالي الاستثمارات المطلوبة للخطة وافترضت الخطة ان يسهم القطاع الخاص بما قيمته(88) ترليون دينار والتي تشكل نسبة (21%) يتوقع إنفاقها على مختلف المجالات التي حددتها الخطة) في (الزراعة، الصناعة، النقل والاتصالات ،المباني والخدمات والتربية والتعليم)* ، واجهت الخطة تحديات تمثلت بالانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية ومانجم عن ذلك من عجز الموازنة العامة للدولة وما تمخض عنه من حالة الركود الاقتصادي في جميع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية فضلاً عن سيطرة عصابات داعش على محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين.
3. أن مايعاب على تطبيق السياسة المالية في العراق عدم انسجامها أي (الانسجام بين أهداف كل من السياسة المالية والسياسة النقدية) وما نجم عنها من ارباكات واضحة اخلت بالرؤى والخطط الاستراتيجية الاقتصادية التي كانت الحكومة تروم تنفيذها على أرض الواقع إذ ان السياسات التي اتبعتها الحكومة لم يكن لها أثر ايجابي في تحقيق أهداف متناسقة مع السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي مما أثر في النتائج التي كان المؤمل الحصول عليها بالتزامن مع نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي ،أي أن ضعف القاعدة الانتاجية المحلية أثر في زيادة حجم الاستيرادات ، وبالتالي على رصيد الاحتياطيات الأجنبية وهو أمر يتقاطع مع المبادئ الأساسية للسياسة النقدية .

* خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 .
* خطة التنمية الوطنية للسنوات 2013-2017 .

4. اتجاه المصارف نحو تعظيم الاستثمار بالسيولة أي إيداع السيولة الفائضة في حاضنة خالية من المخاطر لاسيما خلال المدة (2008-2013) إذ كان سعر الفائدة على هذه الإيداعات (4%) فالمصارف لم تتردد في استثمار سيولتها الفائضة لدى البنك المركزي من خلال (الإيداعات القائمة بالدينار العراقي ولمدة (7، 14، 30 يوماً) وبالدولار لمدة (7، 30 و 90 يوماً) والتي توقفت في شهر آذار 2009 باستثناء الإيداعات لمدة (7) أيام التي ما تزال مستمرة لحد الان لكونها من دون مخاطر بدلاً من تقديم الائتمان النقدي في السوق المصرفية للجمهور ، أي الاستثمار في بيئة خالية من المخاطر وقبول معدل عائد قليل أفضل من الاستثمار بعائد أعلى ولكن بمخاطر اكبر.

جدول (10)

رصيد إيداعات المصارف لمدة (7) أيام لدى البنك المركزي العراقي للفترة 2008-2015

السنة	الايداعات	سعر الفائدة
2008	940	18% لشهر ك 1، 17% لشهر شباط، 15% لالشهر اذار ونيسان وايار وحزيران 14% لالشهر تموز واب وايلول وت 1، 13% لشهري ت 2 وكانون الأول
2009	2803	12% لشهري ك 1 وشباط، 9% لشهر اذار 7% لشهري نيسان وايار، 5% لنهاية السنة
2010	1066	4%
2011	2470	4%
2012	3115	4%
2013	3134	4%
2014	383	2% لغاية مايس - 1% إلى نهاية السنة
2015	332	1%

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ،إعداد متفرقة

من الجدول السابق يلحظ تراجع رصيد هذه الإيداعات عامي 2014 و 2015 وذلك لعزوف اغلب المصارف المشاركة بهذه النافذة بسبب انخفاض سعر الفائدة الممنوح على هذه التسهيلات من قبل البنك المركزي وبحسب مقتضيات السياسة النقدية إزاء الوضع الاقتصادي الحالي للبلد.

ان إعتقاد البلد على المورد الحكومي الأول من عائدات النفط ، جعل من النقد الأساس (العملة المصدرة إلى التداول واحتياطات المصارف لدى البنك المركزي) تتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية ولاسيما الناتج المحلي الإجمالي والنفط منه بشكل خاص لتجعل من عرض النقد متغيراً داخلياً مع تعطل مضاعف الائتمان المصرفي إلى حد بعيد ، وعليه فأً العملة المصدرة والتي تشكل مع احتياطات المصارف الجزء المهم من النقد الأساس ، الأمر الذي جعل العلاقة ضعيفة في توليد وخلق النقود (عرض النقد) من خلال مضاعف الائتمان ، ولاسيما إذا لحظنا الفوائض العالية في خزائن المصارف او الحسابات الجارية لدى البنك المركزي التي تؤكد الطبيعة المحافظة للمصارف في التوسع في الائتمان الذي يفترض أن يكون حسب تعليمات البنك المركزي ثمانية اضعاف رأس مال المصرف واحتياطاته السليمة، نجده لا يتعدى في المصارف الاهلية حالياً مرة ونصف في احسن الاحوال ، فضلاً عن ضآلة عدد الوحدات

المصرفية قياساً بعدد السكان (الكثافة المصرفية) إذ بلغت (29.9) الف نسمة لكل فرع عامي 2014 و2015 .

يلحظ من الجدول أدناه ضالة الائتمان الممنوح قياساً بالنواتج المحلي الإجمالي ،إذ سجّل أعلى نسبة عام 2015 بلغت (19%) مقابل (55%) % لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا .
(جدول(11)

الائتمان الممنوح نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (مليون دينار)	نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003	621130	2.1
2004	824673	1.5
2005	1717450	2.3
2006	2664898	2.8
2007	3459020	3.1
2008	4587454	2.9
2009	5690062	4.4
2010	11721535	7.2
2011	20344076	9.4
2012	28438688	11.2
2013	29952012	10.9
2014	34123067	13.2
2015	36752686	19.2

البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ،إعداد متفرقة . تم إعداد النسب من قبل الباحثة

5. من التحديات المهمة الأخرى تراجع دور الاستثمارات الأجنبية التي تعد سندا مهماً للدول النامية إذ تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار ،كما انها تعمل على الحد من مشاكل عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها ، وإنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشاكل أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض الأرباح ومن ثم اضعاف الحافز على الاستثمار لاقتترانه بزيادة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات ، فقد واجه الاستثمار الأجنبي والمحلي معوقات كثيرة أهمها الروتين الحكومي والبيروقراطية الوظيفية والفساد المالي والاداري وعدم تفعيل النافذة الواحدة بالشكل المطلوب فضلاً عن ضعف القطاع المصرفي.

هذا وسجّل صافي الاستثمار الأجنبي* المباشر عام 2015 انخفاضاً بنسبة (30.2-%) مقارنة بعام 2014 ،إذ يمثل صافي الاستثمار الأجنبي الفرق بين الاستثمار المباشر للعراق في الخارج والاستثمار المباشر الأجنبي في داخل العراق.

*قسم إحصاءات ميزان المدفوعات ،دائرة الإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي .

الاستنتاجات :

أولاً : ان البنك المركزي العراقي خلال المدة 2003-2015 قد قطع شوطاً كبيراً تكفل بالنجاح الواضح في تنفيذ سياسته النقدية أزاء مؤشرات معدل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السيطرة على مناسيب السيولة وفقاً لأدوات سياسته النقدية ، الا ان هذا النجاح قابله عدم استجابة من قبل السياسة الاقتصادية للدولة ، الأمر الذي تمثل بزيادة السلع المستوردة من الخارج والتراجع الشديد في الطلب على الائتمان لاغراض الاستثمار ، في حين عانى الاقتصاد العراقي ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014 من أزمة اقتصادية على أثر التراجع الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة لريعية اقتصاده (إعتماده على النفط بوصفه مصدراً رئيساً للايرادات) ، إذ يشهد حالياً ركوداً اقتصادياً واضحاً تمثل بتراجع مؤقت لأوجه النشاط الاقتصادي ولعل أبرز مظاهر هذا الركود هو معدل النمو السالب ، إذ سجل الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2015 نمواً بلغت نسبته (-26.0%) قياساً بالعام السابق 2014 ، في حين سجل الناتج المحلي الحقيقي ما نسبته (-2.5%) بحسب آخر التقديرات من الجهاز المركزي للإحصاء فضلاً عن ضعف دور القطاع الخاص ، ضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي ، أي بعبارة أخرى أفنقاره إلى لسياسة تنويع مصادر الدخل ، ومحدودية دور الجهاز المصرفي في دعم عملية التنمية ، وموازنة مالية يتفوق فيها الجانب التشغيلي على الجانب الاستثماري ، والزيادة المستمرة في حجم السكان وارتفاع نسبة الفقر مرافقاً لارتفاع معدل البطالة البالغ (15.5%) ، ويعاني العراق اليوم أيضاً من زيادة الفجوة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد العراقي ، عدم كفاءة النظام التعليمي وقدرته في تدريب العناصر البشرية على وفق التطورات واحتياجات سوق العمل و تقشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وارتفاع الإنفاق العسكري لمواجهة الاحتلال الهجري الداعشي ، نتج عن ذلك عجز كبير في الموازنة العامة ، وكساد وركود واضح في فعاليات القطاعات الاقتصادية.

ولابد من الإشارة إلى الدعم الذي قدمه البنك المركزي للاقتصاد العراقي في ظل حالة الركود التي يعاني منها ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015 عن طريق اجراءاته في دعم السيولة والتمثلة ب :

- ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة وعبر أدوات مختلفة (حوالات الخزانة ، وحوالات البنك المركزي ، وسندات ، ونوافذ استثمارية).
- تخصيص ستة ترليون دينار عراقي ، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وجميعها تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي

ثانياً : ان القطاع المصرفي مازال لا يشجع على توفير الحد المقبول من الائتمان الممنوح للنشاط الخاص ومواكبة التوجهات الاقتصادية الراهنة للدولة في التنمية واعادة الاعمار ومكافحة البطالة والركود

الاقتصادي وان الودائع النقدية لدى المصارف وبأشكالها المختلفة تعد سيولة فائضة في خزائنها ولا تقرض الا في نطاق ضيق وان أقرضت حقاً فإنها لا تولد مضاعفاً ائتمانياً يعتد به كثيراً في خلق النقود وهذا ما اثبتناه آنفاً .وعليه فأن مضاعف الائتمان لا يزال متخلفاً ولا يمكن ان ينتج لنا قطاعاً مصرفياً متطوراً .

ولا يخفى ان عدد من المصارف الخاصة لا تعتمد النصوص القانونية الخاصة بالعمل المصرفي، بل كانت مصارف لإداراتها وليست للمساهمين والمودعين والمتعاملين معها ،كما انها تمتنع عن دفع المبالغ المستحقة لأصحابها سواء كانوا مودعين لهذه المبالغ او متعاملين ويلجأ المصرف إلى التسويق والمماطلة والتأخير وعليه فهي كما وصفها الكثير من الاقتصاديين بأنها يست مصارف وانما هي دكاكين مصرفية .

ثالثاً : ضعف عمليات الوساطة المالية التي يؤشرها ضعف معدلات الفائدة على الادخار وتعاضمها على الائتمان المصرفي الممنوح مما ولد فجوة سعر الفائدة ، وهذا الأمر يتعارض مع الهدف الثاني للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في النظام المالي في وقت ترتفع فيه الفائدة على القروض الممنوحة (بمستوى انتشار يبلغ قرابة 10 نقاط مقارنة بالودائع الادخارية)*، ويمثل ثلاث مرات أكثر من معدلات الانتشار السائدة في العالم و مقارنة بنسبة لا تتجاوز 5% في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وهذا يعكس ضعفا في الوساطة المالية. وانعدام المنافسة بين المصارف وانكماشها صوب العمليات المصرفية المفضية إلى تعميق السوق المالية وعليه فان أسعار الفائدة التجارية التي تتقاضاها المصارف لا تشجع على الاقتراض لأغراض الاستثمار.

رابعاً : يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولا شك في أن عدم وجود نظام مصرفي متطور يؤدي إلى تردد تلك الاستثمارات في الدخول والمشاركة في النشاط الاقتصادي ، إذ أن من أهم شروط نجاح هذه الاستثمارات وجود جهاز مصرفي قادر على التعامل بكل كفاءة مع احتياجاتها ، سواء تلك المتعلقة بالاقتراض بأنواعه المختلفة أو تلك المتعلقة بعلاقاتها الخارجية.

خامساً : يعتبر الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصاديات تأثراً باختلال العلاقة بين التيار النقدي والتيار السلعي الذي شهد زيادات كبيرة في كمية النقود والتيار السلعي الذي اتصف بمحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات نظراً إلى الركود الذي يعانيه جهاز الانتاج المحلي ،ويرجع اختلال العلاقة بين التيار النقدي والتيار السلعي إلى الكثير من الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد

* دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، البنك المركزي العراقي .

الوطني والتي ساهمت في احداث زيادة كبيرة في كمية النقود في الاقتصاد الوطني والتي أدت هي الاخرى إلى زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، فضلاً عن أثر العوامل الخارجية من خلال الزيادة في حجم الاستيرادات من السلع والخدمات والإعتماد على العالم الخارجي لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات من خلال التوسع في الاستيرادات إذ بلغت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي عدا نشاط قطاع النفط خلال عامي 2010 و 2011 (59.5% و 57.8%) على التوالي ،في حين سجّلت (47.7%) و(35%) عامي 2014 و 2015 على التوالي*.

التوصيات:

أولاً: إعتماد سياسة اصلاح اقتصادي قائم على تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية والعمل وعلى فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الإعتماد على مصدر واحد للدخل وايجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولاً إلى هيكل اقتصادي يتواءم مع متطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي ، إذ تتوقف عملية التنمية على توفير الموارد الحقيقية لتنفيذ برامج الاستثمار والمتأتية من مجموع المدخرات الوطنية :مدخرات قطاع الاعمال + مدخرات الحكومة + مدخرات القطاع العائلي والموارد الخارجية (الأجنبية) على اختلاف اشكالها والاقتراض والمنح والهبات الدولية.

تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار وان درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقاً لمدى توافر السياسات الانتاجية والعمالة المناسبة ،كما ان التنمية عنصر أساسي محدد للادخار ،ولاسيما في الدول ذات الدخل المنخفضة وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول إلى التوظيف الكامل ،لذا يؤكد الاقتصاديون اهمية تعبئة المدخرات المحلية التي تعد شرطاً من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن التنمية الاقتصادية فضلاً عن تنفيذ برامج الاستثمار المحلي (خطة التنمية الوطنية) وتلجأ الدول إلى المدخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدخرات المحلية ، وينبغي أيضاً ان يكون مناخ الاستثمار ملائماً او مشجعاً للمستثمر ،فكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذبا للاستثمار ولاسيما الاستثمار الأجنبي ، في المقابل لابد من القيام بعملية اصلاح للجهاز المصرفي لغرض توجيهه نحو تقديم الائتمان للجمهور من خلال :

1. التطبيق العملي لمشروع هيكلة المصارف وفصل الإدارة عن ملكية راس المال (الحوكمة او الإدارة الرشيدة) لغرض تطوير الرؤية الاستراتيجية للجهاز المصرفي ورفع مستوى الوعي الائتماني وتقوية

* راجع النشرة الإحصائية السنوية

الاجراءات التنفيذية وحسن توظيف الموارد المالية المتاحة في الجوانب التي تسهم في حفز النمو الاقتصادي والاستثمارات الانتاجية، إذ كان للبنك المركزي العراقي رؤية واضحة باتجاه هيكلة المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) من خلال الاستمرار في متابعة تنفيذ الفقرات غير المنفذة من مذكرة التفاهم وخطة العمل الملحقة بها والخاصة بأعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد، والتي ستعكس على تطوير الواقع المصرفي العراقي وصولا إلى القطاع المصرفي العالمي.

2. توجيه الاحتياطات الفائضة (نقود المصارف المودعة لدى بعضها او لدى البنك المركزي + الاحتياطي القابل للاقراض إلى الجمهور) والتي تمثل تسرب داخلي على مضاعف الائتمان نحو الاستثمار من خلال انعاش سوق مابين المصارف واثاحة موارد مالية اكبر للمشاريع الاستثمارية.

3. الارتقاء بمستوى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدى المصارف كافة لتسهيل العمليات المصرفية وتوفير المعلومات والبيانات للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية ،إذ ان تحديث انظمة الدفع الالكتروني يعد من المقاييس المهمة التي يتم الإعتماد عليها لقياس درجة التطور في القطاع المصرفي.

4. توفير الضمانات والحوافز التشجيعية للبنوك والمصارف لمنح القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بغية تحريك عملية التنمية .

دور الاستثمار (الأجنبي المباشر وغير المباشر) الذي سيقود عملية انتقالية اقتصادية واجتماعية تؤمن الحماية الاجتماعية كما تطلق امكانات النمو الاقتصادي وتعزز مؤسسات الحكومة التي تتمتع بالسيادة والشفافية وان عملية اصلاح الاقتصاد العراقي في ظل تحديات الوضع الراهن تتطلب :

أ. التمويل المحلي من خلال تشجيع الادخار (تنمية الوعي الادخاري) ومن خلال سعر الفائدة المحفز على الادخار،وان هذا الأمر غير متحقق حاليا نتيجة لضعف عمليات الوساطة المالية وانخفاض أسعار الفائدة على الادخار.

ب. تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية والتي تعتبر سندا هاما للدول النامية إذ تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار ،كما انها تعمل على الحد من مشاكل عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها كما انها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشاكل أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض

الأرباح ومن ثم اضعاف الحافز على الاستثمار لاقتترانه بزيادة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات .

ثانياً : توسيع دور القطاع الخاص الذي سيكون على المدى المتوسط وسيلة حاسمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي عن طريق توسيع دور الاقراض المصرفي بواسطة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تأسيس شركات خاصة (الشركات القابضة المصرفية) لغرض تنويع أنشطة البنوك من جهة ، ولغرض تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل من خلال مشاريع القطاع الخاص (الانتاجية والخدمية) التي تقوم بتمويلها جهة اخرى . وتجدر الإشارة إلى ان توسع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ليس شرطاً كافياً لتحقيق التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية ما لم يتوفر مناخ اقتصادي ملائم يشجع على دفع عجلة التنمية إلى الامام .

ثالثاً : التقليل من الأثر السلبي المتمثل بتجميد كتلة نقدية كبيرة في قطاع ريعي غير منتج (سوق العقارات) إذ تتوجه مدخرات الافراد إلى قطاعات أكثر أماناً تحفظ قيمة المدخرات من مخاطر ارتفاع الأسعار والتضخم ، كما انه يمثل أيضاً فرصة ربحية في ظل ارتفاع أسعار العقارات ،على الرغم من (التحسن الكبير الحاصل في قيمة الدينار العراقي قبل الانخفاض الحاصل في أسعار النفط منذ منتصف العام 2014)، إذ لابد من دور استثماري ايجابي يحرك الكتلة النقدية باتجاه السوق من خلال تفعيل دور الجهاز المصرفي إيداعاً واقتراضاً وتشجيع تعاطي الجمهور بالتعامل المصرفي للإفادة من الفائدة المصرفية ونؤكد اهمية تعبئة المدخرات المحلية التي تعتبر شرطاً من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن التنمية الاقتصادية .

رابعاً : تنمية الصادرات التي تعد ضرورية لأي دولة وتفعيل التوصيات التي توصلت إليها اللجنة المشكلة بأمر مجلس الوزراء والتي انتهت اعمالها إذ تتيح الفرصة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير فرص العمل وحسن استغلال الموارد .

خامساً : الاسراع في تطوير السوق المالية وتعزيز دور الوساطة المالية ، إذ يرتبط نجاح الاصلاح المالي والمصرفي بمدى نجاح المؤسسات المصرفية واسواق رأس المال في مهمة توسيع وتعميق الوساطة المالية . وتجدر الإشارة إلى ان سوق رأس المال يلعب دوراً أساسياً في دفع عجلة النشاط الاقتصادي لوصفه وعاءً ضرورياً لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية من خلال تأثير هذه السوق على تنمية الوعي الادخاري بين افراد المجتمع وتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لتنمية الاصول الانتاجية في الاقتصاد الوطني ولجذب الاستثمارات الأجنبية .

سادسا : فتح باب المشاركة الأجنبية من خلال تأسيس عقد شراكة بين الشركة الاقليمية من جهة وشركات القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف بالاستثمار من جهة أخرى من خلال سن التشريعات الجاذبة له وتخفيف القيود على المستثمر الأجنبي .

واخيراً فما أوجنا اليوم إلى قطاع مصرفي فاعل ومؤثر وقادر على تلبية متطلبات التنمية والاستثمار كما هو الحال في دول متطورة مثل بريطانيا . في وقت يتطلب تشجيع المواطنين للحصول على القروض من الجهاز المصرفي ،أي ضرورة تشجيع منح القروض وتوافر السيولة بوصفهما المحرك الرئيسي لدورة الاقتصاد ولايمكن ان يتحقق ذلك الا بالتطبيق الفعلي للتشريعات والقوانين والانظمة وتعزيز الجانب الرقابي للبنك المركزي على المصارف وتعزيز ثقة الجمهور بها فضلاً عن توفر الامن والقضاء على الفساد المالي والاداري بوصفها اهم عناصر اصلاح الجهاز المصرفي وتشجيع الاستثمار ،إذ ان غيابها يضفي مظاهر الفشل على عملية التنمية ، والاهم من ذلك كله توسيع دائرة الاهتمام بتطوير العنصر البشري بوصف الانسان هو أداة التنمية وغايتها.

المصادر :

1. د.العيسى ،نزار سعد الدين ود.قطف ،ابراهيم سلمان ،الاقتصاد الكلي ،مبادئ وتطبيقات .
2. د.الحلاق ،سعيد سامي ود.العجلوني ،محمد محمود ،النقد والبنوك والمصارف المركزية .
3. د.بسام الحجاز ود. وداد سعد ، تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقد الودائع) .
4. محمد صالح ،مظهر ،السياسة النقدية واتجاهات عرض النقد... رؤية بديلة .
5. محمد ، سحر قاسم ، قياس العلاقة الكمية بين عرض النقد والائتمان الحكومي / تجربة بعض الاقطار المصدرة للنفط ، رسالة ماجستير .
6. صالح ،عاصم محمد / دور البنك المركزي في تحديد عرض النقد والسيطرة عليه / مجلة الاقتصادي/ العدد الرابع / السنة التاسعة عشرة / تشرين الثاني 1978 .
7. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،قسم الإحصاءات النقدية والمالية ، النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة .